

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية



دراسة بعنوان:

أثر السياسة النقدية على السيولة المصرفية في الجهاز المصرفي
الجزائري خلال الفترة (2010 - 2018)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف الأستاذ:

-قماش نجيب

من إعداد الطالبين:

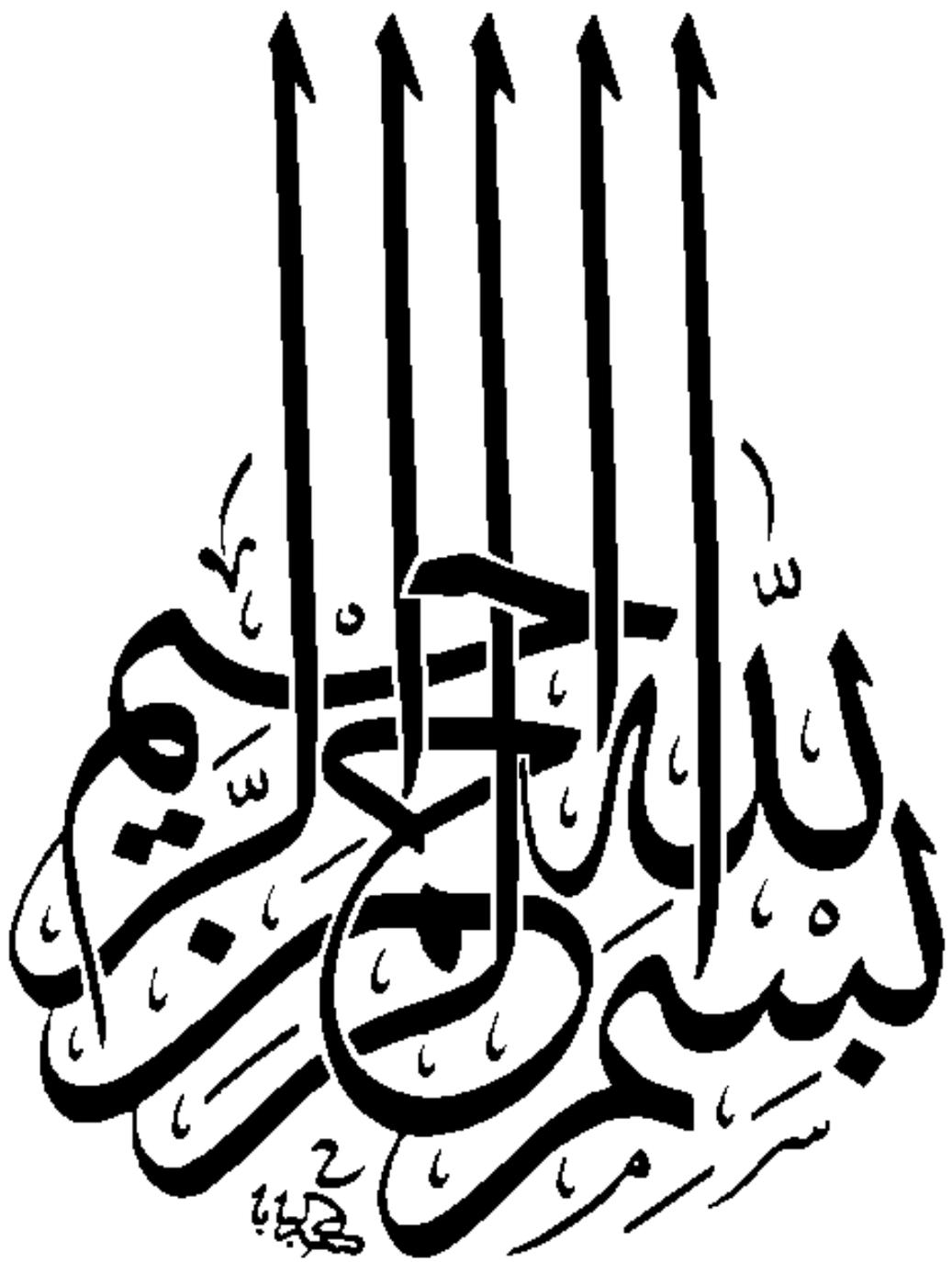
- بوزريرة الهواري

- كركاطو عبد الحكيم

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة جيجل	الاستاذ: بلال بوبلوطه
ممتحنا	جامعة جيجل	الاستاذ: عميروش شلغوم
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الاستاذ: نجيب قماش

السنة الجامعية: 2021 - 2022





شكر وتقدير

بسم الله الذي بفضلته تتم صالحات الأعمال
والحمد لله الذي أنار لنا دروب العلم والمعرفة وأعاننا ووفقنا لإنجاز
هذا البحث

كما نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا في إنجاز
هذا البحث ونخص بالذكر الأستاذ المشرف **اقماش نجيب** الذي لم
يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لنا في
إتمام هذا البحث، كما نتقدم بالشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة
الذين وافقوا على مناقشة هذه المذكرة وقراءتهم لها وعلى ما سوف
يقدمونه من توجيهات.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من أعاننا وأرشدنا

خاصة الأستاذ **بو الزرب خير الدين**

والطالبة "شهبور سهام" وكل من ساندنا من قريب أو بعيد.
ونطلب من الله أن يثبت أجورهم.





إهداء

أهدي قطاف وثمره عملي هذا إلى الوالدين الكريمين راجيا من
الله عز وجل أن يطيل في عمرهما ويغفر لهما ويرحمهما
ويرزقهما العافية كما ربياني وسعيا من أجل نجاحي وسعادتي
في الحياة

إلى أحب الناس على قلبي إخوتي وأخواتي حفظهم الله كل
واحد باسمه

إلى كل من يعرفه قلبي ولم يذكره قلبي راجيا من الله سبحانه
وتعالى أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد.

"اللهم انفعنا بما علمتنا وانفع غيرنا بعلمنا"

الهواري





إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على النبي المصطفى
الحمد لله الذي وفقنا لتتمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية
بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى مهداة إلى
الوالدين الكريمين حفظهما الله وأدامهما نورا لدربي.
لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات
وأخص بالذكر كمال، سارة، فريال وإسحاق والكتاكييت سجود
ومعتز، إلى روح جدي الطاهرة
إلى أصدقائي "أمين، عنتر، ياسين، عامر"
إلى كل قسم علوم اقتصادية وجميع دفعات 2022 لجامعة
محمد الصديق بن يحي
إلى كل من كان لهم أثر على حياتي وإلى كل من أحبهم قلبي
ونسيتهم قلبي



عبد
الحكيم



فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
	بسملة
	شكر وتقدير
	إهداء
	إهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
أ_د	المقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لمتغيرات الدراسة	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
07	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
08	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
13	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
17	المطلب الرابع: قنوات السياسة النقدية
20	المبحث الثاني: ماهية السيولة المصرفية
20	المطلب الأول: مفهوم وأهمية السيولة المصرفية
21	المطلب الثاني: مكونات ومصادر السيولة المصرفية
23	المطلب الثالث: نسب ونظريات السيولة المصرفية
29	المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية
31	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: بنية الجهاز المصرفي في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2018)	
33	تمهيد
34	المبحث الأول: ماهية الجهاز المصرفي.
34	المطلب الأول: مفهوم الجهاز المصرفي.
35	المطلب الثاني: مكونات الجهاز المصرفي.
36	المطلب الثالث: أهداف الجهاز المصرفي.

فهرس المحتويات

37	المبحث الثاني: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010_ 2018).
38	المطلب الأول: البنوك العمومية
43	المطلب الثاني: البنوك الخاصة
51	المطلب الثالث: المؤسسات المالية
54	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري للفترة (2010-2018)	
56	تمهيد
57	المبحث الأول: استعراض أدوات السياسة النقدية في الجزائر.
57	المطلب الأول: عمليات إعادة الخصم والقرض.
58	المطلب الثاني: الحد الأدنى للاحتياطيات الإلزامية.
59	المطلب الثالث: عمليات السوق المفتوحة.
62	المطلب الرابع: التسهيلات الدائمة.
62	المبحث الثاني: معالم السياسة النقدية في الجزائر
63	المطلب الأول: تطور معدل تضخم خلال الفترة (2010 - 2018)
64	المطلب الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2018)
65	المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة (2010 - 2018)
72	المبحث الثالث: التنفيذ الفعلي للسياسة النقدية على ضوء وضعية سيولة الجهاز المصرفي
72	المطلب الأول: حالة تزايد الفائض في السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري
76	المطلب الثاني: حالة انخفاض الفائض في السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري
83	خاتمة الفصل
85	خاتمة
92_88	قائمة المراجع
	ملخص الدراسة



فهرس الجداول
والأشكال

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور عدد المصارف العمومية ووكالاتها خلال الفترة (2010- 2018)	38
02	تطور الموارد المجمعلة لدى المصارف العمومية خلال الفترة (2010- 2018)	41
03	تصنيف القروض المصرفية للمصارف العمومية (بما في ذلك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط)	42
04	تطور عدد المصارف الخاصة ووكالاتها خلال الفترة (2010- 2018)	43
05	تطور الموارد المجمعلة لدة المصارف الخاصة خلال الفترة (2010- 2018)	48
06	توزيع القروض حسب المصارف الخاصة (2010- 2018)	50
07	تطور عدد المؤسسات المالية ووكالاتها خلال الفترة (2010- 2018)	51
08	تطور معدل التضخم (2010- 2018)	63
09	تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الفترة (2010- 2018)	64
10	تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة (2010- 2018)	67
11	تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2010- 2018)	70
12	تطور الودائع، القروض وفائض السيولة لدى المصارف الجزائرية (2010- 2014)	72
13	معدل الفائدة في إطار استرجاع السيولة لمدة (7 أيام، 3 أشهر، 6 أشهر)	74
14	تطور معدل تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة خلال الفترة (2010- 2018)	75
15	تطور معدل الاحتياطي الاجباري خلال مرحلة فائض السيولة	76
16	تطور الودائع، القروض وفائض السيولة لدى المصارف الجزائرية (2015- 2018)	77
17	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة (2015- 2018)	79
18	معدل عمليات السوق المفتوحة خلال الفترة (2015- 2018)	80

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
12	استراتيجية السياسة النقدية الحديثة	01
63	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2010- 2018)	02
65	تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الفترة (2010- 2018)	03
68	تطور الكتلة النقدية خلال الفترة (2010- 2018)	04
69	مكونات الكتلة النقدية (2010- 2018)	05
70	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2010- 2018)	06
73	تطور الودائع، القروض وفائض السيولة في المصارف الجزائرية خلال الفترة (2010- 2014)	07
76	تطور معدل الاحتياطي الاجباري خلال مرحلة فائض السيولة.	08
77	تطور الودائع، القروض وفائض السيولة في المصارف الجزائرية خلال الفترة (2015- 2018)	09

مفكرة



تعد المصارف من المؤسسات المعروفة في كل دولة، والتي لا يمكن الاستغناء عنها لأي سبب من الاسباب، كونها تلعب دورا استراتيجيا لتنفيذها للسياسة النقدية، إذ يعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة لكونه أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي وأصبح تطوره ومثانة أوضاعه معيار للحكم على سلامة اقتصاد الدولة وقدرتها على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية. تقوم المصارف الجزائرية بعمليات تمكنها من الوصول إلى سيولة ملائمة بما يضمن لها الوفاء بمختلف التزاماتها اتجاه زبائنها، هذا من جهة، ومن جهة ثانية لضمان مكانة في السوق النقدي والمالي، حيث أن أي خطأ قد يعرض الجهاز المصرفي لمشكلة فائض السيولة أو نقص السيولة، وتعتبر السيولة المصرفية من أهم المؤشرات التي تعطي الثقة للمودعين والزبائن بشأن مكانة هذه المصارف.

وتعد السياسة النقدية إحدى أهم الأدوات المستخدمة من قبل السلطات الاقتصادية للرقابة على سيولة الجهاز المصرفي، كون السيولة المصرفية تمثل عنصر الحماية والأمان للمصارف منفردة وللجهاز المصرفي ككل. فالسياسة النقدية لها دور فعال في التأثير على سيولة الجهاز المصرفي وذلك عن طريق استغلال وتنويع أدواتها الكمية والكيفية لتسيير وضبط السيولة المصرفية بما يتماشى مع الأهداف المسطرة في الاقتصاد. ولقد عرفت وضعية السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة (2010-2018) عدة تطورات، حيث شهدت هذه الفترة تسجيل فائض في السيولة المصرفية ما بين 2010-2014، كما سجلت أيضا تراجع في الفائض ما بين 2015-2018، وهذا ما أدى بالسلطات النقدية إلى التدخل عن طريق السياسة النقدية وأدواتها.

وهذا ما يضعنا أمام إشكالية هذه الدراسة التي يمكن إبرازها في التساؤل الرئيسي التالي:
كيف كان تأثير أدوات السياسة النقدية على وضعية سيولة الجهاز المصرفي الجزائري في الفترة (2010-2018)؟

* الأسئلة الفرعية:

وللوصول إلى إجابة لهذا التساؤل الرئيسي لابد من الاستعانة بمجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بالسيولة المصرفية؟
- 2- ما المقصود بالجهاز المصرفي؟
- 3- ما هي الأدوات المستخدمة من قبل بنك الجزائر في توجيه السيالة النقدية للتأثير على سيولة الجهاز المصرفي؟

*فرضيات البحث:

من أجل الإجابة عن التساؤلات المطروحة نتصور مجموعة من الفرضيات أهمها:

- 1- السيولة المصرفية هي قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية بشكل رئيسي وكبير.
- 2- الجهاز المصرفي هو مجموعة المصارف أو البنوك التي تتبع أنظمة وقواعد محددة.

3- تتمثل الأدوات المستخدمة من قبل بنك الجزائر للتأثير على سيولة الجهاز المصرفي في أدوات السياسة النقدية المتمثلة في: سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي الإجباري، سياسة السوق المفتوحة وتسهيلات الودائع.

* أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي:

* الأسباب الذاتية:

- الاستفادة بمعرفة سيولة الجهاز المصرفي الجزائري.

- توافق الموضوع مع طبيعة التخصص في المسار الجامعي.

* الأسباب الموضوعية:

- دور السياسة النقدية في توفير السيولة المصرفية.

- الاضطلاع كيف تؤثر السياسة النقدية وأدواتها على السيولة في الجهاز المصرفي الجزائري.

* أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية الدور الذي يلعبه الجهاز المصرفي في الاقتصاد، ومن الأهمية الكبيرة في كون أن السياسة النقدية من الأدوات الضرورية في رسم السياسة الاقتصادية لمعالجة الاختلالات الهيكلية والتحكم في الكتلة النقدية وإمكانية إيجاد حلول مناسبة وناجحة لها.

* أهداف البحث:

يمكن حصر الأهداف التي نسعى إلى إدراكها من خلال هذا البحث فيما يلي:

- معرفة ماهية السياسة النقدية.

- تحليل ماهية السيولة المصرفية ومكوناتها ونظرياتها.

- التعرف على حجم السيولة لدى المصارف الجزائرية.

- إبراز دور السياسة النقدية في التأثير على سيولة الجهاز المصرفي الجزائري.

- معرفة أدوات السياسة النقدية ومدى نجاعتها في معالجة الاختلالات على مستوى الاقتصاد الوطني، خاصة فيما يتعلق بالجوانب المالية والنقدية.

* حدود البحث:

لقد حاولنا في هذه الدراسة التطرق إلى السياسة النقدية ومدى تأثيرها على سيولة الجهاز المصرفي الجزائري، حيث ركزت الدراسة على تطبيق أدوات السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر ومدى تأثيرها في ضبط السيولة المصرفية.

أما عن حدود الدراسة الزمنية فقد شملت الدراسة الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2018، حيث شهدت هذه الفترة مرحلة ارتفاع في فائض السيولة المصرفية، ومرحلة تراجع في فائض السيولة المصرفية في الجزائر.

*** منهج موضوع البحث:**

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قمنا بالدراسة التطبيقية والتحليل من خلال الاعتماد على الإحصائيات الموجودة في النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر وتقارير بنك الجزائر، من أجل الحصول على المعلومات الدقيقة حول السياسة النقدية، وسيولة الجهاز المصرفي بالإضافة إلى مجموعة الكتب والمذكرات والمواقع الإلكترونية ذات صلة بالموضوع.

*** صعوبات البحث:**

- إن من بين أهم الصعوبات التي اعترضتنا أثناء إنجاز هذه الدراسة هي التي تقف أمام الباحث:
- عند محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة وواقعها في بلد معين.
 - قلة المراجع ونذرتها أو تكرارها بمعظم الأحيان.
 - صعوبة الحصول على الإحصاءات والبيانات في بعض الأحيان.

*** الدراسات السابقة:**

من المراجع التي ساعدتنا في إنجاز مذكرتنا والتي سبقتنا في تناول الموضوع ولكن من جوانب مختلفة منها:
- **دراسة صيود سهام:** تأثير السياسات النقدية على سيولة البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2012-2013.
حيث تناولت هذه الدراسة الإطار النظري للسياسة النقدية والسيولة المصرفية وإبراز دور السياسة النقدية في التأثير على سيولة البنوك التجارية.

- **دراسة غديوي يمينة:** دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة (2011-2018)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، الجزائر، 2018-2019.

تناولت هذه الدراسة الإطار النظري للسياسة النقدية والسيولة المصرفية وعالجت هذه الدراسة واقع فائض السيولة وتقييم أدوات السياسة النقدية في مواجهة فائض السيولة.

- **دراسة سليمان و داد وكريوش ندى:** فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة جيجل، الجزائر، 2020-2021.

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين السياسة النقدية والإستقرار النقدي، وتحليل السياسة النقدية باعتبارها تعمل على تحقيق الإستقرار النقدي.

*** هيكل البحث:**

لتحقيق أهداف البحث والتوصل إلى النتائج والتوصيات ارتأينا أن يشتمل موضوع البحث على ثلاثة فصول وهي كالتالي:

- الفصل الأول: تناولنا فيه الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، وهنا ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين؛ المبحث الأول تناولنا فيه ماهية السياسة النقدية، والمبحث الثاني تناولنا فيه ماهية السيولة المصرفية.
- الفصل الثاني: تناولنا فيه بنية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010- 2018)، وقد قسم هذا الفصل بدوره إلى مبحثين: المبحث الأول نستعرض فيه ماهية الجهاز المصرفي، والمبحث الثاني نتناول فيه هيكل الجهاز المصرفي الجزائري في الفترة (2010- 2018).
- الفصل الثالث: نتناول فيه دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري في الفترة (2010- 2018)، وهنا اعتمدنا على تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول تم فيه استعراض أدوات السياسة النقدية في الجزائر، أما المبحث الثاني فسنستعرض فيه معالم السياسة النقدية في الجزائر، والمبحث الثالث والأخير فقد خصص للتنفيذ الفعلي للسياسة النقدية على ضوء وضعية سيولة الجهاز المصرفي.



المفصل الأول

تمهيد

تعتبر السياسة النقدية مكونا من مكونات السياسات الاقتصادية الكلية التي تشمل أيضا السياسة المالية، والسياسة الاحترازية الكلية، وسياسة السعر التي تشمل الصرف وسياسة التجارة الخارجية. رغم وجود بعض الحالات التي تتعارض فيها أهداف السياسة النقدية وأهداف بعض السياسات الاقتصادية الأخرى، إلا أنه لا بد من وجود تنسيق بينها جميعا لتحقيق هدف مشترك تسعى الدول إلى الوصول إليه متمثلا في تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة، وخلق فرص العمل لذلك فإن تنفيذ هذه السياسات له تأثير على الاقتصاد الحقيقي، من خلال التأثيرات التي تحدثها بالأساس على مستويات الانفاق الكلي، وأيضا على السيولة بصفة عامة والسيولة المصرفية على وجه الخصوص، ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- مبحث أول يتناول ماهية السياسة النقدية.
- مبحث ثاني يتناول ماهية السيولة المصرفية.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية حيث تهدف بالتنسيق مع السياسات الأخرى إلى الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار والحفاظ على تضخم معتدل وتحقيق التوازن بين أطراف ميزان المدفوعات أيضا التخلص من البطالة والوصول إلى مستوى ملائم من حيث الإنتاج والعمل على تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال الأدوات، الوسائل والصلاحيات المتاحة للسلطات المختصة بتنفيذها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

باعتبار السياسة النقدية فرع من العلوم الاقتصادية وبالتالي تختلف مفاهيمها من فترة لأخرى حسب الظروف فإنه لا يمكن إعطاء تعريف موحد للسياسة النقدية وهو ما برز في تعريف الاقتصاديين المختلفة فمنهم من عرفها على أساس أدواتها ومنهم من ربط مفهومها بأهدافها، واتجه آخرون للتركيز على عناصرها ودورها في الرقابة وأهم التعاريف التي يمكن ذكرها هي:

- للسياسة النقدية معنيان حيث تعرف بالمعنى الضيق بأنها "الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق أهداف اقتصادية معينة، فقد عرفها الاقتصادي كانت (kent) بأنها: "مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل"، ويتضمن هذا المعنى التوسع والانكماش بحجم النقد المتداول بقصد بلوغ أهداف محددة، كما عرفها الاقتصادي (Shaw) بأنها: "أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير على كلفة الحصول عليه"¹.

أما السياسة النقدية بمعناها الواسع فتشمل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي، وهي بذلك تشمل على جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والمصرف المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار وتوفير واستعمال النقد والائتمان وبالتالي يمكننا أن نعرفها بأنها ذلك العمل الذي يوجه للتأثير على النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي.

- هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الأدوات النقدية (عرض النقود، سعر الفائدة، أدوات الائتمان، سعر الصرف)، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي، واستقرار المستوى العام للأسعار، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي².

- ويعرفها آخر بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في المجتمع بغرض الرقابة على الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة³.

¹ أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص183.

² علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012، ص452.

³ أحمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص272.

- وهناك من عرف السياسة النقدية بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من أجل تحقيق أهداف معينة¹.
- ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض إدارة كل من النقود والائتمان والرقابة عليها وتنظيم السيولة العامة في الاقتصاد والتأثير عليها وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تهدف إليها الحكومة أي تلك الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في المعروض النقدي بهدف الحفاظ على القوة الشرائية للمعروض، ولمعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد.
- كما يجب الملاحظة من التعاريف السابقة ان السياسة النقدية تضم مجموعة من الخصائص وهي²:
- الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية؛
- تستعمل هذه الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية والتأثير على سلوك الأعوان البنكية.
- تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية كالحفاظ على الاستقرار والتوازن النقدي.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية لتحقيق أهداف عديدة يختلف تجسيدها من دولة إلى أخرى لاختلاف مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام، يتوقف تحقيق أهداف السياسة النقدية على مدى تأثير الأدوات على الأهداف الأولية، ومدى انتقال هذا الأثر إلى الأهداف الوسيطة والتي بدورها تؤثر في الأهداف النهائية للسياسة النقدية.

أولاً: الأهداف الأولية

تمثل الأهداف الأولية بداية استراتيجية السياسة النقدية وهي المتغيرات التي يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة، وتمثل الأهداف الأولية صلة الربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة، وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين؛ أولها الاحتياطات النقدية وتتضمن القاعدة النقدية مجموع احتياطات البنوك واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة، وثانيها تتعلق بظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى في السوق النقد³.

1- مجتمعات الاحتياطات النقدية

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، تضم النقود المتداولة الأوراق النقدية، النقود المساعدة. في حين تشمل الاحتياطات المصرفية على الاحتياطات الاجبارية، الاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن المصارف.

وقد أثير النقاش عن المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة ليكون هدفاً أولياً، وأصبح لكل منها مؤيد ومعارض. لقد دافعت بعض البنوك المركزية في أمريكا عن القاعدة النقدية كهدف أولي أو تشغيلي لسنوات

¹ جمال لعامرة، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص86.

² نفس المرجع، ص87.

³ باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة عبد اللطيف منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، السعودية، ص293.

عديدة، كما دافعت بعض الفروع الأخرى عن استخدام مجتمعات الاحتياطات الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع، وهكذا بقي الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجربة وليس بالتظير فقط، ويتعلق الأمر بمدى انتقال ذلك إلى نمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط، وطالما أن الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي¹.

2- ظروف سوق النقد

وتتمثل المجموعة الثانية من الأهداف الأولية والتي تحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو إثنين بين البنوك²، والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنوك المركزية مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى صافي وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة، كما تستعمل ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أدونات الخزينة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء، ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

وقد اختلف الاقتصاديون حول أفضلية استخدام المجموعة الأولى أم المجموعة الثانية، إذا فضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات التي هي ذات صلة كبيرة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط والمفضل لديهم.

ثانيا: الأهداف الوسيطة

تحاول السلطات النقدية تحقيق الأهداف النهائية من خلال التأثير على متغيرات وسيطة، لعدم قدرتها على التأثير مباشرة على الأهداف النهائية، وتعتبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات التي يمكن عن طريق مراقبتها وإدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية³، ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تستجيب لما يلي:

- وجود علاقة مستقرة بينها وبين الأهداف النهائية.
 - إمكانية قياسها.
 - إمكانية مراقبتها بما تمتلكه للسلطات النقدية من أدوات.
- وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي⁴:

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2005، ص124-125.

² أحمد أبو الفتوح الناقية، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998، ص134.

³ وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة1، لبنان، 2000، ص193.

⁴ عيد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006، ص 53.

1- المجمعات النقدية

وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة التي تعكس قدرة الأعوان الماليين على الانفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ويرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعات المصرفية والمنتجات المالية، وتعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو السيولة، ويهدف المسح النقدي إلى المساعدة على تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلات السلطات النقدية.

2- معدلات الفائدة

تسعى السلطات النقدية أحيان إلى الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطا للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة الطويلة أو القصيرة المدى والنقود، ويزداد الوضع تعقيدا في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية، وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية، مما يفقدها أهميتها كمؤشر، كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا يعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها وإنما يعكس أيضا عوامل وظروف السوق. إن التوجه لاستخدام معدل الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية قد أثار موجة من الانتقادات خاصة من الاقتصاديين النقديين، وكانت حجتهم في ذلك أن اتجاه تغير في معدل الفائدة يتماشى مع اتجاه التغير في الدورة التجارية، وهذا يعني أن معدل الفائدة يميل إلى الارتفاع في أوقات الرواج الاقتصادي، في حين أنه يميل إلى الانخفاض في أوقات الكساد، وبالتالي فإنه من الصعب على البنك المركزي أن يحدد بدقة الآثار المترتبة على سياسته النقدية، من خلال مراقبة معدلات الفائدة لوحدها.

3- سعر الصرف

يستخدم كهدف وسيط للسياسة النقدية، ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل عادة على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار صرف العملات، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات مما يؤدي إلى عدم القدرة والسيطرة والتحكم في هذا الهدف، وتدفع تقلبات أسعار صرف العملات بالسلطات النقدية إلى التدخل والتأثير عليها باستعمال ما لديها من احتياطات في محاولة منها للمحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها، دون أن يكفل ذلك دائما بالنجاح، وهذه تكلفة مقابل هدف استقرار سعر الصرف.

ثالثا: الأهداف النهائية:

من الجدير بالذكر أن الأهداف النهائية للسياسة النقدية ليست محل اتفاق من حيث عددها، ذلك أن التشريعات النقدية تتباين من حيث التوسع والتصنيف في هذه الأهداف، حيث تتجلى هذه الأخيرة فيما يلي¹:

1- استقرار المستوى العام للأسعار

يعتبر تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث يؤدي عدم تحقيقه سواء في شكل تضخم أو انكماش إلى أضرار بليغة على الاقتصاد الوطني يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل والثروة الوطنيين لصالح المدنيين ورجال الأعمال على حساب الدائنين وأصحاب الدخل الثابتة، أما الانكماش فيؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والدخل الوطنيين لصالح الدائنين وأصحاب المرتبات والدخول الثابتة على حساب طبقة المنظمين ورجال الأعمال.

ولقد اختارت معظم الدول الصناعية أهدافاً للتنظيم ما بين 1 و 3% بالنظر لما تشكله معدلات التضخم المرتفعة من آثار سلبية على النمو وارتفاع تكاليف المعيشة، وأن التركيز على نقص التضخم واستقرار الأسعار هو نتيجة الآثار السلبية التي يتركها التضخم على الاقتصاد وأن إعطاء الأولوية للتضخم أو الاقتصاد عليه كهدف نهائي للسياسة النقدية في الدول المتقدمة يتسم في إطار مناخ اقتصادي يتسم بارتفاع درجة استقلالية البنوك المركزية وتتمتع اقتصادياتها بأنظمة صرف مرنة ونظام مالي ملائم².

2- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

يقصد به بيان احصائي يسجل طبقاً لمنهجية محددة كل المبادلات التجارية وجميع التدفقات المالية التي تتم خلال السنة بين بلد معين وبقية دول العالم، هناك اختلاف بين الاقتصاديين في نظرهم إلى تحديد السياسة الواجب اتباعها لتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، فالأول يتحقق عند الوصول إلى العمالة مع المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، أما الثاني فيتحقق عند توازن ميزان المدفوعات للبلد، ومع وجود هدفين فإنه من الضروري توفر أداتين من أدوات السياسة كحد أدنى لتحقيق كلا الهدفين بالكامل وكسب أداة سياسية ينبغي أن تتوافق مع الهدف الذي يكون أكثر فعالية.

هدف السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات يبرز من خلال قيام البنوك المركزية باستخدام أداة من أدوات السياسة النقدية وهي رفع سعر الخصم، وعليه فإن هذه الإجراءات تجعل دور السياسة النقدية مهما في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، وخاصة عندما يعاني الاقتصاد من معدل مرتفع للتضخم³.

أما دور السياسة النقدية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات في الدول المتخلفة فإنه يختلف عما ذكرنا نتيجة لعدم توافر العوامل المذكورة، بالإضافة إلى نقص احتياطات الصرف لدى هذه الدول وتأثير سيولة الجهاز

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 54-62.

² نفس المرجع، ص 63.

³ سليمان ووداد وكربوش ندى، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) مذكرة مقدمة لنيل متطلبات

شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة جيجل، 2020-2021، ص 19

المصرفي بحالة ميزان المدفوعات لكل التغيرات التي تتعرض لها احتياطات المصارف من العملات الأجنبية التي تمتلكها¹.

3- تحقيق النمو الاقتصادي

يعتبر من أهم أهداف السياسة الاقتصادية، وقد بدأ الاهتمام بدور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية، ودور السياسة النقدية هو تحقيق معدل مرتفع للادخار والتأثير على معدل الاستثمار من خلال التوسع الاقتصادي، وحتى يكون هناك سير سليم للاقتصاد فإن ذلك يتوقف على قدرة الدائرة النقدية على الوفاء باحتياجات الدائرة العينية².

4- استيعاب الصدمات الناتجة عن التقلبات الاقتصادية

تتميز الاقتصادات في عمومها بتقلبات اقتصادية ذات طابع دوري، قسمها جوقلار إلى أربع مراحل؛ الإنكماش، التطهير والعودة إلى الانطلاق، وتؤثر مثل هذه التقلبات على اقتصاديات الدول، خاصة مرحلة الإنكماش التي تؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي ومعدلات التوظيف، وهنا يمكن للسياسة النقدية أن تؤدي دور مهم في تخفيض الآثار السلبية لهذه التقلبات بانتهاج سياسة توسيعية تزيد من الائتمان في أوقات الإنكماش، وسياسة تقييدية في أوقات الرواج والتي عادة ما يصاحبها معدلات تضخم مرتفعة.

5- تحقيق العمالة الكاملة

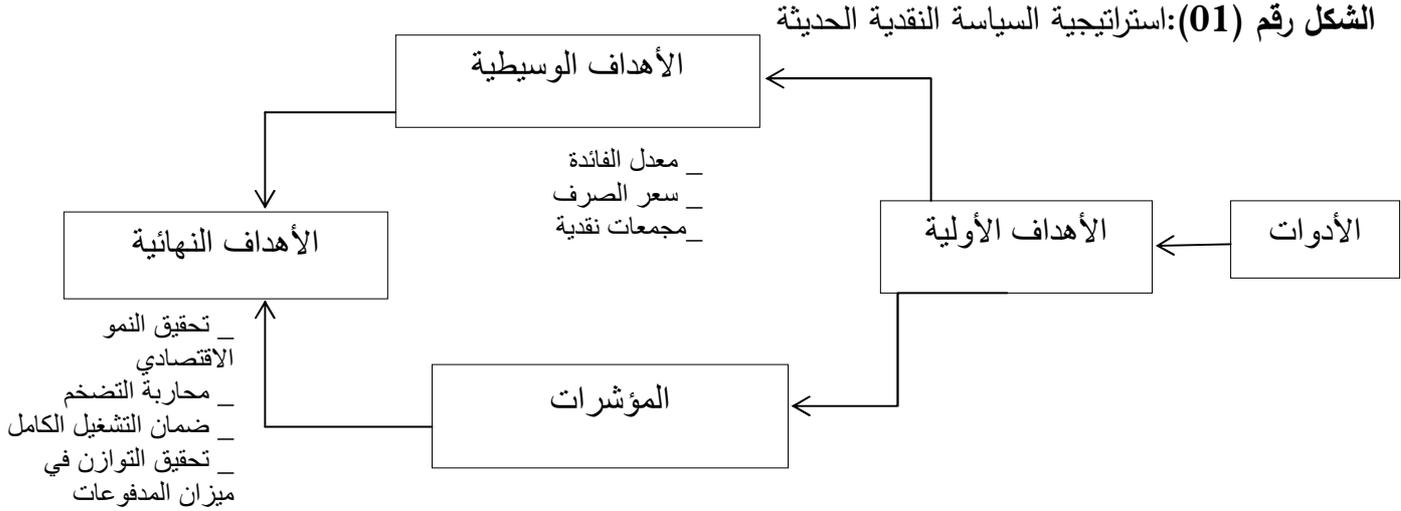
تهدف معظم دول العالم المتقدم والنامي إلى الوصول إلى العمالة الكاملة، وتظهر أهمية العمالة الكاملة في أنها وسيلة وليست غاية، لأن الوصول إلى تحقيق العمالة يعني الوصول إلى إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع حيث تبقى العمالة الكاملة هدفاً طويلاً الأجل ترسمه الحكومات وتسعى جاهدة للوصول إليه نظراً للتأثير السلبي للبطالة على الاقتصاد والتي تظهر من خلال:

- تأثيرها سلباً على النمو الاقتصادي كلما زاد انتشارها.
 - لها سلبيات اجتماعية عديدة كالإحباط والفشل لدى الأفراد العاطلين عن العمل.
 - تعبر عن هدر للطاقات المجتمع الإنتاجية وضياع في موارد الإنتاج³.
- ويمكن توضيح أهداف السياسة النقدية من خلال الشكل التالي:

¹ اسليمانى وداد وكريوش ندى، مرجع سبق ذكره ، ص19.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص63.

³ نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1994، ص50.



المصدر: صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 123

بشكل عام اتجهت مختلف البنوك المركزية خاصة في الدول المتقدمة إلى قصر أهداف السياسة النقدية فيها على هدف استقرار المستوى العام للأسعار من الغموض والضبابية، ليس من ناحية التحديد ولكن من جانب إمكانية التحقيق فنجد أن هاته الدول تعلق على السياسة النقدية تحقيق أكثر من هدف، كتشجيع النمو الاقتصادي المصحوب بالعمالة وتحقيق الاستقرار النقدي بمحاربة التضخم وضمان قابلية الصرف، والمحافظة على قيمة العملة وإيجاد سوق مالي ونقدي متطور¹.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

يعتمد البنك المركزي في تنفيذ سياسته النقدية على مجموعة من الوسائل والأدوات التي يستخدمها حسب الظروف الاقتصادية وهذه الأدوات يطلق عليها بأدوات السياسة النقدية التي يمكن تقسيمها إلى أدوات كمية وكيفية (غير مباشرة):

أولاً: الأدوات الكمية (الغير المباشرة) للسياسة النقدية

تشمل هذه الأدوات الوسائل المعروفة للتحكم في كمية وحجم النقود في الاقتصاد وهي سعر إعادة الخصم، السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني.

1- سعر إعادة الخصم

لقد كان بنك إنجلترا أول من طور سعر إعادة الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان واستعمل البنك خصمه المعروف باسم Bank Rate لأول مرة سنة 1939².

¹ بلعوز علي، أثر تغيير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية "حالة الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 186.

² صبحي نادر سي قريصة ومحمد العقاد، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 378.

تعد من أبرز الأدوات الكمية المستخدمة في الحد من التضخم والسيطرة على عرض النقود فضلا عن جذب المدخرات والتأثير في كمية النقود المصرفية¹.

هو عبارة عن سعر الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي مقابل إعادة خصمه للأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها والاقتراض منه باعتباره الملاذ الأخير للاقتراض². كما يعرف بأنه: "عبارة عن سعر الفائدة الذي يعيد به البنك المركزي خصم الأوراق التي سبق وأن خصمها المصرف التجاري"³.

ولب هذه العملية هو توفير السيولة لتمويل احتياجاتها التي قد تحتاجها لمختلف مشاريعها، حيث تلجأ إلى المصارف التجارية لإمدادها بأدوات الدفع اللازمة لضمان استمرار نشاطها في حالة إذا كانت السيولة غير متوفرة فتقوم المصارف التجارية بتوفير السيولة للعميل في شكل قروض أو خصم الأوراق التجارية (القيمة الحالية للأوراق المخصومة)، وهي عبارة عن القيمة الإسمية لهذه الورقة التجارية مخصوما منها فائدة بمعدل خصم معين أما في حالة عدم توفر السيولة لتقديم القروض لعملائها، فالمصارف التجارية هنا تلجأ إلى المصدر والمقرض النهائي في الاقتصاد (البنك المركزي) للحصول على سيولة إضافية لتمويل نشاطاتها إما بالقرض المباشر أو من خلال خصم الأوراق التجارية التي بمحفظتها، حيث يحدد البنك المركزي سعر الفائدة الذي يراه مناسباً على هذه المصارف والذي تحمله بدورها لعملائها (علاوة على عمولتها في ذلك)⁴. وتتوقف هذه السياسة على تحقيق عدة شروط أهمها⁵:

- أن يرتبط سعر إعادة الخصم بأسعار الفائدة ارتباطاً وثيقاً، بحيث أي تغير في إعادة الخصم ينعكس فوراً على أسعار الفائدة وحجم الائتمان، وهذا الشرط لا يتحقق في كل الأحوال.
- أن يكون هيكل الاقتصاد مرناً بحيث تنتقل التغيرات في مستويات الائتمان المصرفي بسرعة إلى إحداث تغييرات في الأسعار والأجور والدخل والإنتاج والتوظيف.
- أن يكون حجم السوق كامل ومنظم ونشيطاً للتعامل بالأوراق المالية.
- يمكن لتوقعات المستثمرين حول الوضع الاقتصادي أن يحد من فعالية سياسة إعادة الخصم، ففي حالة الكساد وتوقع المستثمرين مزيد من التراجع، فإن خفض سعر الخصم لن يؤدي إلى إقبالهم على الاستثمار أما في حالة الراجح فإن الزيادة في سعر الخصم لن يحد من طلبهم للقروض مهما كان سعر الفائدة مرتفعاً وبالتالي فإن تكلفة سعر إعادة الخصم في الحالتين تصبح غير مؤثرة على السيولة وعلى أعراض الائتمان المصرفي.

¹ الرفيعي واقتدار محمد مناجي، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع إشارة تطبيقية للعراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2007، ص 139.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 87-88.

³ مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، 1985، ص 244.

⁴ أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1990، ص ص 266-267.

⁵ أسامة كامل وعبد الغني حامد، النقود والبنوك، دار الوفاء لندنيا للطباعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص 141-142.

2- نسبة الاحتياطي القانوني

تعد من أدوات السياسة النقدية الهامة إذ أنها تشكل أداة فعالة للرقابة المصرفية، فقد تبني البنك المركزي توجهات جديدة تتلاءم ومتطلبات اقتصاد السوق بقصد السيطرة عرض النقود من خلال التأثير في مضاعف الائتمان (الودائع)¹.

وأول من اعتمد الاحتياطي الإجباري هي الولايات المتحدة منذ 1933 ومن ثم استعمل باقي دول العالم، ولا يمكن أن يتعد الاحتياطي الإلزامي 28% من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه إلا أنه يجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المثبتة قانوناً، وتتميز هذه الأداة بما يلي²:

- تعتبر هذه الأداة غير مرنة لأنها تعامل المصارف الكبيرة والصغيرة على حد سواء.
- إن التغيرات المتكررة في حجم الاحتياطي القانوني لها تأثير على وضع المصارف وقابليتها لمنح القروض واستثمار أموالها لأنه يجعل المصارف مرتبكة نتيجة لعدم التأكد من وجهة هذه المتغيرات ودرجتها.
- تؤدي هذه الأداة إلى زيادة أعباء الائتمان، فعجز أرصدة نقدية لدى البنك المركزي بدون فوائد يدفع المصارف التجارية إلى المطالبة بأسعار فائدة القروض لتعويض خسائر رصيدها العاطل.
- تفقد هذه الأداة فعاليتها عند حيازة المصارف التجارية لسيولة كبيرة فتغير هذه النسبة لا يؤثر على عرض النقود، ويمكن للمصارف التجارية إلغاء أثر الزيادة في نسبة الاحتياطي القانوني يطرحها سندات للبيع، لكن ذلك قد يعرضها لمخاطر انهيار الأسعار في سوق السندات.

3- عمليات السوق المفتوحة:

تعد هذه الوسيلة من أهم الوسائل التي تتبعها البنوك المركزية بغرض التأثير في الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية، ومن ثم في قدرتها على منح الائتمان وخلق نقود الودائع.

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بدخول السوق النقدية بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية من المتعاملين في السوق من جميع الأنواع، وخاصة السندات الحكومية وذلك بهدف خفض أو رفع قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان، وقد يصل الأمر أحياناً ليشمل إلى جانب الأوراق المالية الذهب والعملات الأجنبية وذلك بهدف تقليل السيولة، كما تستخدم هذه السياسة للتأثير في كمية العرض النقدي ومن ثم سعر الفائدة، فبينما يقوم البنك المركزي بشراء أوراق المالية الحكومية من الوحدات الاقتصادية الأخرى في السوق النقدية، تأخذ كمية النقود المتداولة واحتياطات المصارف التجارية في الزيادة، وتزيد أسعار هذه الأوراق المالية أيضاً، وهكذا تؤدي الزيادة في العرض النقدي والزيادة في مقدرة البنوك على الاقتراض من جهة، والزيادة في أسعار الأوراق المالية من جهة أخرى، إلى تخفيض سعر الفائدة، ويحدث العكس في حالة الأوراق المالية الحكومية، ذلك أن قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية يؤدي إلى تخفيض قيمتها الفعلية (قيمتها السوقية) في قيمتها الاسمية فترتفع أسعار الفائدة على السندات، فترتفع تكلفة الاقتراض مما يؤدي إلى التقليل من الإقراض.

¹ الرفيعي واقتحار محمد مناجي، مرجع سبق ذكره، ص152.

² صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص154.

تحدث عمليات السوق المفتوحة أثرها على النقود الموجودة في التداول، ومن ثم على النشاط الاقتصادي ككل بطريقتين، أولهما من خلال التأثير في احتياطات البنوك التجارية ومن ثم على مقدرتها على منح الائتمان وهو تأثير مباشر، وثانيهما من خلال التأثير في أسعار الفائدة على السندات، وهو تأثير غير مباشر¹.

أما الأهداف المراد تحقيقها من خلال هذه الأداة فتتجلى فيما يلي²:

- التأثير في حجم الاحتياطات الفائضة بالزيادة أو بالنقص، مما يؤثر على كل من حجم الائتمان وحجم المعروض النقدي، وذلك بالكيفية التي تتماشى مع الأهداف النهائية للسياسة النقدية.
- إيجاد علاقة مستقرة بين سعر الفائدة في كل من السوق النقدي وسوق رأس المال.
- محاولة التغلب على أية تقلبات موسمية أو عرضية قصيرة الأجل، في حجم المعروض النقدي والنتيجة عن عوامل السوق.

كما يستلزم نجاح هذه الأداة توفر شرطين ضروريين هما:

- وجود سوق واسعة ومتطورة للأوراق المالية تتسم بالمرونة.
- احتفاظ البنك المركزي بكميات كافية من الأوراق المالية بغرض القيام بعمليات السوق المفتوحة.

ثانياً: الأدوات الكيفية المباشرة

يتم استعمال هذه الأدوات بقصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعاً من أهمها:

1- تأطير القروض (السقوف النوعية للائتمان):

وهو عبارة عن اجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف معدل نمو القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حالة الاخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

2- السياسة القرضية الانتقائية:

الهدف الأساسي من استعمال السياسة القرضية الانتقائية هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة، وتهتم هذه السياسة بتحديد فترة استحقاق القروض والمبالغ القصوى للقروض الموجهة لأغراض خاصة، كما تحدد أنواع القروض الممنوع منحها، تستعمل هذه السياسة خاصة في البلدان التي تطمح إلى إعطاء امتياز لميدان التجارة الخارجية³.

¹ أحمد جامع، مرجع سبق ذكره، ص ص 266-267.

² محمد وسيم طعمة، دور السياسة النقدية في ظل الصيرفة الإسلامية، رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2011-2012، ص37.

³ فؤيد عياش، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص29.

3- فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم:

والهدف من هذا التأثير على الأنشطة الاقتصادية تشجيع بعضها البعض دون الآخر وذلك عن طريق خفض أو رفع سعر إعادة الخصم¹.

4- النسبة الدنيا للسيولة:

ويقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار المصارف التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا للسيولة، يتم تحديدها عن طريق بعض الأموال المنسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراض في الإفراض من قبل المصارف التجارية بسبب ما لديها من أموال مرتفعة السيولة، وهكذا يتم تجميد بعض هذه الأموال في محافظ المصارف التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على اقراض القطاع الاقتصادي².

5- تسقيف معدلات الفائدة:

عند قيام المصارف بمنح القروض تحصل على الفوائد وحتى يكون نشاط المصارف مفيدا ومربحا يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفوائد الدائنة وهي الفوائد التي تمنحها المصارف مقابل الودائع لأجل المودعة لديها من طرف أصحابها، بحيث يجب أن تكون الفوائد التي تتحصل عليها المصارف أكبر من الفوائد التي تدفعها، ولهذا يترتب على تحديد سقف لمعدلات الفائدة على الودائع والقروض ما يلي³:

- حماية منافسي المصارف و المؤسسات المالية غير المصرفية التي تتمكن من جلب المودعين.
- تنظيم الهامش فتحديد سقف لسعر الفائدة من شأنه تنظيم الهامش الذي يحصل عليه المصرف من خلال الفرق بين الفوائد المحصلة والمدفوعة.

6- التأثير والاقتناع الأدبي:

وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من المصارف التجارية لتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين المصارف التجارية والبنك المركزي، وهذا ما يفسر نجاحها في كندا، استراليا، نيوزيلندا، واخفاها في الولايات المتحدة الأمريكية⁴.

المطلب الرابع: قنوات السياسة النقدية

يمكن أن ينتقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال ما يعرف بقنوات انتقال السياسة النقدية التي يبلغ بها أثر السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط، وتتمثل هذه القنوات فيما يلي:

¹ طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005، ص22.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص21.

³ بن نافلة نظيرة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980_2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017_2018، ص21.

⁴ قريصة صبحي نادريس والعقاد مدحت محمد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص127.

1- قناة معدل الفائدة:

تعتبر قناة معدل الفائدة قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، فإذا اتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسيعية فإنه ستتخفض بذلك معدلات الفائدة الحقيقية، وتتنخفض تكلفة رأس المال وبالتالي ارتفاع الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي والإنتاج¹.

$$M \uparrow \longrightarrow ir \downarrow \longrightarrow i \uparrow \longrightarrow Y \uparrow$$

حيث:

M: سياسة نقدية توسعية.

ir: معدل الفائدة الحقيقي.

i: الاستثمار.

Y: حجم الإنتاج.

أما إذا كانت السياسة النقدية المتبعة انكماشية (تقييدية) والتي تهدف إلى ارتفاع أسعار الفائدة الإسمية، وبالتالي ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار فينخفض الطلب الكلي، ثم حجم الإنتاج فالنمو².

2- قناة سعر الصرف:

تستخدم هذه القناة للتأثير على الصادرات من جهة وتعمل إلى جانب معدلات الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى.

ولقد أدى توسع التجارة الدولية ومشاكل أسعار الصرف المرنة إلى زيادة اهتمام الاقتصاديين بتأثير السياسة النقدية على صافي الصادرات، والناجم الكلي من خلال أسعار الصرف، فمعدل سعر الصرف للنقود الوطنية ينخفض عند اتباع سياسة نقدية توسعية، وهذا ما يشجع الصادرات، وتعمل هذه القناة من خلال تأثيرات أسعار الفائدة، حيث أن انخفاض هذه الأخيرة نتيجة للتوسيع النقدي يؤدي إلى انخفاض حجم الودائع الأجنبية في البلد المعني، مما يخفض قيمة العملة المحلية (E) في مقابل العملات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع صافي الصادرات (Mx) ومن زيادة الناتج الكلي حيث³:

$$M \uparrow \longrightarrow ir \downarrow \longrightarrow E \downarrow \longrightarrow Mx \uparrow \longrightarrow Y \uparrow$$

وعند اتباع سياسة نقدية انكماشية ينخفض العرض النقدي فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية المحلية مقارنة بالخارج وهو ما يؤدي إلى جلب رؤوس أموال أجنبية ورفع الطلب على العملة المحلية، فتتجه هذه الأخيرة إلى الارتفاع

¹ بن لدغم فتحي، ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود

وينوك مالية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص161.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص77.

³ عيد الله طاهر وموافق عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص333.

أكثر وإلى حالة كساد وركود اقتصادي، وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثير تغييره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية، وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

3- قناة أسعار الأصول:

ظهرت هذه القناة من خلال نظريتين هامتين الأول لتوبين "Tobin" والثانية لـ موديغلانت "Modigliant" حيث حاول الاقتصادي توبين أن يوضح الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في أوقات الكساد من خلال نظريته المعروفة بنظرية "Q" وهي نظرية حركية في الاستثمار، وفكرتها الأساسية هي أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية لأصل الرأس المالي إلى تكلفة الاحلال، وتسمى هذه النسبة بمعامل Q حيث¹: $Q = M/R$

M: تمثل القيمة السوقية للأصل المالي.

R: تمثل تكلفة الاحلال (إحلال مشروع مكان مشروع آخر).

وأشار توبين إلى أن المؤسسات يجب أن تستثمر عندما تكون قيمة Q أكبر من الواحد ($Q > 1$) لأنه ليس من المقبول أن تقوم المؤسسات باستثمار 1 دج حيث يزيد عن القيمة السوقية بأكثر من دينار. إن هذا يشير إلى العلاقة بين قيمة المؤسسات أو العقارات في السوق وتكلفة التصنيع، أي ما يجب إنفاقه لانجاز طاقة إنتاجية أو بناء مسكن.

فعندما تكون Q مرتفعة من المهم خلق وحدات إنتاج جديدة وبناء مساكن جديدة. فالاستثمار يكون قويا، والعكس عندما تكون Q منخفضة فالمستثمرين لهم أفضلية لإنقاذ المؤسسات، هذا ما جعل الاستثمار يميل إلى الركود وضعف النمو، فالسياسة النقدية تؤثر على عامل Q وتوفر للأعوان الاقتصاديين النقود التي يرغبون فيها عندما تكون سياسة توسعية، حيث يقومون بمبادلتها بسلع حقيقية، فالمؤسسات تعمل على رفع أسعارها أكثر وخاصة الجديدة منها، ويكون Q مرتفعا، أما السياسة النقدية التقليدية فتضطر الأعوان الاقتصاديين إلى بيع أصولهم الحقيقية سعيا منه للحصول على النقود أكثر وهنا ينخفض معامل Q².

أما فيما يخص موديغلانت فقد أوضح في نظريته الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي من خلال تأثير زيادة الثروة على الاستهلاك، حيث أوضح أن المستهلكين يحاولون تحسين مستواهم الاستهلاكي عبر الزمن من خلال زيادة الانفاق الذي يحدده بالدخل الحالي والموارد المحصل عليها مدى الحياة، هذه الموارد التي تتكون أساسا من الأسهم العادية فعند ارتفاع أسعارها تزيد ثروتهم المالية وبالتالي يزيد استهلاكهم³.

ومن جهة أخرى أوضح موديغلانت أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم العادية وبالتالي ارتفاع أسعارها P فتزيد بذلك ثروات أصحاب هذه الأسهم الذين يرفعون من استهلاكهم من السلع والخدمات، وبما أن الاستهلاك هو أحد مكونات الطلب الكلي فإن زيادة هذا الأخير يؤدي إلى زيادة الإنتاج Y.

¹ عبد الله طاهر وموافق عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 40.

² فلة بوكروس وعائشة شعلال، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2013، ص 36.

³ عبد الله طاهر وموافق عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 41.

ومنه:

$$\uparrow \rightarrow \uparrow \rightarrow M \uparrow \rightarrow \text{الثروة} \uparrow \rightarrow \text{الاستهلاك} \uparrow$$

وهذه النظرية توضح كيف يمكن لأسعار الأصول أن تؤثر على النشاط الاقتصادي وبالخصوص على الدخل القومي.

4- قناة الائتمان:

أن ضعف العلاقة بين سعر طويل الأجل والطلب الكلي أدى بظهور دور الائتمان كقناة للسياسة النقدية والتي تنقل أثر السياسة النقدية عبر آليتين هما: قناة الإقراض البنكي، وقناة الميزانية.

أ- قناة الإقراض البنكي

تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على نتائج شروط منح القروض للأعوان الاقتصاديين أصحاب العجز المالي ووفق هذه القناة تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض القروض البنكية نتيجة الزيادة في حجم الاحتياطات والودائع لديها، وبالتالي يزيد حجم الانفاق الاستثماري وكذا الاستهلاكي وهو ما ينعكس على زيادة الأسعار والنتائج الإجمالية.

أما عند اتباع سياسة نقدية انكماشية فإنه يحدث العكس، وما يمكن أن نستخلصه من هذه القناة هو الأثر الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية على انفاق المؤسسات الصغيرة المرتبطة بالقروض مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تلجأ إلى أسواق رأس المال دون طلب ذلك من المصارف¹.

ب- قناة الميزانية:

تأخذ هذه القناة بعين الاعتبار الصحة المالية والهيكل المالي للمقرضين والمقترضين، كما أنها تشمل كل وسائل التمويل الخارجية، فالمقترض يلجأ إلى التمويل الأقل تكلفة والأقل مخاطرة وفي المقابل فإن المقرض يبحث عن التوظيف الأكثر ضمانا والأكثر تعظيما للأرباح، فقناة الميزانية تعتمد على ما يسمى بعلاوة التمويل الخارجي والتي تعتمد على المركز المالي للمقترض، وتمثل الفارق بين تكلفة التمويل الذاتي للمؤسسة وتمويلها عن طريق مصادر خارجية، وعليه كلما زاد صافي الثروة للمقترض إنخفضت علاوة التمويل الخارجي والعكس صحيح. تستنتج إذا أن التقلبات في ميزانية المقترض تؤثر على شروط منح القروض ومن ثم على قرارات الاستثمار والانفاق الاستهلاكي.

فانخفاض أسعار الفائدة نتيجة تبني السياسة النقدية التوسعية يؤدي إلى ارتفاع الأسعار السوقية للأصول المالية والحقيقة أي ارتفاع العوائد المتوقع الحصول عليها من أصول الوحدات الاقتصادية، وبالتالي ارتفاع صافي ثروة هذه الوحدات وانخفاض علاوة التمويل الخارجي، وهو ما ينعكس إيجابا على قدرتها على الإقراض، فيزيد حجم

¹ غديوي يمينة، دور أدوات السياسة النقدية في تحقيقها السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018-2019، ص21.

انفاقها الاستثماري وكذا انفاقها الاستهلاكي، ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي وارتفاع حجم الناتج الإجمالي المحلي¹.

المبحث الثاني: ماهية السيولة المصرفية

إن أبرز التحديات التي تواجه المصارف في مزاولتها لنشاطها إدراة سيولتها النقدية بكفاءة عالية تحقق التوازن بين مطلب تحقيق الأرباح ومطلب الوفاء بالالتزامات التي عليها، وفي سبيل ذلك تلجأ المصارف إلى العديد من الأدوات التي تساعدها على تحقيق المرونة في ادارتها لسيولتها النقدية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية السيولة المصرفية

السيولة مصطلح شائع في لغة المصارف والأسواق المالية وهي تعني قدرة المصرف على تلبية أو الإيفاء بالتزامات بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة.

1- مفهوم السيولة المصرفية:

تعني قدرة المصرف الفردي على مواجهة التزاماته والتي تشمل وبصورة أساسية تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع².

تعرف السيولة في المصارف على أنها مقدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين سواء العادية أو غير العادية وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة³.

أيضا تعني السيولة في معناها المطلق النقدية، أما في معناها الفني قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، بعبارة أخرى فإن السيولة المصرفية أو ما يسمى بسيولة الجهاز المصرفي تعني الفرق بين الموارد المتاحة والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات والاستخدامات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها⁴.

ومنه يتضح من هذه التعاريف أن السيولة المصرفية تعني بالحد الأدنى الأموال المتوفرة في البنوك لمواجهة التزاماتها وتعبير بالمعنى الواسع عن سهولة سرعة تحويل أصوله إلى سيولة وهي النقود السائلة والجاهزة للمعاملات المصرفية.

¹ غديوي يمينة ، مرجع سبق ذكره، ص22.

² حسن جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي واداري، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص39.

³ جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المصرفي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص155.

⁴ وهيبه رجراج، إدارة السيولة البنكية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 05، 2014، ص ص 262_

2- أهمية السيولة المصرفية:

إن المصارف تحتاج دائما إلى سيولة من أجل مواجهة صعوبات المودعين وكذا تلبية طلبات زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات وعدم تفويت فرصة استثمارية، لذلك تظهر أهمية السيولة في¹:

_ أنها تعتبر كمؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين والإدارة وكذا المحليين.
_ أنها تعتبر أمام السوق بمظهر عال الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الإيفاء بالتزاماته تجاه جميع الأطراف.

_ أنها تشكل تعزيز ثقة كل من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم والتأكد لهم على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم.

_ التأكيد للقدرة على الوفاء بالتزامات والتعهدات الملتمزم بها من طرف المصارف.

_ لا تجعل المصارف ببيع موجوداتها بخسارة من أجل الإيفاء بالتزاماتها.

_ وجود السيولة تمكن المصرف من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من المصارف أو البنك المركزي.

المطلب الثاني: مكونات ومصادر السيولة المصرفية

تحتفظ المصارف التجارية بالسيولة لمواجهة الطلب على الودائع بأنواعها وتجنب اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة التمويل والاقتراض من البنوك الأخرى هذا من جهة ومن جهة أخرى لاستغلال فرص الاستثمار باعتبار المصارف أحد المؤسسات التجارية التي تسعى بمجملها إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.

أولاً: مكونات السيولة المصرفية

يمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلى مكونين²:

_ السيولة الحاضرة.

_ السيولة شبه النقدية.

1- السيولة الحاضرة: هي النقدية الحاضرة لدى المصرف والتي تحت تصرفه وتشتمل على:

أ- **النقدية بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية:** وهي الأموال الموجودة في خزائن المصرف في صورة نقد سائل من عملات رسمية ومساعدة أجنبية.

ب- **الودائع لدى المصارف الأخرى ولدى البنك المركزي:** حيث يلتزم المصرف وفق التشريعات الخاصة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة في شكل احتياطي للحفاظ على نقود المودعين، ويمكن عن طريق نسبة الاحتياطي هذا التأثير في حجم الائتمان، هذا بالإضافة إلى أن المصرف قد يحتفظ بأرصدة في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى المصارف الأخرى، وبذلك يلجأ المصرف إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها.

¹ سيود سهام، تأثير السياسة النقدية على سيولة البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012_2013، ص 59.

² حسن جميل البديري، مرجع سبق ذكره، ص ص 40، 41.

ج- الشيكات تحت التحصيل: وهي شيكات مقدمة من عملاء المصرف لتحويلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالمصرف، وتحدد المصارف نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة وفقا للخبرة السابقة، وبذلك تحتاط بعدم الأخذ بالنسيان تلك الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو آخر، وتعتبر الشيكات التي يمكن تحويلها عن طريق غرف المقاصة أكثر سيولة من غيرها، والشيكات المحلية المسحوبة على نفس البلد أكثر سيولة من المسحوبة على الخارج.

2- السيولة شبه النقدية:

وهي التي يمكن تصفيتها أي بيعها أو رهنها ومنها أدونات الخزينة والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية، وهي أصول تسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة لسيولة، فهي تتميز بقصر أجل استحقاقها وإمكانية التصريف السريع سواء بالبيع أو الرهن، وكلما كانت هذه الأصول حكومية أو مضمونة من الحكومة كلما كانت أسهل في التصرف فيها¹.

ثانيا: مصادر السيولة المصرفية

- تشكل أقساط القروض المدينة والفوائد والعملات وكذلك سحب المصرف من ودائعه لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى جزء ليس بسيط من مصادر سيولة المصرف.

- بيع الأوراق المالية التي يمتلكها المصرف لتعزيز السيولة لديه وبهذا الخصوص تحاول البنوك في معظم الأحيان شراء أوراق مالية يمكن بيعها بسهولة مع التركيز الخاص على الأوراق المالية الحكومية كونها تعتبر أفضل الأوراق المالية التي يمكن أن تحقق هذه الشروط.

- تنمية الودائع (استقطاب الودائع) إصدار شهادات الإيداع إن أمكن قانونيا.

- الاقتراض من البنك المركزي والمصارف الأخرى².

المطلب الثالث: نسب ونظريات السيولة المصرفية

تدخل نسب ونظريات السيولة المصرفية في إدارة السيولة المصرفية و التي تعني معرفة احتياجات المصرف من النقد والأصول السائلة وكيفية مواجهة هذه الاحتياجات، وتعتبر هذه الاحتياجات عن كمية السيولة الواجب الاحتفاظ بها والتي تعتبر أحد المشكلات الأساسية التي تستحوذ على الاهتمام في الجهاز المصرفي، ويرجع ذلك إلى أن زيادة السيولة المحتفظ بها نتيجة عدم توظيف تلك الأموال السائلة الزائدة، ونقص السيولة تعني انهيار المصرف وعجزه عن الوفاء بودائع عملائه.

1- نسب السيولة المصرفية:

تستخدم المصارف التجارية العديد من المؤشرات الحالية للحكم على مدى كفاءة السيولة النقدية كما يمكنها من تأدية التزاماتها المالية في مواعيد الاستحقاق المتفق عليها، خاصة وأن السيولة تمثل سيفا ذو حدين، فإذا زاد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب، سوف

¹ عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 96.

² جميل سالم الزيدانين، مرجع سبق ذكره، ص ص 156_157.

يؤثر سلبيًا على ربحية المصرف، ومن ناحية أخرى فإن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سيؤدي إلى حالات العسر المالي ويحقق الضعف في كفاءة المصرف على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين عند سحب ودائعهم وكذلك عدم القدرة على تلبية الاقتراض المقدم له.

ومن أبرز المؤشرات المالية المستخدمة في مجال تقييم إدارة السيولة المصرفية نجد¹:

1-1- نسبة الرصيد النقدي: تشير هذه النسبة على مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى البنك المركزي ولدى المصارف الأخرى وأية أرصدة أخرى كالعملات الأجنبية والمصكوكات الذهبية الموجودة في المصرف في الوفاء بالتزامات المالية المترتبة على المصرف الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{قيمة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق ولدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{100} \times \text{الودائع وما في حكمها}$$

- الودائع وما في حكمها: يقصد بها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) وتبين المعادلة أعلاه أنه توجد علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة حيث أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي كلما زادت قدرة المصرف على تأدية التزاماته في المواعيد المنققة عليها.

كما يمكن تحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال ما يلي:

_ إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنظمات.

_ سداد قروض سبق أن أقرضها البنك للعملاء.

_ الاقتراض من البنك المركزي بضمان الأوراق المالية مثلاً.

_ زيادة رأس مال المصرف في شكل نقدي، وليس عن طريق تجميد الاحتياطات.

_ وجود رصيد دائن للمصرف لدى المصارف الأخرى، نتيجة لعمليات المقاصة، وتجدر الإشارة بالنسبة لهذه النقطة أنه لا تأثير لها على حجم الرصيد النقدي للبنوك مجتمعة، وإنما يبدو التأثير على توزيع هذا الرصيد بين المصارف.

1-2- نسبة الاحتياطي القانوني: تمثل مدى قدرة الأرصدة الموجودة في المصرف على الوفاء بالتزامات المالية المترتبة بذمة المصرف في تاريخ الاستحقاق المنققة عليه، وتمثل هذه المبالغ حجم الاحتياطات القانونية المفروضة على الودائع والتي يمكن أن تدعم موقف المصرف المالي لتأدية التزاماته في الظروف غير الاعتيادية بشكل خاص ويمكن حساب هذه النسبة وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{100} \times \text{الودائع وما في حكمها}$$

¹ رضا صاحب أبو أحمد حامد آل علي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان الأردن، 2002، ص 195.

توضح المعادلة أعلاه أنه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية في سداد التزاماته المالية¹.

3.1. نسبة السيولة القانونية: تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة الاحتياطات الأولية والثانوية التي تتمثل في الأرصدة النقدية والأرصدة شبه النقدية، على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف، كذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداما في مجال تقييم كفاية السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضيا وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطات الأولية} + \text{الاحتياطات الثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير المعادلة أعلاه إلى أنه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة، أي أن هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة².

4.1. نسبة التوظيف: وتستخرج نسبة التوظيف من قسمة القروض والسلف على الودائع وما في حكمها كما في المعادلة التالية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهب في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين أي أنها تظهر

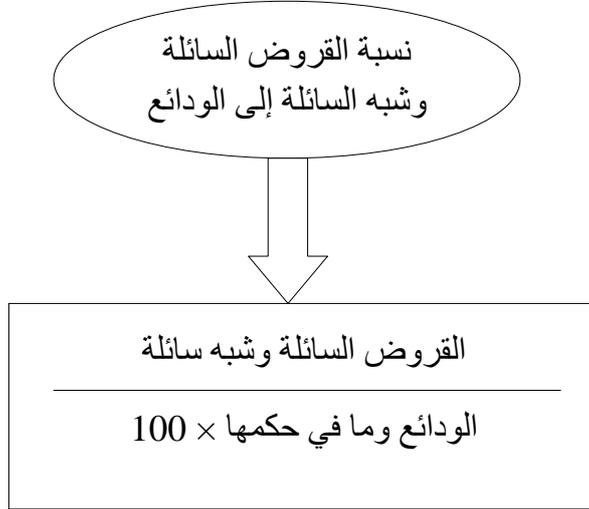
¹رضا صاحب أبو أحمد حامد آل علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 195_196.

²فلاح حسين الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل علمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003، ص ص 97_98.

انخفاض السيولة، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر اتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين¹.

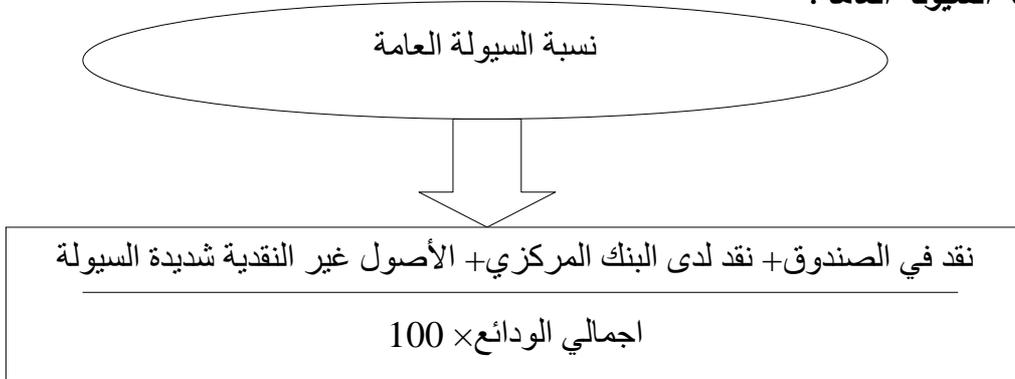
5.1. نسبة القروض السائلة وشبه السائلة إلى الودائع:

وتحسب من المعادلة التالية:



وهذه النسبة أكثر فعالية من نسبة التوظيف لأنها تأخذ في الحسبان المتحصلات من القروض القائمة وطبيعة القروض، وتقتصر على القروض السائلة وشبه السائلة فقط، ولذا تعتبر أكثر تحفظاً من نسبة التوظيف كما يمكن الإشارة إلى نسبة أخرى وهي:

6.1. نسبة السيولة العامة:



وتتمثل الأصول غير النقدية شديدة السيولة في تلك العناصر التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة أو الحصول بضماتها على نقد من البنك المركزي مثل الذهب، الشيكات والحوالات، والأوراق المالية و أدونات الخزينة، أوراق تجارية مضمومة تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر، المستحق على المصارف...إلخ. ويلاحظ من نسب السيولة أعلاه أنها جميعاً لها مقام واحد وهو الودائع وما حكمها، وأن ناتج هذه النسب ترتبط جميعها بعلاقة عكسية مع السيولة².

¹رضا صاحب أبو أحمد آل علي، مرجع سبق ذكره، ص 196.

²نادية عاشور، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013_2014، ص ص 38_39.

2- نظريات السيولة:

توجد عدة نظريات لإدارة سيولة المصارف، إلا أن أهمها هي نظرية القرض التجاري، نظرية إمكانية التحويل، نظرية الدخل المتوقع، ونظرية إدارة المطلوبات كما يأتي:

1.2. نظرية القرض التجاري:

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون لفترات قصيرة أو لغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التجارية بنجاح، وطبقاً لهذه النظرية فإن المصارف لا تقرض لغايات العقارات أو السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في بعض الأسهم والسندات وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه المجالات وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث تكون الغالبية العظمى من زبائن المصرف من التجار محتاجة إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة، ويؤخذ على هذه النظرية¹:

أ. فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في البلدان النامية، فالتقيد التام بهذه النظرية يمنع المصارف من المساهمة في مشاريع البنى التحتية والتي تعمل على إحداث تغييرات جوهرية في الاقتصاد القومي.

ب. حيالها دون تقديم القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية وزيادة خطوط الإنتاج وإعادة تجهيزها بالآلات الحديثة وذلك لطول فترة هذه القروض وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة.

ج. لم تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها، فالودائع الجارية لم يتم سحبها جميعها في وقت واحد بل إن عملية الإيداع والسحب لهذا النوع من الودائع يكون بصورة مستمرة أما بالنسبة للودائع التوفير فكثرة عدد تلك الحسابات وطبيعتها من حيث أنها في الوضع الطبيعي تنمو وتكبر بجعلها تتمتع بالثبات النسبي، أما الودائع الثابتة فتواريخ استحقاقها معرفة للمصرف ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها.

2.2. نظرية الدخل المتوقع:

تستند هذه النظرية إلى توظيف أموال المصرف أو المنشأة المالية بشكل عام في مختلف الأنشطة المالية والمصرفية وللأجل مختلفة، ولذلك فإن ما تعتمد عليه هذه النظرية هو الدخل المتوقع للمنشأة المقترضة أي قدرتها على توليد مجرى النقد أي حجم الأموال الداخلية لهذه المنشأة ستمنحها القدرة على تسديد أقساط القرض في مواعيد الاستحقاق، وهذه النظرية تساهم في زيادة حجم الأرباح المتحققة للمصرف وذلك لأزنها تستخدم كل الأموال المتاحة باستثناء الاحتياطات القانونية في أنشطة استثمارية مختلفة.

وهذه النظرية تختلف عن نظرية القروض التجارية من حيث تشجيعها للقروض الطويلة الأجل والقروض الاستثمارية غير المتعلقة بالتمويل التجاري، وتبدأ هذه النظرية تحليلها بانتقاء النظرية السابقة وخاصة فكرة

¹ محمد نجار الصانع، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2002، ص 07.

استمرارية السيولة من خلال إمكانية السداد وعليه فإن منح الائتمان أو القرض في نظرية الدخل المتوقع يتوقف على دراسة مدى جدية العملية ومقدار الدخل المتوقع منها، فهذه المعرفة أو الدراسة هي التي يجب أن تقود سياسة المصرف نحو منح المصارف أو رفضها، لذلك نجد أنها تعطي الأولوية للقرض طويل الأجل للمشروعات أو الاستثمارات المتوقع نجاحها¹.

3.2. نظرية إدارة الخصوم:

تختلف هذه النظرية عن النظريات السابقة من حيث أن هذه الأخيرة تركز الاهتمام في تبرير نشاط المصارف التجارية وتوفر استمرارية السيولة فيها على جانب الأصول، إلا أن السيولة تعتمد أيضا على المصادر النقدية الرئيسية والأساسية أي أن الخصوم، وبصفة خاصة على الودائع، كذلك ترى هذه النظرية أن على المصرف شراء ما يحتاج إليه من سيولة، فباستطاعته الإقراض من السوق النقدي، من الأموال العامة والحكومية، وبإصدار شهادات ادخارية متعددة الأنواع وغيرها، وهو يستطيع أن يستخدم هذه الأموال المقترضة لمواجهة احتياجات طالبي القروض، وبما أنه يتقاضى ثمنًا مرتفعًا على القروض التي يمنحها يتجاوز ما دفعه على اقتراضاتهم فسيحقق الأرباح التي يريدها، وهذه السياسة هي التي تفسر في العصر الحاضر زيادة الودائع ما بين المصارف، وتتنوع أشكال الإيداعات و شهادات الادخار والتمايز في أسعارها، وكذا نمو عمليات المصارف وتوافر السيولة².

4.2. نظرية نقل الأصول:

وتقوم هذه النظرية على أساس إمكانية محافظة المصارف التجارية على سيولتها من خلال احتفاظها بأصول يمكن بيعها لمصارف أخرى أو للمستثمرين الآخرين نقداً، وعندما توسعت المصارف في إقراض الشركات لفترات أطول من تلك التي اعتادت تقديمها للتجار، ونتيجة لهذا التوسع في الإقراض طويل الأجل، قامت المصارف بالبحث عن وسائل لحماية سيولتها، فكان هناك تطور أسواق مالية لتداول الأصول بمختلف أنواعها، الأمر الذي مكن المصارف من المحافظة على سيولتها من خلال بيع بعض أصولها في هذه الأسواق عند الحاجة، وتأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار القيمة الدفترية والقيمة السوقية للأصول الممكن تداولها، ويعتبر المصدر سالما إذا اقتربت القيمتين من بعضهما، أما إذا كانت القيمة السوقية أقل من القيمة الدفترية، فإن المصرف يتردد كثيرا في بيع أصوله تفاديا لوقوع الخسارة التي ستؤدي في سيولته، ويمكن لهذه النظرية أن تعمل بشكل جيد على مستوى المصرف الفرد الذي بإمكانه أن يعزز سيولته ببيع بعض موجوداته، لكن هذا الأمر صعب عندما يكون الجهاز المصرفي يعاني من مشكلة السيولة، ولا بد في هذه الحالة من تدخل البنك المركزي³.

¹ فلاح حسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 100.

² نفس المرجع، ص 101.

³ زينب عوض الله و أسامة أحمد القومي، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص 131.

5.2 نظرية إمكانية التحول:

وتشير إلى أن المصرف التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة للتحويل إلى موجودات أخرى أكثر سيولة، أي قابلة التحويل إلى النقد عند الحاجة إلى الأموال وتعتبر هذه النظرية أن الأساس في امتلاك المصرف التجاري للاحتياطات الثانوية وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالمية أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة وبدون خسارة.

ويرى مؤيدو هذه النظرية أن عمليات المصرف التجاري لا تقتصر على نوع واحد من الأصول، بل عليها أن تشمل جميع الاستثمارات في السوق المفتوحة وتدعيم محفظة الأوراق المالية وفي حالة مطالبة أصحاب الودائع بسحب أموالهم فإن مركز المصرف لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبديل، وقدرته على بيع أو إعادة خصم الأوراق المالية التي بحوزته أو تسهيل بعض الأصول للمحافظة على مستوى سيولة جيدة، وتدعيم مركزه المالي، إذا فأساس هذه النظرية أن سيولة المصرف جيدة، وتدعيم مركزه المالي، إذن فأساس هذه النظرية أن سيولة المصرف التجاري تعتبر جيدة طالما أن لديه أصولا يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقل خسارة ممكنة، هذه المرونة في التحويل تتوقف على حجم وتنوع الأصول والعمليات التي يقوم بها المصرف.

أما معارضي هذه النظرية فيرون أن بالرغم من إمكانية مصرف معين في تحويل الأصول إلى سيولة يحتاجها المصرف فعن ذلك التصرف يمكن أن يحدث بالنسبة لمصرف معين غير أنه إذا كان الوضع بالنسبة للمصارف الأخرى، خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية والذي حدث بالفعل بين 1929_1933 حيث اتجه الجمهور للمصارف للحصول على ودائعهم، مما أدى إلى إفلاس الكثير منها فكانت أغلب المصارف ترغب في البيع والشراء لذلك كانت الحاجة إلى وجود مؤسسة مصرفية لتوفير السيولة للمصارف الأخرى، وإعادة الثقة المالية¹.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

أهم العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية ما يلي²:

أولاً: عمليات الإيداع والسحب على الودائع

في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقداً، أي قلب الودائع إلى نقود قانونية، ورقية ومعدنية، لإنجاز المعاملات اليومية، وتخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف التجاري لدى البنك المركزي وبالتالي إلى تقليص السيولة، فإن عمليات الإيداع أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري.

¹ أسامة كامل، النقود والبنوك، الورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2002، ص 120.

² نفس المرجع، ص 185.

ثانيا: معاملات الزبائن مع الخزينة العامة

سيولة المصرف التجاري يمكن أن تتأثر أيضا من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة، وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة ودائنين الزبائن بالنسبة للخزينة تتحقق في حالات عديدة أهمها:

- يعمل الزبائن في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى مصرف تجاري.
- استرداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها الزبائن في فترة سابقة.
- عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة.
- وبالعكس سيولة المصرف تتقلص عندما يقوم زبائنه بالآتي:
- تسديد الضرائب إلى الحكومة.

- شراء الأوراق المالية الحكومية، تحويلات الخزينة، والسندات العامة الطويلة الأجل.

- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وإيداعها لدى صناديق التوفير البريدية نظرا لأن العقود التي تعرضها هذه المؤسسات ذات عائد تشجيعي أكبر.

ثالثا: رصيد عمليات المقاصة بين المصارف:

تزداد سيولة المصرف التجاري إذ اظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي، مما يزيد من أرصده النقدية، فعمليات المقاصة التي تجرى على مستوى الجهاز المصرفي التجاري، تؤدي إلى إحداث تغير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغير في الكمية الاجمالية للسيولة المصرفية، أما على مستوى المصرف التجاري الواحد، فإن حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة، فالمصرف الذي يحقق رصيدا دائما قبل المصارف الأخرى سيشهد تحسنا في سيولته والعكس صحيح.

رابعا: موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف:

يملك البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطيات النقدية المتوفرة له، ويقال قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف، ويوسع سيولتها المصرفية، مما يسمح في التحليل الأخير بتوسيع قدرتها الاقتراضية ومواجهة مختلف الصعوبات من العملة.

خامسا: رصيد رأس المال الممتلك:

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف، حيث أنه كلما زادت السيولة وبالعكس، أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف، ومن تحددت قدرته الاقتراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يتضح لنا أن السياسة النقدية هي استراتيجية اقتصادية تستخدمها السياسة النقدية في تقرير التوسع أو التقلص في عرض النقد في البلاد، ويتم تطبيقها من خلال البنك المركزي، إذ تلعب دوراً مهماً في السيطرة على الطلب والعرض الكلي للنقود، بمعنى مساعدة المصرف على مواجهة التزاماته المالية، والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات المقترضين لتلبية حاجات المجتمع، بالإضافة إلى توضيح حجم السيولة التي يجب أن يحتفظ بها المصرف أو الجهاز المصرفي، حيث أنها تعتبر مشكلة من المشكلات الرئيسية في إدارة المصرف، كون أن زيادة السيولة تعني أن المصرف أو الجهاز المصرفي يضحى بأرباح كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف تلك الأموال السائلة، أو إن المصرف أو الجهاز المصرفي لا يقوم بواجبه على الوجه الأكمل في تحريك أو تدعيم متطلبات الاقتصاد القومي.



الفصل الثاني



تمهيد:

يعتبر الجهاز المصرفي عصب النشاط الاقتصادي لأي دولة، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتوجيهها نحو النشاطات الاستثمارية المختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية. بالإضافة إلى توفير خدمات مصرفية متعددة للجمهور المتعاملين وهو يتعدى هذه المهمة لكونه أصبح يمثل حلقة اتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي، وأصبح تطوره ومكانة أوضاعه معيار للحكم على سلامة الاقتصاد وقابليته و قدرته على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية سوف يتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: ماهية الجهاز المصرفي.

المبحث الثاني: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري.

المبحث الأول: ماهية الجهاز المصرفي.

يعتبر الجهاز المصرفي جزء من النظام المالي، وهو ذلك النظام الذي يوفر التمويل للاقتصاد الوطني، ويشمل الجهاز المصرفي المنشآت المالية، السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية أي البنك المركزي والخزينة العمومية.

المطلب الأول: مفهوم الجهاز المصرفي.

أولاً: تعريف الجهاز المصرفي.

لقد تعددت تعريفات الجهاز المصرفي، من أهمها نذكر ما يلي:

يقصد بالجهاز المصرفي ذلك الجهاز الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين والذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائدة والمدخرات نحو القروض والاستثمارات والتي تمثل الأساس الائتماني للاقتصاد القومي ويعمل في إطار عدد من السياسات والتوجيهات التي يتولاها البنك المركزي والتنسيق مع السياسات الاقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين المحكمة¹.

كما يعرف الجهاز المصرفي أيضا على أنه مجموع المصارف العاملة في بلد ما وأهم ما يميزه عن غيره كيفية توزيع فروع المصارف في بلد ما وكذلك ملكية المصارف ودمجها وتوحيدها².

ثانياً: خصائص الجهاز المصرفي.

يمكن تحديد خصائص الجهاز المصرفي فيما يلي³:

- _ يخضع الجهاز المصرفي في أعماله لإشراف السلطات النقدية ورقابتها في البلد كالبنك المركزي.
- _ الجهاز المصرفي يركز على عدد من المصارف للقيام بالعمليات المصرفية.
- _ يتكون من مؤسسات الوساطة المالية بين وحدات الفائض ووحدات العجز.
- _ أن هذا الجهاز واسع الانتشار له فروع عديدة تغطي كامل التراب الوطني.

ثالثاً: أهمية الجهاز المصرفي.

تظهر أهمية الجهاز المصرفي من خلال ما يلي:

_ يوفر الجهاز المصرفي سهولة تبادل رؤوس الأموال، فبدونه يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة اللازمة.

_ يعتبر النظام المصرفي أحد أهم مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي ذلك أن النظام الاقتصادي المتطور لا بد أن يتميز بنظام مصرفي متطور يساهم في عملي تحقيق التوازن الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 19_20.

² شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاديات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 36.

³ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 13.

– تقديم جميع الخدمات المالية اللازمة لأعمال المؤسسات والأفراد في تمويل الاستثمارات، وذلك بالرجوع إلى عملية التمويل بما يعود بالنفع على المجتمع، حيث يؤدي إلى زيادة فرص التشغيل وتخفيض مشكل البطالة¹.

– النظام المصرفي المتطور يملك قدرة عالية على جذب المدخرات المحلية والخارجية حيث أن انخفاض مستويات هذه الأخيرة في الدول المختلفة يشكل عائقاً رئيسياً لعملية التنمية الاقتصادية، ويشغل النظام المصرفي تلك المدخرات في دعم الاستقرار الاقتصادي وتطوره، من خلال توجيهها نحو النشاطات الاستثمارية لتحقيق التنمية².

المطلب الثاني: مكونات الجهاز المصرفي.

يتكون الجهاز المصرفي لأي دولة عادة من البنك المركزي الذي يأتي في قمة الجهاز المصرفي ومجموعة المصارف التي يشرف عليها، والتي سنقوم بعرضها في هذا المطلب كما يلي:

أولاً: البنك المركزي.

يعرف البنك المركزي على أنه بنك البنوك أو بنك الدولة، وهو مملوك للقطاع العام وليس للقطاع الخاص أي دور فيه، والبنك المركزي يمثل العمود الفقري للقطاع المصرفي في أي دولة، ويعد مسؤولاً عن عملية إصدار وتنظيم العملة ويحتفظ في أي دولة بالاحتياطي من العملات الأجنبية، ويقوم بإدارتها، كما أن له دور بارز في عملية التنمية الاقتصادية³.

ويمكن تحديد أهم الخصائص التي يتميز بها البنك المركزي فيما يلي⁴:

– يعد البنك المركزي ملكية عامة، فالدولة هي التي تتولى إدارته والإشراف عليه من خلال القوانين التي تقرها.

– يعد البنك المركزي ممثلاً للسلطة النقدية، التي تدير النظام النقدي وتشرف على سير العمل المصرفي والنشاط الائتماني والتحكم في عرض النقد المالي.

– يمثل البنك المركزي المؤسسة الوحيدة التي تحتكر إصدار النقود.

– تركيز البنوك المركزية جل أعمالها مع مؤسسات الحكومة والمؤسسات المالية ونادراً ما تتعامل مع الأفراد.

– تمثل البنوك المركزية مؤسسات لا تعمل من أجل تعظيم الربح وإنما وجدت بهدف تحقيق الصالح العام للدولة.

ثانياً: المصارف التجارية.

يطلق على المصارف التجارية بمصارف الودائع التي تتعامل بالائتمان (المباشر وغير المباشر) وأهم ما يميزها، قبولها للودائع تحت الطلب، والحسابات الجارية وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود.

وقد عرف المشرع الفرنسي المصرف التجاري على أنه تلك المؤسسة التي تقوم بتلقي الأموال من الجمهور على شكل ودائع ثم إعادة استخدام هذه الأموال لحسابها في عمليات الخصم والائتمان أو في العمليات المالية.

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 11_12.

² عبد الغفار الحنفي و رسمية زكي قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية (البنوك وشركات التأمين والبورصات وصناديق الاستثمار)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 16_17.

³ زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000، ص 173.

⁴ يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول النامية، دار التعليم الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 78.

وللمصارف التجارية عدة خصائص يمكن إيجازها فيما يلي:

- مؤسسات مالية هدفها تحقيق الربح على خلاف البنوك المركزية.
- تكون في المرتبة الثانية بعد البنوك المركزية في الجهاز المصرفي.
- تتعدد عملياتها وتتنوع في جمع الودائع وتقديم القروض.

ثالثا: المصارف المتخصصة.

***المصارف المتخصصة:** نوع من أنواع المصارف التجارية، تلعب دور كبير في المساهمة في الإسراع ببرامج

التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خصائصها ما يلي:

- لا تقبل الودائع من الأفراد، تعتمد على رؤوس أموالها.
- أهدافها الاجتماعية أكثر من خاصة، لذلك تقوم الدولة بتقديم مساعدات لها.
- تقديم خبرات فنية في مجال التخصص لدى امصارف.

أما أنواعها فتتمثل في:

- مصارف زراعية: تساهم في تنمية الاقتصاد والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- مصارف صناعية: تساهم في تمويل المشروعات الجيدة.
- مصارف عقارية: تساهم في بناء العقارات.

-مصارف الأعمال: وهي المصارف التي تقوم بعمليات تجميع المدخرات وتتميتها حتى يكون هدفها استثمار

جزء كبير من الأموال ويندرج ضمن هذه المصارف: بنك الادخار، بنك الاستثمار، صناديق الإستثمار¹.

المطلب الثالث: أهداف الجهاز المصرفي.

تختلف أهداف الجهاز المصرفي على حسب المصارف المكونة له فكل مصرف له أهدافه الخاصة.

أولا: أهداف البنك المركزي.

إن الهدف الرئيسي للبنك المركزي هو العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، إذ تختلف أهدافه عن أهداف البنوك الأخرى وهو لا يهدف إلى تحقيق الربح وإنما يسعى إلى تحقيق أهداف قومية حيث تمد الأسواق بالنقد اللازم، والتنسيق بين البنوك المختلفة كما تتلقى الودائع من المصارف الأخرى وتمنحها القروض².

ثانيا: أهداف المصارف التجارية.

تضطلع المصارف التجارية كغيرها من المؤسسات المالية بالعديد من المسؤوليات، التي تأتي في مقدمتها المسؤوليات الاقتصادية والتنموية، من خلال ممارسة وظيفتها الأساسية كوسيط مالي بين المقترضين والمودعين، حيث تقوم المصارف التجارية باستقطاب الودائع وتوظيفها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية والتنموية بما يتماشى مع سياسة الدولة الائتمانية.

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 30_31.

² أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك بين تقليدية الماضي والكترونية المستقبل، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 14.

الفصل الثاني: بنية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010- 2018)

تتمثل أهداف المصارف التجارية في المساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي متى ما وفرت لها الحكومة البيئة المالية والمصرفية المحفزة على النمو والاستقرار المالي، وللمصارف أهداف واضحة في مجال تمويل التجارة الخارجية، وخاصة في تقديم الاعتمادات المستندية التي تضمن حقوق المصدرين، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الأخرى المتعددة التي تقدمها المصارف، وترتبط تلك الأهداف في نهاية المطاف بتحقيق أهداف ملاك المشروع المتمثلة في زيادة معدل الأرباح الموزعة للمؤسسين والمستثمرين حملة الأسهم إضافة إلى زيادة القيمة الفعلية لأسهم المصرف¹.

ثالثا: أهداف المصارف المتخصصة.

تتطلب أهداف المصارف المتخصصة من الغاية من إنشائها والتي يعبر عنها ما يسمى تلك المصادر وسنذكر بعض هذه المصارف كآتي²:

1- أهداف المصارف الزراعية: يمكن تلخيص أهدافها فيما يلي:

- _ منح التمويل على اختلاف آجاله (قصير، طويل، ومتوسط) للأغراض الزراعية المختلفة.
- _ تمويل عمليات تسويق وتصدير المنتجات الزراعية ولذلك إعداد دراسات الجدوى للمشاريع الزراعية.
- _ تشجيع إقامة المشاريع الزراعية ومشاريع التصنيع الزراعي.

2- أهداف المصارف الصناعية: تتمثل أهداف المصارف الصناعية في:

- منح التمويل لإقامة المشاريع الصناعية أو تنويعها أو تطويرها.
 - تقديم استعمالات الائتمانية لتمويل القطاع الصناعي.
 - القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع.
 - تشجيع الصناعات المحلية بهدف زيادة فرص العمل.
- #### 3- أهداف المصارف العقارية: تسعى هذه المصارف إلى تحقيق ما يلي:
- إقامة المشاريع الاستثمارية داخل المناطق السكنية.
 - إعداد الدراسات الاستراتيجية حول السياسة السكنية.
 - تقديم التمويل لإقامة المشاريع السكنية³.

المبحث الثاني: هيكل الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010_ 2018).

شهدت المنظومة المصرفية توسعا واضحا منذ سنة 1990، ففي الجزائر توجد مجموعة من المصارف منها ما هو عمومي تابع للدولة، ومنها ما هو خاص وكلها تقريبا تؤدي نفس الوظائف، حيث سنتطرق بالتفصيل في هذا

¹ سليمان الحبيب، البنوك التجارية وسيط بين المودعين والمقترضين لخدمة الاقتصاد، مقال منشور على جريدة الرياض، العدد 17432، 16 مارس 2016.

² عبد الله الطاهر وموفق عبد الجليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، الطبعة الثانية، 2006، ص ص 280_ 281.

³ المرجع نفسه، ص 281.

الفصل الثاني: بنية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018)

المبحث إلى دراسة مجموعة المصارف الموجودة في الجزائر، وعلى هذا الأساس سيتم ضمن هذا المبحث دراسة مجموع المصارف الذي يتكون منها الجهاز المصرفي الجزائري من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: المصارف العمومية.

المطلب الثاني: المصارف الخاصة.

المطلب الثالث: المؤسسات المالية.

المطلب الأول: المصارف العمومية

المصارف العمومية في الجزائر هي المصارف المعتمدة التي تقدم أنشطة وفقا لقرار البنك المركزي الذي أنشأ بموجب القانون 62-144 الذي أقرته الجمعية التأسيسية في 31 ديسمبر 1962 والذي أنشأ وحدد النظام الأساسي للبنك المركزي¹.

وبلغ عدد المصارف العمومية في الجزائر في نهاية 2018، 6 مصارف عمومية بعدد وكالات قدر بـ 1151 وكالة في نهاية نفس السنة ويمكن توضيح تطور المصارف العمومية و عدد وكالاتها في الفترة من 2010 إلى 2018 من خلال الجدول التالي²:

جدول رقم (01): تطور عدد المصارف العمومية ووكالاتها خلال الفترة (2010-2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد المصارف العمومية	06	06	06	06	06	06	06	06	06
عدد الوكالات	1077	1083	1091	1094	1113	1123	1134	1146	1151

المصدر: تقارير بنك الجزائر خلال الفترة (2010-2018).

- وتتمثل المصارف العمومية الستة المعتمدة في الجزائر في: البنك الوطني الجزائري (BNA)، البنك الخارجي الجزائري (BEA)، بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك التنمية المحلية (BDL)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP Banque):

1- البنك الوطني الجزائري (BNA):

هو أول مصرف تجاري وطني، أنشأ بتاريخ 13 جوان 1966، مارس كافة النشاطات المرخصة للمصارف التجارية ذات الشبكة كما تخصص إلى جانب هذا التمويل القطاع الزراعي، وفي سنة 1982 تم إعادة هيكلة هذا المصرف وهو أول مصرف حاز على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد والقرض في 05 سبتمبر 1995، وسع البنك الوطني الجزائري شبكته حيث وضع تحت تصرف زبائنه 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب

¹ من الموقع: www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع: 25 ماي 2022، ساعة 13:50.

² التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2018)، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

الفصل الثاني: بنية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018)

الوطني، وفي شهر جوان 2018 تم رفع رأس مال البنك من 41.6 مليار دينار جزائري إلى 150 مليار دج. إذ يدعم كافة الناشطين المحليين في تحقيق مشاريعهم مع أزيد من 5000 موظف¹.

2- البنك الخارجي الجزائري (BEA):

أنشأ البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 برأس مال قدره 20 مليون دج، وقد رفع رأس ماله ليصل 76 مليار دينار جزائري سنة 2011، وفي سنة 2016 تم رفع رأس ماله إلى 150 مليار دينار جزائري، وقد ورث 5 بنوك أجنبية: القرض الليوني، الشركة العامة، القرض الشمالي، البنك الصناعي للجزائر وحوض المتوسط، بنك باركليز الإنجليزي، وتأسيسه يمثل الحلقة الأخيرة من التأميم المصرفي، إذ يحتوي على: قسمين للاتتمان، ودائع وقروض وقسم للعمليات الأجنبية بالإضافة إلى المقر الرئيسي، فقد وصل عدد وكالاته إلى 136 وكالة وتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات المصرفية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية².

3- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):

هو مؤسسة مالية وطنية عمومية، تم إنشائها في 13 مارس 1982 بعد إعادة هيكلة بنك BNA، تعتبر بمثابة شركة ذات أسهم تعمل منذ نحو 40 سنة على تدعيم تنمية إقليمية و مشاريع زبائنه بما في ذلك تمويل الفلاحة، الصناعات الغذائية والصيد البحري، يوظف البنك أكثر من 7000 موظف مع فريق يتكون من 1200 مكلف بالزبائن للإصغاء إلى انشغالاتهم عبر 321 وكالة و 39 مديرية جهوية موزعة عبر التراب الوطني، صنف سنة 2018 من طرف مجلة قاموس المصارف في المركز الأول في ترتيب المصارف الجزائرية والمرتبة السابعة عشر إفريقيا في النجاعة والفاعلية³.

4- القرض الشعبي الجزائري (cpa):

تأسس القرض الشعبي الجزائري بموجب المرسوم 366/66 بتاريخ 29 ديسمبر 1966 برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري، وطبقا لأحكام القوانين السائدة في الجزائر فإن القرض الشعبي الجزائري يقوم بالعمليات المصرفية والقرض، وهو مؤهل لقبض الودائع ومنح القروض بمختلف أشكالها والمساهمة في رؤوس أموال كل المؤسسات إذ يعتبر من أهم المؤسسات المالية على المستوى الوطني وهذا راجع لدوره كمنظم لكل العمليات المالية والاقتصادية حيث يلاحظ أن معظم المشاريع الخاصة عبر التراب الوطني ممولة من طرفه، وبلغ رأس مال المصرف 48 مليار دينار جزائري سنة 2016 ويضم 145 وكالة موزعة عبر كامل التراب الوطني⁴.

¹ من الموقع: www.bna.dz، تاريخ الاطلاع: 26 ماي 2022، ساعة 9:45.

² من الموقع: www.bea.dz، تاريخ الاطلاع: 26 ماي 2022، ساعة 10:18.

³ من الموقع: www.badr.dz، تاريخ الاطلاع: 26 ماي 2022، ساعة: 10:42.

⁴ من الموقع: www.cpa.dz، تاريخ الاطلاع: 27 ماي 2022، ساعة: 9:09.

5- بنك التنمية المحلية (BDL):

هو أحدث المصارف في الجزائر، انبثق من القرض الشعبي الجزائري، تأسس بالمرسوم رقم 85/85 المؤرخ في 30 مارس 1985 برأس مال قدره نصف مليار دينار جزائري، وتم رفع رأس ماله ليصل سنة 2016 إلى 36.8 مليار دينار جزائري، مقره الرئيسي بسطاوالي ولاية الجزائر.

وهو مصرف ودائع مملوكة للدولة وخاضع للقانون التجاري ويتولى كل العمليات المألوفة لمصارف الودائع (حسابات جارية التوفير، إقراض، ضمانات وخدمات متفرقة)، لكنه يخدم بالدرجة الأولى فعاليات الهيئات العامة المحلية، قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، تمويل عمليات الاستيراد والتصدير، إضافة لخدماته للقطاع الخاص، حيث يبلغ عدد وكالات مصرف التنمية المحلية 152 وكالة موزعة عبر كامل التراب الوطني¹.

6- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP Banque):

يعد مصرف الـCNEP واحد من المؤسسات التمويلية في الجزائر، وأدت ضرورة إيجاد صيغة مصرفية وآلية للتمويل العقاري غداة الاستقلال إلى إنشائه بموجب القانون رقم 64-227 المؤرخ في 10/08/1964 ليكون بذلك أول مؤسسة لتمويل السكن في الجزائر ويمكنه القيام بكل العمليات المصرفية ما عدا عمليات التجارة الخارجية، يضم البنك حاليا شبكة مكونة من 214 وكالة موزعة على كامل التراب الوطني و 15 مديرية جهوية، كما يتعاون المصرف مع الشبكة البريدية في مجال تجميع المدخرات².

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن المصارف العمومية جميعها تقوم بعمليات مصرفية ومن بين هذه العمليات التي تقوم بها المصارف العمومية هي جمع الموارد لدى الجمهور وتوزيع القروض للعملاء مباشرة ومن خلال سندات المؤسسات وإتاحة وسائل الدفع للعملاء وضمان تسييرها.

1- الموارد المجمعّة لدى المصارف العمومية خلال (2010-2018):

المجمعة لدى المصارف العمومية خلال الفترة 2010-2018:³

¹ من الموقع: www.bdl.dz، تاريخ الاطلاع: 27 ماي 2022، ساعة: 9:48.

² من الموقع: www.cnep.dz، تاريخ الاطلاع: 27 ماي 2022، ساعة 10:02.

³ التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2018)، التطور النقدي والاقتصادي للجزائر.

الفصل الثاني: بنية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018)

الجدول رقم (02): تطور الموارد المجمعة لدى المصارف العمومية خلال الفترة (2010-2018).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الودائع تحت الطلب	2569.5	3095.8	2823.3	2942.2	3712.1	3297.7	3060.5	3765.5	4054.7
الودائع لأجل	2333.5	2552.3	3053.6	3380.4	3793.6	4075.7	4010.8	4233.0	4738.3
ودائع للضمان*	323.1	351.7	426.2	419.4	494.4	751.3	833.7	782.1	626.7
مجموع الموارد الطبيعية	5226.1	5999.8	6303.1	6742	8000.1	8124.7	7905	8780.6	9419.7
حصة المصارف العمومية في مجموع ودائع الجهاز المصرفي	%89.8	%89.1	%87.1	%86.6	%87.7	%88.3	%87.06	%85.81	%86.24

المصدر: تقارير بنك الجزائر في الفترة بين 2010 إلى 2018.

* لتغطية الاعتمادات المستندية والالتزامات الأخرى الممنوحة.

يتبين من خلال الجدول المعطيات المتعلقة بنشاط جمع موارد المصارف، الاتجاهات الرئيسية المسجلة في هذا المجال خلال الفترة قيد الدراسة فنلاحظ من خلال الجدول أن حصة المصارف العمومية من الموارد المجمعة في انخفاض من سنة 2010 إلى غاية 2013 وهذا الانخفاض يبين أنه هناك تراجع في حصة المصارف العمومية الخاصة في سوق الموارد أما في السنوات التي تلت 2013 فنلاحظ أن حصة المصارف العمومية بين الانخفاض والزيادة من سنة إلى أخرى لكنها تبقى الحصة الأكبر في الموارد المجمعة فمثلا في 2015 بلغت حصة المصارف العمومية من الموارد المجمعة 88.3% وهي نسبة مرتفعة وهذا يدل على مكانة وأهمية المصارف العمومية في الجهاز المصرفي الجزائري والاقتصاد الجزائري.

الفصل الثاني: بنية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018)

2- القروض الموزعة من طرف المصارف العمومية خلال (2018-010):

سجلت السنوات من 2010 إلى 2018 نموا متواصلا في القروض الموزعة من طرف المصارف.

ويبين الجدول الآتي طابع نشاط القروض المصرفية الموجهة للاقتصاد من طرف المصارف العمومية¹.

الجدول (03): تصنيف القروض المصرفية للمصارف العمومية (بما في ذلك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط).

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القروض الموجهة للقطاع العمومي	1461.3	1742.3	2040.7	2434.3	3373.4	3679.5	3943.3	4302.3	4934.7
القروض المباشرة	1388.4	1703.3	2010.6	2409.4	3210.3	3521.9	3789.5	4154.0	4786.0
شراء السندات	72.9	39.0	30.1	24.9	163.1	157.6	153.8	148.3	148.7
القروض الموجهة للقطاع الخاص	1374.5	1451.7	1675.4	2023.2	2338.7	2687.1	2982.0	3401.7	3701.4
القروض المباشرة	1364.1	1442.8	1669.0	2016.8	2338	2685.4	2482.0	3401.7	3701.4
شراء السندات	10.4	8.9	6.4	6.4	0.2	1.7	0.0	0.0	0.0
مجموع القروض الممنوحة	2835.8	3194	3716.1	4457.5	5712.1	6366.6	6925.3	7704	8636.1

¹التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2018)، التطور التقدي والاقتصادي للجزائر.

حصة المصارف في مجموع القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي	%86.8	%85.8	%86.7	%86.5	%87.84	%87.51	%87.58	%86.78	%86.59
--	-------	-------	-------	-------	--------	--------	--------	--------	--------

المصدر: تقارير بنك الجزائر في الفترة (2010-2018).

يتبين أن حصة القروض الموزعة من طرف المصارف العمومية مستقرة نسبيا بين 85% و 88% خلال السنوات من 2010 إلى 2018، فالمصارف العمومية تضمن التمويل الكامل للقطاع العمومي كذلك فإن مساهمتها في تمويل القطاع الخاص تبقى مهمة في حين خص تدفق القروض التي صنفتها المصارف العمومية خلال السنوات قيد الدراسة المؤسسات العمومية أكثر مما خص المؤسسات الخاصة والأسر وهذا ما يترجم مشاركة المصارف العمومية في تمويل مشاريع الاستثمار الكبرى في قطاع الطاقة وقطاع الماء، في حين تبقى قدرة توزيع القروض من طرف المصارف العمومية معتبرة.

المطلب الثاني: المصارف الخاصة

بالإضافة إلى المصارف العمومية تعتبر المصارف الخاصة من المكونات للجهاز المصرفي الجزائري، فهي تلعب دور كبير في المساهمة في الإسراع ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبلغ عدد المصارف الخاصة في الجزائر في أواخر سنة 2018، 14 مصرف خاص بعدد وكالات قدرت بـ 373 وكالة في نهاية نفس السنة، ويمكن توضيح تطور المصارف الخاصة وعدد وكالاتها في الفترة 2010-2018 من خلال الجدول التالي¹:

الجدول رقم (04): تطور عدد المصارف الخاصة ووكالاتها خلال الفترة (2010- 2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المصارف الخاصة	14	14	13	13	14	14	14	14	14
عدد الوكالات	188	343	301	315	332	346	355	365	373

المصدر: تقارير بنك الجزائر في الفترة (2010- 2018)

¹ من الموقع الالكتروني: www.bank_of_algeria، تاريخ الاطلاع: 27 ماي 2022، ساعة: 21:03.

الفصل الثاني: بنية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018)

وتتمثل المصارف الخاصة المعتمدة في الجزائر في نهاية عام 2018 في:

- بنك البركة الجزائري.
- المؤسسة المصرفية العربية الجزائر (ABC)
- البنك العربي الجزائر.
- بنك الخليج الجزائر (ABC)
- بنك الثقة الجزائر (TBA)
- بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر (HBTF)
- بنك السلام الجزائر (ASBA)
- سيتي بنك الجزائر.
- اتس اس بي سي الجزائر (HSBC)
- بنك ناتكسيبي الجزائر.
- سوسيتي جينيرال الجزائر.
- بنك فرنسسك الجزائر (SPA)
- بنك باريبا BNP Paribos Djazair
- 1- بنك البركة الجزائري (Albaraka):**

يعتبر بنك البركة الجزائري أول مصرف مشاركة بفتح أبوابه في الجزائر لبيح فرصة العمل المصرفي بالمشاركة للمتعاملين الذين يسعون إلى التعامل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية، تم انشاء البنك في 20 ماي 1991 ليجعل مقره الجزائر العاصمة، برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري موزعة على 500000 سهم، حيث تبلغ قيمة السهم 1000 دج غير قابلة للتجزئة، ورأس المال يشترك فيه بالنصف كل من:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 50% (بنك عمومي جزائري).
 - شركة دالة البركة القابضة بنسبة 50% (شركة سعودية مقرها البحرين)
- وخلال 25 سنة من الانشاء حظي البنك بـ 30 فرع على مستوى التراب الوطني، حيث منذ تأسيسه يعمل بنك البركة على تطبيق سياسة تواجدته في المراكز الاقتصادية ذات الأهمية، كذلك يقوم بتحقيق مشاريع انشاء شركات في مجالات التأجير والتخزين والنقل البحري... إلخ¹.

2- بنك سوسيتي جينيرال الجزائر (SGA):

تأسس سنة 2000 برأس مال فرنسي خاص، ويعتبر بذلك أول بنك فرنسي تأسس في الجزائر، ويعد هذا البنك شاملا يقوم بكل العمليات المصرفية (الحصول على ودائع، ومنح القروض وتسيير وإصدار وسائل الدفع...) مع

¹ من الموقع: www.ilbaraka-bank.com، تاريخ الاطلاع: 28-05-2022، الساعة 13:10

الفصل الثاني: بنية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018)

مختلف أقسام الزبائن، يضم البنك 86 وكالة موزعة على التراب الوطني و11 مركز أعمال، كما يقدم تشكيلة متنوعة ومبتكرة من الخدمات لأكثر من 335000 زبون، ويوظف 1360 موظف¹.

3- بنك الخليج الجزائر (AGB):

تأسس بنك الخليج بموجب المقرر 02-04 المؤرخ في 23 سبتمبر 2002، حيث تم اعتماده كبنك بموجب المقرر 03-03 المؤرخ في 15 ديسمبر 2003 برأس مال قدره 1.6 مليار دينار جزائري، يملكها ثلاث بنوك ذات سمعة دولية مرموقة وهي²:

- بنك Buryan Bank بحصة 60%.

- بنك تونس العالمي بحصة 30%.

- بنك الأردن الكويتي بحصة 10%.

وبنك الخليج الجزائري بدأ عمله في 2004، برأس مال يقدر بـ 10 مليار دينار جزائري، تتمثل مهمته الأساسية في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث يقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تلبي الاحتياجات الخاصة لشرائح مختلفة من العملاء، كما يستثمر في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أصبح البنك يمتلك شبكة فروع موزعة على التراب الوطني تصل إلى 61 وكالة.

4- بنك السلام الجزائر: (AL SALAM):

هو بنك شامل يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته، وهو ثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد البنك من قبل بنك الجزائر، ووفقا للمقرر 08-02 المؤرخ في 10 سبتمبر 2008، برأس مال اجتماعي قدره 7.2 مليار دينار، ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، حيث يعمل البنك وفق استراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين.

وبلغ عدد وكالات بنك السلام 07 وكالات موزعة على بعض ولايات الوطن (الجزائر، البليدة، وهران، قسنطينة، سطيف)³.

5- بنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر (ABC):

يعد أول مصرف دولي خاص مرخص له بموجب القانون بالجزائر في 24 سبتمبر 1998، برأس مال اجتماعي قدره (1.832 مليار دينار جزائري) ليتم رفعه إلى 10 مليار دينار حسب النظام 08-04 الصادر في 23

¹ من الموقع: <http://www.societegenerale.dz>، تاريخ الاطلاع: 28-05-2022، الساعة: 10:42.

² من الموقع: www.ag-bank.com، تاريخ الاطلاع: 28-05-2021، الساعة: 11:05.

³ من الموقع: <http://alsalamalgeria.com>، تاريخ الاطلاع: 28 ماي 2022، ساعة 12:45.

الفصل الثاني: بنية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018)

ديسمبر 2008 الذي يحدد رأس مال البنوك العاملة في الجزائر بـ 10 مليار دينار جزائري، حيث يساهم في بنك المؤسسات التالية¹:

- المؤسسة العربية المصرفية بنسبة 87.62%.
 - الشركة العربية للاستثمار، السعودية بنسبة 4.18%.
 - الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين، الجزائر بنسبة 2.09%.
 - المؤسسة الدولية المالية، واشنطن 1.85%.
 - شركات جزائرية خاصة أخرى بنسبة 4.26%.
- ويمتلك البنك 28 وكالة موزعة عبر التراب الوطني.
- 7- بنك TRUST الجزائر (ترست الجزائر):

تأسس بنك ترست الجزائر بموجب المقرر رقم 02-06 المؤرخ في 30 ديسمبر 2002 برأسمال قدره 750 مليون دينار جزائري في شكل شركة أسهم، بدأ العمل في 06 أبريل 2003، وفي 2012 وصل رأس مال البنك إلى 13 عضو في مجموعة استثمارات عش القابضة (Nest Inve stenents Holding) المحدودة الذي يوجد مقرها في قبرص، وهي تستثمر في مختلف القطاعات بما في ذلك الخدمات المالية والتأمين وإعادة التأمين، تعمل المجموعة من خلال شركاتها في 22 دولة من بينها الجزائر، وتساهم المجموعة في العديد من الشركات في الجزائر تتمثل في: بنك ترست الجزائر، ترست الجزائر القابضة للاستثمار، ترست الجزائر للتأمين وإعادة التأمين، ترست للصناعات، ترست للعقارات، مركز التجارة العالمي للجزائر.

يساهم في بنك ترست الجزائر وبنسبة أكبر من 50% من رأس ماله كل من²:

- ترست الجزائر القابضة للاستثمار بنسبة 37.6%.
 - الاستثمارية القابضة للمغتربين الأردنيين بنسبة 15%.
- يعتبر بنك ترست الجزائر بنك عالمي يقدم جميع الخدمات والمنتجات المصرفية التقليدية للعملاء، ويقدمها بتكنولوجيا متطورة وجودة عالية، خاصة فيما يخص تعاملات التجارة الخارجية، وهذا من أجل تكوين علاقة مستمرة ومستديمة مع عملائه، يضم بنك ترست الجزائر حاليا 19 وكالة موزعة عبر التراب الوطني.

8- بنك نتكسيس الجزائر (NATIXISALEERIE):

يقدم البنك مجموعة من الخدمات المصرفية للعملاء بغرض ارضائهم والتكفل بمتطلباتهم، وذلك باستخدام كافة القدرات والكفاءات التي يملكها، حيث يقدم ما يلي³:

- قروض الاستثمار.
- قروض السكن.

¹ من الموقع: <http://www.tauk-abc.com>، تاريخ الاطلاع: 28 ماي 2022، الساعة 13:18.

² من الموقع: WWW.TRUST-banque.com، تاريخ الاطلاع: 28 ماي 2022، الساعة: 18:28.

³ من الموقع: www.natixisalgerie-banque.com، تاريخ الاطلاع: 28 ماي 2022، الساعة: 19:36.

- القرض الايجاري.
- الادخار والاستثمار.
- تسيير وإدارة الحسابات ودفع الصكوك.
- العمليات الدولية.
- الادخار والاستثمار.
- عروض تستهدف المهنيين والصيادلة والأطباء.
- المصرف عن بعد.

9- بنك BNPPARIBAS الجزائر:

تأسس بنك BNPPARIBAS الجزائر بموجب النظام 02-01 المؤرخ في 13 جانفي 2002 برأس مال قدره 500 مليون دينار جزائري، وبدأ يزاول نشاطه ابتداء من فيفري 2002 حيث يقدم مجموعة من الخدمات تتمثل في الخدمات المصرفية بالتجزئة، والشراكة والاستثمارات البنكية، ويضم البنك حاليا 71 وكالة موزعة عبر التراب الوطني و13 مركز أعمال¹.

10- البنك العربي الجزائر (ARAB BANAK):

تأسس البنك العربي في عام 2001، حيث يحظى بحضور بارز في السوق المصرفية الجزائرية، ويصل عدد وكالاته إلى 08 وكالات موزعة على ولايات كل من الجزائر، سطيف، وهران وعنابة، وبطاقة عمالية تقدر بـ 221 موظف، يقدم البنك العربي الجزائري تشكيلة متنوعة وواسعة من الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى سلسلة واسعة من المنتجات إلى الأفراد والمؤسسات والوكالات الحكومية وغير ذلك من المؤسسات المالية، وتنقسم المنتجات والخدمات المصرفية إلى الأفراد وإدارة الأعمال المصرفية للشركات والمؤسسات المالية وإدارة الخزينة².

11- بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر:

تم تأسيس البنك في الجزائر في شهر أكتوبر من عام 2003 وذلك برأس مال قدره 10 مليارات دينار جزائري ويقع مقره الرئيسي في العاصمة الجزائر، عقود فيه ملكية بنك الإسكان الأردن بـ 85%، وتعود ملكية باقية الأسهم والتي هي نسبة 15% إلى الشركة العربية الليبية للاستثمار الأجنبي القابضة- الجزائر. ويحتل البنك في الجزائر موقعا رياديا ويلعب دور الكبير دعم الاستثمار المحلي، ويقدم البنك مجموعة كبيرة وواسعة من الخدمات المصرفية التي تلبي احتياجات عملائه في السوق الجزائري في قطاعي الأفراد والشركات حيث يقدم هذه الخدمات عبر شبكة من الفروع، وصل عددها إلى 7 فروع، والمكتب الرئيسي وهي موزعة في مناطق رئيسية وهذه الفروع كالتالي: وكالة دالي براهيم وهو المكتب الرئيسي وكالة بجاية، وكالة وهران، وكالة البليدة، وكالة سطيف، وكالة قسنطينة، وكالة الدار البيضاء³.

¹ من الموقع: www.natixisalgerie-banque.com، تاريخ الاطلاع: 28 ماي 2022، الساعة: 19:36.

² من الموقع: www.arab-bank.dz، تاريخ الاطلاع: 28 ماي 2022، الساعة: 22:46.

³ من الموقع: read-opensooq.com، تاريخ الاطلاع: 28 ماي 2022، الساعة: 22:18.

الفصل الثاني: بنية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010- 2018)

12- بنك اتش اس بي سي الجزائر (HSBC):

قرر مجلس النقد والقرض بعد مداوات السماح بإنشاء بنك لاتش اس بي سي الجزائر برأسمال يبلغ 2.5 مليار دينار جزائري، ويمثل البنك في الوقت الحالي البنك التجاري العربي البريطاني المحدود، وهو شركة يملك فيها (HSBC) حصة 46.51%، وبنك HSBC هو أول بنك قام بإنشاء صراف آلي في الدولة¹.

13- بنك فرنسيسك الجزائر (SPA): شركة مساهمة بأغلبية رأس مال لبناني بدأت أنشطتها في الجزائر في 1 أكتوبر 2006، تقدم لعملائها مختلف الخدمات المصرفية، كما يعتبر بنك تجاري عالمي، وفرنسيسك الجزائر مملوك بشكل رئيسي من قبل:

فرنسيسك ش.م.ل 52.74%.

CMACEMSA (فرنسا) 34.37%.

MERIT CORPORATIONSAL (لبنان) 9.37%.

شركة مغرب للشاحنات واس (الجزائر) 3.50%.

وسرعان ما بنى البنك سمعة راسخة بين الفاعلين الاقتصاديين العاملين في الجزائر، مما سمح له بإثبات وجوده في مدن الجزائر، وهران، قسنطينة، البليدة، سطيف، بجاية، باتنة وعنابة، حيث تضمن خدمات مصرفية ومالية من الدرجة الأولى لعملائه².

على غرار البنوك العمومية تقوم المصارف الخاصة بجمع الموارد لدى الجمهور وتوزيع القروض للعملاء مباشرة أو من خلال شراء سندات المؤسسات وإتاحة وسائل الدفع للعملاء وضمان تسييرها، كما يقوم بمختلف العمليات المصرفية الملحقه.

1- الموارد المجمعة لدى المصارف الخاصة خلال (2010 - 2018)

تبين في المعطيات التالية الموارد المجمعة لدى المصارف الخاصة خلال الفترة (2010 - 2018)³:

الجدول رقم (05): تطور الموارد المجمعة لدى المصارف الخاصة خلال الفترة (2010 - 2018)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الودائع تحت الطلب	301.2	400.0	533.1	595.3	722.7	594.0	671.7	733.5	825.8
الودائع لأجل	19.8	235.2	280.0	311.3	290.1	367.6	398.6	475.5	494.3

¹ من الموقع: WWW.HSBC.COM، تاريخ الاطلاع: 28 ماي 2022، الساعة: 23:32

² من الموقع: www.FRANSABANK.com، تاريخ الاطلاع: 28 ماي 2022، الساعة: 23:50

³التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010_2018)،التطور النقدي والاقتصادي للجزائر .

182.9	242.6	104.7	114.4	104.6	138.8	121.8	98.0	101.0	ودائع للضمان
1503	1451.5	1175	1076	1117.4	1045.4	934.9	733.2	422	مجموع الموارد المجمعة
%13.76	%14.19	%12.94	%11.70	%12.26	%13.4	%12.9	%10.9	%10.2	حصة المصارف الخاصة في مجموع ودائع الجهاز المصرفي

المصدر: تقارير بنك الجزائر في الفترة (2010- 2018).

رغم كونها في ارتفاع تدريجي تبقى حصة ودائع المصارف الخاصة ضعيفة مقارنة بحصة ودائع المصارف العمومية.

حيث تبقى حصة الودائع تحت الطلب المجمع من طرف المصارف الخاصة في زيادة أكبر من الزيادة المسجلة من طرف المصارف العمومية، ففي 2018 كانت نسبة الزيادة في المصارف الخاصة بـ 12.6%، أما في المصارف العمومية فكانت 7.7%، وهذه الزيادة التي تشهدها نسبة الودائع تحت الطلب في المصارف الخاصة أدت إلى رفع إجمالي الودائع تحت الطلب، أما فيما يخص الودائع لأجل فالزيادة عند المصارف العمومية لهذه الودائع أكبر من المصارف الخاصة، أما الودائع المستلمة كضمان فعرفت انخفاض أكثر على مستوى المصارف الخاصة.

2- توزيع القروض حسب المصارف الخاصة خلال (2010- 2018).

يبرز الجدول الآتي طابع نشاط القروض المصرفية من طرف المصارف الخاصة:

جدول (06): توزيع القروض حسب المصارف الخاصة (2010- 2018):

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	0.0	0.0	0.0	0.1	القروض الموجهة للقطاع العمومي

الفصل الثاني:

بنية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018)

0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	- القروض المباشرة
9.5	9.5	9.5	9.5	9.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	- شراء السندات
1328.5	1164.4	937.0	899.5	781.3	696.9	569.4	530.7	403.8		القروض الموجهة للقطاع الخاص
1328.5	1164.4	937.0	899.5	781.3	696.9	569.4	530.6	430.6		- القروض المباشرة
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.2		- شراء السندات
1338	1173.9	946.5	909	790.8	696.9	569.4	530.7	430.9		مجموع القروض الممنوحة
%13.41	13.22 %	%12.42	%12.49	%12.16	%13.5	%13.3	%14.2	%13.2		حصة المصارف الخاصة في مجموع القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي

المصدر: تقارير بنك الجزائر: الفترة (2010-2018).

تبقى القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة ضعيفة مقارنة بالقروض الموزعة من طرف المصارف العمومية في حصة السوق، حيث بلغت نسبة القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة 13.41% مقابل 86.59% للمصارف العمومية، أما فيما يتعلق بوتيرة توسع القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة الممنوحة تقريبا بصفة حصرية للقطاع الخاص، فقد قدرت في سنة 2018 بـ 13.98%.

الفصل الثاني: بنية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018)

وفي ظل غياب أسواق مالية متطورة تضمن القروض المباشرة وتغطي بطريقة شبه كلية تمويل الاقتصاد بما يساوي 98.4%، حيث تضمن هذه القروض التمويل للقطاع الخاص بأكمله و96.8% من تمويل القطاع العمومي¹.

المطلب الثالث: المؤسسات المالية

تقوم المؤسسات المالية بجميع العمليات المصرفية باستثناء جميع الموارد لدى الجمهور وتسيير وسائل الدفع، تتمثل هذه المؤسسات في نهاية سنة 2018 فيما يلي²:

- مؤسستين (02) ماليتين عمومية، وهي:

• شركة إعادة التمويل الرهني؛

• الشركة المالية للاستثمار المالي - الجزائر؛

• المغاربية للإيجار المالي؛

• سيتيلام الجزائر؛

• الشركة الوطنية للإيجار المالي؛

• إيجار ليزينغ الجزائر - شركة أسهم؛

• الجزائر إيجار - شركة أسهم؛

- تعاقدية واحدة للتأمين الفلاحي، معتمد للقيام بالعمليات المصرفية والتي اتخذت في نهاية سنة 2009 صفة مؤسسة مالية.

الجدول رقم (07): تطور عدد المؤسسات المالية ووكالاتها خلال الفترة (2010-2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤسسات المالية العمومية	06	06	06	06	06	06	06	06	06
المؤسسات المالية الخاصة	03	03	03	03	03	03	03	03	03
عدد الوكالات	81	81	86	85	88	88	88	95	95

المصدر: تقارير بنك الجزائر الفترة (2010_2018)

1- شركة إعادة التمويل الرهني:

تأسست هذه الشركة في 27 نوفمبر 1997 كمؤسسة مالية ذات طابع اقتصادي عمومي، ولقد تم تزويد هذه الشركة ذات الأسهم برأس مال اجتماعي بقيمة 3.290 مليار دج، رفع إلى 4.165 مليار دج في عام 2003

¹التقارير السنوية لبنك الجزائر (2010-2018)، التطور النقدي والاقتصادي للجزائر.

²التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019.

الفصل الثاني: بنية الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018)

رأسمالها الحالي محرر كلياً ومكتتب ومكون من 833 سهم بقيمة 5 ملايين دج، تهدف أساساً هذه المؤسسة إلى إعادة تمويل القروض العقارية الممنوحة من قبل الوسطاء الماليين المعتمدين¹.

2- الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف "سوفيناس":

هي هيئة مالية معتمدة لدى بنك الجزائر بتاريخ 09 جانفي 2001، مزودة برأسمال اجتماعي قدر بـ 5 مليار دج، تركز الشركة جل تدخلاتها حول تطوير الاستثمار مع استهداف 4 محاور أساسية هي: رأس مال الشركة، التمويل بالإيجار، القرض الكلاسيكي أو الالتزام بالتوقيع وتقديم المساعدة والاستشارة للمؤسسات. ويمثل القرض الإيجاري أو الليزينغ 60% من نشاطها².

3- الشركة العربية للإيجار المال "ALC":

هي أول شركة تأجير تم تأسيسها في الجزائر برأسمال قدره 6.5 مليار دج، سبب وجودها هو المشاركة في حركة التنمية للوكلاء الاقتصاديين الجزائريين، من خلال تزويدهم بأدوات تمويل جديدة وبسيطة تتكيف مع متطلباتهم، ويساهم في رأسمال هذه الشركة كل من:

- بنك ABC بنسبة 46%.

- الشركة العربية للاستثمار بـ 18%.

- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنسبة 31%.

- رأس المال الخاص بـ 5%³.

4- المغربية للإيجار المالي - الجزائر:

دخلت هذه الشركة السوق الجزائرية في سنة 2006 وتحصى أكثر من 4000 زبون، يوجد مقرها في الجزائر العاصمة (حيدرة)، وهي شركة يمتلكها عدد قليل من الأشخاص، توظف حوالي 51200 موظف وتقوم بمختلف الأعمال المصرفية⁴.

5- سيتيلايم الجزائر:

هي شركة فرعية من بي باريبا BNP Paribas بدأت نشاطها في 2006، تمارس أنشطة مصرفية شاملة وتتعامل مع جميع أنواع العملاء، بما فيهم الأفراد المقيمين في الخارج⁵.

6- الشركة الوطنية للإيجار المالي:

هي أول مؤسسة متخصصة في الإيجار، تم انشاؤها في جويلية 2010 برأس مال قدره 6.5 مليار دج بناء على توجيهات من السلطات العمومية بتنوع أدوات التمويل، تساهم هذه الشركة في تطوير قطاع الشركات وكذا

¹ من الموقع: www.srh-dz.org، تاريخ الاطلاع: 29 ماي 2022، الساعة: : 09:45.

² من الموقع: www.djazair.com، تاريخ الاطلاع: 29 ماي 2022، الساعة: : 10:07.

³ من الموقع: www.arableasing-dz.com، تاريخ الاطلاع: 29 ماي 2022، الساعة: : 10:22.

⁴ من الموقع: <http://maghrebleasingalgerie.com>، تاريخ الاطلاع: 29 ماي 2022، الساعة: : 10:52.

⁵ من الموقع: www.BNPPARIBAS.com، تاريخ الاطلاع: 29 ماي 2022، الساعة: : 11:03.

الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمهن الحرة في الجزائر، وهي ناشئة عن بنكين عموميين هما: بنك الفلاحة والتنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري¹.

7- إيجار ليزينغ الجزائر:

هي شركة للإجارة المالية تحت إسم "إيجار ليزينغ الجزائر" تم انشاؤها بعد موافقة مجلس النقد والقرض، وهي مؤسسة ذات أسهم تأسست برأس مال قدره 350 مليار سنتيم موزع بين بنك الجزائر الخارجي بنسبة 65% و"بانكو سبيريتو سانتو" البرتغالي بنسبة 35%².

8- الجزائر إيجار:

هي مؤسسة مالية معتمدة من طرف بنك الجزائر، تأسست في 2 أوت 2012، يقدر رأسمالها بـ 6.5 مليار دج، يتمثل نشاطها في الإيجار المالي ليزينغ، يسير الشركة مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء مقرها في الجزائر ويتوزع رأسمالها على:

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية بـ 47%.

- القرض الشعبي الجزائري بـ 47%.

- الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار بـ 6%³.

¹ من الموقع: www.sn1.dz، تاريخ الاطلاع: 29 ماي 2022، الساعة: 13:04.

² من الموقع: www.echoroukonline.com، تاريخ الاطلاع: 29 ماي 2022، الساعة: 13:30.

³ من الموقع: www.eldjaziridjar.dz، تاريخ الاطلاع: 29 ماي 2022، الساعة: 11:15.

خلاصة الفصل:

الجهاز المصرفي عبارة عن مجموعة من المصارف والمؤسسات المالية العاملة في بلد ما، فهو يعد الممول الرئيسي في الاقتصاد، وهو من القطاعات التي لها تأثير بالتحويلات الاقتصادية. ففي الجزائر شهد هذا الجهاز تغيرات عديدة مست هيكله ومكوناته، والتي التطرق إليها في موضوع هذا الفصل ومن خلال ما سبق اتضح أن كل المصارف تسعى إلى تقديم مجموعة متنوعة ومتطورة من الخدمات والمنتجات المصرفية والتي تهدف إلى إشباع حاجات ورغبات جميع العملاء، وبهذا تعمل المصارف على توسيع شبكاتها ووكالاتها للتميز في العمل المصرفي وتنمية وزيادة قدراتها التنافسية.



الفصل الثالث



تمهيد

تمثل السيولة أحد محاور الاهتمام الرئيسية بالمصارف، فزيادة السيولة التي تحتفظ بها البنوك تعني التضحية بالأرباح التي كان من الممكن تحقيقها حسن استغلال وتوظيف هذه الأموال السائلة، ومن جهة أخرى فإن نقص السيولة له آثار سلبية خطيرة ليس على المصرف فقط بل على الجهاز المصرفي والاقتصاد القومي ككل، لذا من أبرز التحديات التي تواجه البنك المركزي في مزاوله نشاطه إدارة السيولة النقدية بكفاءة عالية، وفي هذا الإطار اختلفت الوسائل التي استعملها بنك الجزائر في تنفيذ سياسته النقدية مند تأسيسه وذلك تبعا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر، ويهدف بنك الجزائر إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار ويسعى إلى تحقيق ذلك من خلال تنظيم نمو السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: استعراض أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الثاني: معالم السياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الثالث: التنفيذ الفعلي للسياسة النقدية على ضوء وضعية سيولة الجهاز المصرفي.

المبحث الأول: استعراض أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

سوف نتناول في هذا المبحث وصف قانوني اقتصادي لأدوات السياسة النقدية التي أقرها النظام رقم 02_09 المؤرخ في 26 ماي سنة 2009 والذي يتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها، وقد نصت المادة 10 من هذا النظام على ما يلي: " لبلوغ أهداف السياسة النقدية المسطرة من طرف مجلس النقد و القرض عند بداية كل سنة مالية، يتوافر لدى بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية التالية:

- عمليات إعادة الخصم والقرض.
- الحد الأدنى للاحتياطيات الاجبارية.
- عمليات السوق المفتوحة.
- التسهيلات الدائمة.¹

المطلب الأول: عمليات إعادة الخصم والقرض.

إعادة الخصم هي وسيلة يرجع المصرف بموجبها إلى بنك الجزائر للحصول على السيولة مقابل التنازل عن الأوراق التجارية التي سبق له وخصمها بموجب القروض التي منحها لزيائنه، ويعتبر أحد الأدوات الأساسية في السياسة النقدية يستعمله بنك الجزائر للتأثير في قدرة المصارف على منح القروض.

حيث نصت المواد 2، 3، 4، 5، 6، 7، من النظام رقم 03_16 المؤرخ في 28 جويلية 2016 يتم النظام رقم 01_15 المؤرخ في 19 فيفري 2015 على شروط استخدام أداة معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر ويتم توضيح ذلك في ما يلي:

يمكن لبنك الجزائر أن يقبل خصم السندات العمومية للمصارف وللمؤسسات المالية الصادرة أو المضمونة من قبل الدولة، لا سيما:

- سندات الخزينة قصيرة الأجل التي نقل أو تساوي مدة استحقاقها سنة واحدة.
- سندات الخزينة متوسطة الأجل التي تتراوح مدتها بين سنتين وخمس سنوات.
- السندات الممثلة للقرض الوطني.

لا تقبل السندات العمومية متوسطة الأجل للخصم إلا إذا كانت مدة استحقاقها المتبقية تساوي أو تقل عن ثلاث سنوات².

إعادة الخصم تمثل عمليات تجارية سواء مضمونة من الجزائر أو الخارج، وقد أشارت المادة 03 من النظام رقم 03_16 المؤرخ في 28 جويلية 2016، والذي يتم المادة 03 من نظام رقم 01_15 المؤرخ في 19 فيفري 2015 إلى أنه: "يمكن بنك الجزائر أيضا أن يقبل إعادة خصم السندات الخاصة الممثلة لعمليات تجارية وعمليات التمويل قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل والتي تودعها المصارف والمؤسسات المالية".

¹ النظام 02_09 المؤرخ في 26 ماي 2009، الجريدة الرسمية، العدد 53 ، سنة 2009، ص 19.

² النظام 03_16 المؤرخ في 28 جوان 2016، الجريدة الرسمية، العدد 56، سنة 2016، ص 30.

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

خضم سندات عمومية لصالح المصارف والمؤسسات المالية والتي يفصل عن تاريخ استحقاقها 3 أشهر على الأكثر ولقد أشارت المادة رقم 04 من النظام 03_16 المؤرخ في 28 جويلية 2016 التي تنتم المادة 06 من النظام رقم 01_15 المؤرخ في 19 فيفري 2015 والتي تحرر كما يلي المادة 06: " يمكن بنك الجزائر أن يقوم بعمليات خصم السندات الصادرة أو المضمونة من قبل الدولة لفائدة المصارف والمؤسسات المالية". تخص عمليات الخصم ما يأتي:

_السندات القابلة للتداول المصرفي وذات أجل استحقاقها نقل أو تساوي 3 أشهر.
_السندات ذات أجل اعتبارية تفوق ثلاثة (3) أشهر ونقل أو تساوي 3 سنوات لمدة لا تتجاوز 60 يوما.
لا يمكن لإقراض بنك الجزائر على السندات ذات أجل الاستحقاق الاعتبارية أن يتجاوز 90% من القيمة الاسمية لها بينما سيحدد إقراض بنك الجزائر على السندات الممثلة للقرض السندي الوطني بتعليمه من بنك الجزائر.

يمكن إعادة خصم القروض المتوسطة الأجل بعد سنة واحدة من استعمال القرض.
ولقد أشارت المادة 06 من النظام 02_16 المؤرخ في 28 جويلية 2016 والتي تحرر كما يلي: " لا يمكن تقديم هذه السندات لإعادة الخصم خلال الإثني عشر شهر الأولى من استعمال القرض بالنسبة للقروض المتوسطة الأجل وخلال فترة تأجيل التسديد بالنسبة للقروض الطويلة الأجل"¹.
القروض طويلة الأجل التي يعاد خصمها هي التي تتعلق بتمويل الاستثمار لبناء وتجهيز وحدات إنتاج السلع والخدمات كما ورد في المادة 07 من النظام 03_16 المؤرخ في 28 جويلية 2016 وتحرر كما يأتي: "تتعلق القروض طويلة الأجل المقبولة لإعادة الخصم بتمويل الاستثمار لبناء وتجهيز وحدات إنتاج السلع والخدمات".
المطلب الثاني: الحد الأدنى للاحتياطيات الإيجابية.

تنظم الاحتياطيات الإيجابية في الجزائر حاليا بموجب النظام رقم 02_04 المؤرخ في 4 مارس 2004 والذي يحدد مختلف الودائع لمعدل الاحتياطي الإيجابي، وكما حدد فيه صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة لقيمة تتراوح بين 0_15% ورد في المادة 05 من هذا النظام والتي تنص على أنه: " لا يمكن أن تتجاوز نسبة الاحتياطي الإلزامي 15% ويمكن أن تساوي 0%، يمكن ضبط نسبة الاحتياطي الإلزامي حسب طبيعة الاستحقاقات، لا سيما الاستحقاقات ذات أجل طويل".

ومن بين أهداف النظام 02_04 تحديد الشروط العامة لتكوين الاحتياطي الإيجابي، والتي سنحاول إبراز بعضها منها فيما يلي:

- يتشكل الاحتياطي الإلزامي من الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية للمصارف المفتوحة في سجلات بنك الجزائر المسجلة خلال فترة تكوين الاحتياطي.

¹ النظام 03_16، مرجع سبق ذكره، ص 31.

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

- تبدأ فترة تكوين الاحتياطي الإجباري من اليوم الخامس عشر تقويمي من كل شهر وتنتهي في اليوم الرابع عشر من الشهر التالي.
- يمكن إعطاء فائدة عن موجودات الاحتياطي الإلزامي ويجب أن لا تتجاوز هذه الفائدة النسبة المتوسطة لعمليات إعادة تمويل بنك الجزائر كما يمكن أن تساوي هذه النسبة 0% وتدفع هذه الفائدة في أجل أقصاه الواحد والعشرين من كل شهر أي سبعة أيام بعد انقضاء فترة تكوين الاحتياطي¹.
- تطبق على المصرف عقوبة في حالة إذا لم يستوف كليا أو جزئيا شرط تكوين الاحتياطي الإجباري المفروض عليه، تتمثل هذه العقوبة في دفع فوائد تفوق فوائد الاحتياطي بنسبة تتراوح بين نقطتين وخمس نقاط، إذ تم تحديد سعر هذه العقوبة بموجب تعليمة تصدر عن بنك الجزائر.
- يمكن لبنك الجزائر أن يقوم بطرح بعض أنماط من الموجودات من فئة الاستحقاقات التي تدخل في عملية حساب الاحتياطي الإلزامي.
- يتم استخراج العناصر التي تدخل في حساب الاحتياطي الإلزامي من محاسبة المصارف المقلدة في الفترة الأخيرة للتصريح بالوضعيات المحاسبية الشهرية قبل نهاية فترة تكوين الاحتياطي الإلزامي.
- ترسل المصارف لبنك الجزائر تصريحا يبرز العناصر الخاضعة للاحتياطي عند نهاية الشهر الأخير وهذا قبل نهاية فترة تكوين الاحتياطي في حالة ما لم تقد هذه التصريحات في إطار الالتزامات التنظيمية المتعلقة بتبليغ الوضعيات المحاسبية الشهرية.
- يقوم بنك الجزائر بإبلاغ اللجنة المصرفية في حالة تم تسجيل أي تقصير في عملية تكوين الاحتياطي الإلزامي والعقوبات المتعلقة به والمطبقة.
- طبقا للمعايير التي تحددها اللجنة المصرفية يمكن أن ترخص لمصرف بعدم تكوين الاحتياطي الإلزامي لفترة لا تتجاوز ستة (6) أشهر².

المطلب الثالث: عمليات السوق المفتوحة.

تعتبر آلية عمليات السوق المفتوحة من بين السياسات التي يعتمد عليها بنك الجزائر في التحكم في حجم السيولة، وتنظم عمليات السوق المفتوحة في الجزائر حاليا بموجب النظام 02_09 المؤرخ في 26 ماي 2009 والمتمم بالنظام 10_17 الذي حدد فيه أن عمليات السوق المفتوحة تجري في السوق النقدية بمبادرة من بنك الجزائر الذي يعود إليه قرار اختيار معدل ثابت أو متغير الذي يتعين تطبيقه على هذه العمليات ويمكن لعمليات السوق المفتوحة أن تكون ذات فترات استحقاق من سبعة أيام (عمليات أسبوعية عادية) إلى إثني عشر شهرا (عمليات ذات فترات استحقاق طويلة).

ونقسم الأدوات التي تستعمل في عمليات السوق المفتوحة إلى ثلاث فئات:

¹ النظام 02_04 المؤرخ في 04 مارس 2004، الجريدة الرسمية، العدد 27، سنة 2004، ص 38.

² النظام 02_04، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

- عمليات التنازل المؤقت: وهي عمليات يقوم من خلالها بنك الجزائر:
 - بأخذ أو وضع الأوراق المقبولة على سبيل الأمانة.
 - يقوم أيضا بمنح قروض مضمونة بواسطة التنازل عن الأوراق الخاصة.
 - العمليات المسماة "النهائية": وهي العمليات التي يقوم من خلالها بنك الجزائر بشراء وبيع نهائي في سوق السندات المقبولة وتأخذ شكل تزويد بالسيولة (شراء نهائي) أو سحب للسيولة (بيع نهائي).
 - استرجاع السيولة على بياض: إذ يمكن لبنك الجزائر من استرجاع السيولة على بياض في أي مرة يرى فيها ذلك ضروريا حيث تتم هذه العملية من خلال نداءات العرض الآتية في أجل يقدر بساعتين بين الإعلان والتسجيل لنتائج العملية ويمكن لبنك الجزائر استدعاء المصارف لوضع السيولة لديه على شكل ودائع ل 24 ساعة أو لأجل بمعدل ثابت يسدد بعد استحقاق الوديعة، كما يمكن استرجاع السيولة في أي وقت يرغبه المصرف.
- كما أقر نظام 02_09 في نص المادة 16: " تسمى الأوراق العمومية والخاصة المنشأة ماديا مسلمة إذا كانت مسلمة فعليا وعينيا إلى المتنازل عنها حين وضعها على سبيل الأمانة، ويجب أن تكون الأوراق لأمر مظهرة سابقا وفقا لأحكام القانون التجاري.
- تسمى الأوراق العمومية والخاصة المقبولة أثناء إعادة الخصم أو أثناء التسيقات غير المادية والمنشأة ماديا، المحتفظ بها لدى الوديع المركزي أو لدى بنك الجزائر والمتداولة بواسطة تحويل من حساب إلى حساب، أوراقا مسلمة إذا كانت عند تحويلها إلى أمانة محل تسجيل في حساب مفتوح باسم المتنازل لدى الوديع المركزي أو لدى البنك المركزي".
- طبقا لحدود وشروط التدخلات المحددة من طرف مجلس النقد والقرض، يتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية عن طريق الإعلانات بالمناقصة أو بواسطة عمليات ثنائية استثنائية.
- تطبق على عمليات التنازل المؤقت شروط خاصة بالفوائد هي:
- تدمج الفوائد المطلوبة عند تاريخ استحقاق العملية في سعر إعادة الأوراق المأخوذة على سبيل الضمان.
 - تحدد الفوائد على عمليات التنازل المؤقت في شكل قرض مضمون بالمستحقات المتنازل عنها بتطبيق معدل الفائدة البسيط طبقا لقاعدة الحساب (العدد الحقيقي للأيام/360) على مبلغ الدين.
- حالات عمليات السياسة النقدية التي يستعمل فيها التنازل المؤقت للأوراق¹:
- عمليات إعادة التمويل الرئيسية؛
 - عمليات إعادة التمويل ذات الأجل الطويل؛
 - عمليات الضبط الدقيق؛
 - العمليات الهيكلية؛

¹ النظام 02_09، مرجع سبق ذكره، ص 20.

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

أ- عمليات إعادة التمويل الرئيسية:

تلعب عمليات إعادة التمويل الرئيسية دورا هاما في إدارة معدل الفائدة وكذا تسيير السيولة المصرفية، وتعد هذه العمليات جالبة للسيولة ذات تكرار وتاريخ استحقاق أسبوعي وفقا لبرنامج محددة مسبقا وتعتبر القناة الأساسية لإعادة تمويل القطاع المصرفي، تقام عن طريق الإعلانات بالمناقصة العادية وتكون موجهة إلى جميع المصارف التي تستجيب لمعايير القبول التالية:

- التي تخضع إلى تكوين احتياطات إجبارية.
- التي لا يشوب حالتها المالية أي تحفظ من طرف اللجنة المصرفية.
- التي ليست مقصاة من نظام التسوية الإجمالية والفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل أو من نظام تسليم السندات.
- التي لا تكون تحت طائلة الإقصاء من اللجوء إلى عمليات السياسة النقدية.

ب- عمليات إعادة التمويل ذات الأجل الطويل:

تعد عمليات إعادة التمويل ذات آجال أطول التي تمتد إلى غاية إثني عشر شهرا عمليات جالبة للسيولة تجرى بانتظام، تهدف إلى إعطاء تكملة لإعادة التمويل، وتقام عادة عن طريق الإعلانات عن المناقصة العادية ذات المعدل المتغير ويمكنها أن تكون أيضا عن طريق المناقصات ذات المعدل الثابت تتكرر شهريا حسب رزمة محددة مسبقا، يمكن لجميع المصارف التي تستجيب لمعايير القبول أن تشارك في هذه العمليات.

ج- العمليات الهيكلية:

تعتبر عمليات التنازل المؤقت الهيكلية بمثابة عمليات مساهمة بالسيولة ذات تكرار منتظم وغير منتظم وحيث تكون مدة التنازل غير موحدة، تتم عن طريق الإعلانات عن المناقصة العادية، يمكن لكل المصارف المؤهلة المشاركة فيها.

د- عمليات الضبط الدقيق:

وتهدف عمليات التنازل المؤقت الخاصة بالضبط الدقيق إلى تسيير وضعية السيولة في السوق وكذا التحكم في معدلات الفائدة من أجل التقليل في أثر التقلبات الفجائية ويمكنها أن تكون عمليات المساهمة بالسيولة أو سحبها، يعتبر كل من تكرار وفترة النضج خاصة بهذه العمليات غير موحدة، وتخصص المشاركة في عمليات الضبط الدقيق لعدد محدود من المصارف المختارة لهذا الغرض من طرف بنك الجزائر.

وتتم عمليات إيداع السيولة قصد الضبط الدقيق في شكل عمليات تنازل مؤقت عن طريق الإعلانات عن المناقصة السريعة باستثناء اللجوء للإجراءات الاستثنائية.¹

¹النظام 02_09، مرجع سبق ذكره، ص 20

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

المطلب الرابع: التسهيلات الدائمة.

تم إدخال أداة التسهيلات الدائمة سنة 2005 وهي تقنية تسمح للمصارف بإنجاز ودائع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر، وتتم بمبادرة من البنوك التجارية.

التسهيلات الدائمة تكون مخصصة لتمويل المصارف بالسيولة أو سحبها منها، وهي عمليات تتم بمبادرة من المصارف في شكل¹:

أ- **تسهيل القرض الهامشي:** هي عملية يمكن من خلالها المصرف ما إن يحصل على سيولة من بنك الجزائر لمدة 24 ساعة بمعدل محدد مسبقا مقابل تقديم أوراق مقبولة، تتم المساهمات بالسيولة في إطار تسهيل القرض الهامشي بأخذ الأوراق العمومية المؤهلة والقابلة للتفاوض أو الأوراق الخاصة المؤهلة على سبيل الأمانة لمدة 24 ساعة.

يمكن لكل مصرف يستجيب لمعايير القبول المذكورة سابقا بأن يشارك في تسهيلة القرض الهامشي بناء على طلبه لدى بنك الجزائر، في أي وقت، خلال أيام العمل، في أجل أقصاه ثلاثين دقيقة (نصف ساعة) قبل إغلاق نظام الدفع "أرتس"، ARTS.

بشرط تقديم الأوراق الكافية المأخوذة على سبيل الضمان، لا يوجد أي حد للمبالغ التي يمكن الحصول عليها في إطار تسهيلة القرض الهامشي حيث يسدد القرض الممنوح في إطار هذه التسهيلة في يوم العمل الموالي بمجرد افتتاح نظام الدفع "أرتس" وكذا نظام تسليم السندات عند الاقتضاء.

وتحدد نسبة الفائدة على تسهيل القرض الهامشي بتعليمات من بنك الجزائر، على أساس نسب العمليات الأساسية لإعادة التمويل مضافا إليها هامشا، والمعلن عنها سابقا.

ب- **تسهيلات الودائع المغلة للفائدة:** وهي عملية إيداع ل 24 ساعة لدى بنك الجزائر بحيث يمكن للمصارف المؤهلة الدخول إلى تسهيلة الودائع المغلة للفائدة في كل يوم عمل بناء على طلبها لدى بنك الجزائر.

يحدد أقصى وقت يأخذه بنك الجزائر بعين الاعتبار لطلب تسهيلة الودائع المغلة للفائدة بثلاثين دقيقة قبل إغلاق نظام ARST ويحدد أجل استحقاق هذه الودائع عند يوم العمل التالي عند افتتاح نظام أرتس.

تكافأ الودائع ل 24 ساعة المقبولة من طرف بنك الجزائر بنسبة فائدة يحددها بتعليمات تكون على أساس معدل العمليات الأساسية لإعادة التمويل منقوصة بهامش والتي يعلنها مسبقا، ولا يوجد أي ضمان يقدم للمقابل.

ويكون مبلغ النقود التي يمكن للمقابل إيداعها في إطار تسهيلة الودائع المغلة للفائدة غير محدود.

المبحث الثاني: معالم السياسة النقدية في الجزائر

إن إدارة السياسة النقدية عن طريق أدوات السياسة النقدية يسمح بامتصاص فائض السيولة وتلبية العجز في السيولة في السوق النقدية، وهو ما انعكس على ظهور ملامح الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة ما

¹ النظام 02_09، مرجع سابق ذكره، ص 21.

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

بين 2010 إلى 2018، ويمكن أن نقرأ هذا الاستقرار من خلال الأرقام والمؤشرات المبينة لتطور الحالة النقدية في الجزائر طيلة هذه الفترة.

المطلب الأول: تطور معدل التضخم خلال الفترة (2010-2018)

اتجهت السلطة النقدية في الجزائر إلى تبني سياسة استهداف التضخم في السنوات الأخيرة (بعد تعديل قانون النقد والقرض سنة 2010)، بهدف التقليل من حدة الضغوط التضخمية عن طريق التحكم في معدلات التضخم وضبطها، كما يعتبر الاستقرار النقدي الهدف النهائي للسياسة النقدية عن طريق استقرار الأسعار، وضمان فعالية استخدام أدوات السياسة النقدية يسمح بالحد من آثار التضخم، ويتم ذلك بمراقبة توسع الكتلة النقدية للحد من التدفق النقدي بواسطة ضبط نسبة إعادة الخصم والنسب المطبقة على الكشوفات والمعدل الاحتياطي الاجباري وغيرها.

وستحدث في هذا المطلب عن تطور معدل التضخم من خلال تحليل احصائيات تطور المعدل في الجزائر خلال الفترة 2010-2018.

يظهر تطور معدل التضخم في الفترة من 2010-2018 في الجزائر من خلال الجدول التالي:

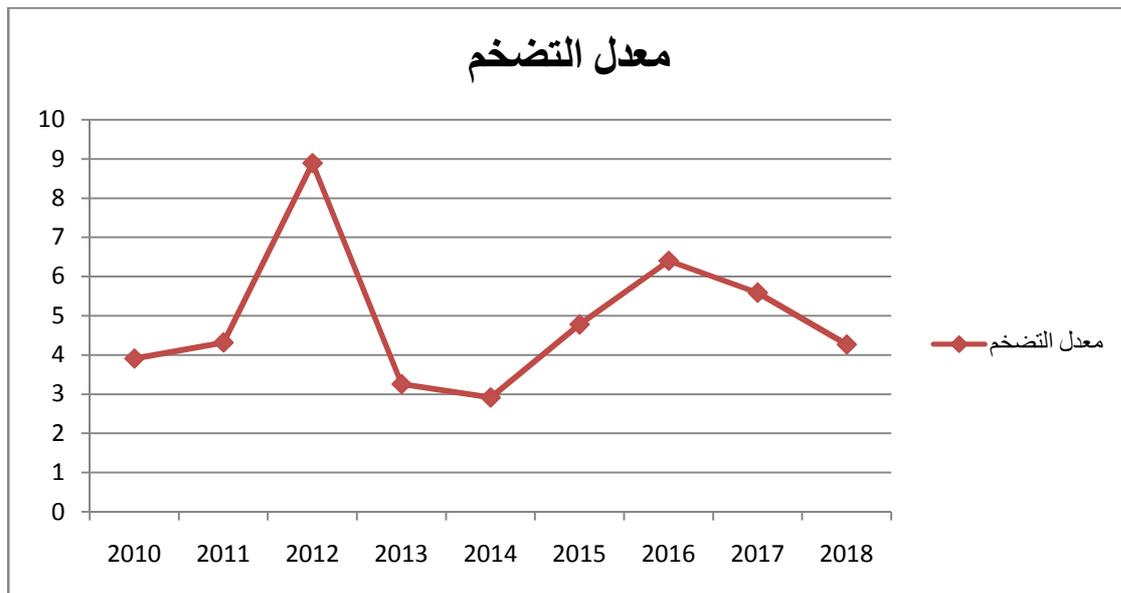
الجدول رقم (08): تطور معدل التضخم (2010-2018)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم %	3.91	4.32	8.89	3.26	2.92	4.78	6.40	5.59	4.27

المصدر: النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 43، سبتمبر 2018.

ومن أجل توضيح وتشبيح هذه التطورات قمنا بتمثيلها بيانيا من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2018.



المصدر: النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 43، سبتمبر 2018

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

بما أن التضخم المستهدف الذي حدده بنك الجزائر هو 3%، فنلاحظ أن معدل التضخم تجاوز في سنة 2010 و 2011 حيث بلغ 3.91% و 4.32% على التوالي، وظل أيضا مرتفعا في سنة 2013 مقارنة بالتضخم المستهدف، وبلغ 3.26% إلا أنه انخفض في سنة 2.14 ليصل إلى 2.92% تزامنا مع انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية، وعلى الرغم من ذلك عاد معدل التضخم للارتفاع خلال السنوات 2015 و 2016 بسبب الصدمة النفطية، وبلغ 4.78% بالنسبة لسنة 2015 و 6.40% بالنسبة لسنة 2016، أما بالنسبة للسنتين 2017 و 2018 فقد عرف انخفاضا نسبيا مقارنة بسنة 2016 ليلعب 5.59% سنة 2017 و 4.27% في سنة 2018، ورغم هذا الانخفاض إلا أنه مرتفع نسبيا بالنسبة للمعدل الذي حدده بنك الجزائر.

المطلب الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2018

مرت سياسة الصرف في الجزائر بعدة مراحل تبعا لخصائص النظام المتبع اذ انتقل من نظام ثابت للصرف خلال مرحلة التخطيط المركزي إلى نظام للصرف المالي (تقويم موجه) خلال مرحلة اقتصاد السوق. وأقدم بنك الجزائر على الرقابة وإدارة سعر الصرف ابان صدمة تراجع أسعار النفط ، وبموجب مجلس النقد والقرض، لذلك يحدد بنك الجزائر مجموعة من الإجراءات اللازمة لتدخله في كافة المجالات الخاصة باستيراد والتصدير، الاستثمارات الأجنبية في الجزائر الاستثمارات الأجنبية خارج الجزائر، وكذا حسابات العملة الصعبة، فبنك الجزائر أصبح المسير لنظام سعر الصرف وفقا لنظام التقويم، وعن طريق سوق الصرف ما بين البنوك. وسنحاول في هذا المطلب التحدث عن تطور سعر الصرف الجزائري خلال فترة (2010 - 2018) مقابل العملات الأجنبية (الدولار الأمريكي) من خلال تحليل احصائيات سعر الصرف الجزائري. ويظهر تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الفترة ما بين 2010 إلى 2018 من خلال الجدول التالي:

الجدول (09): تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الفترة (2010_2018):

وحدة القياس: الدينار الجزائري

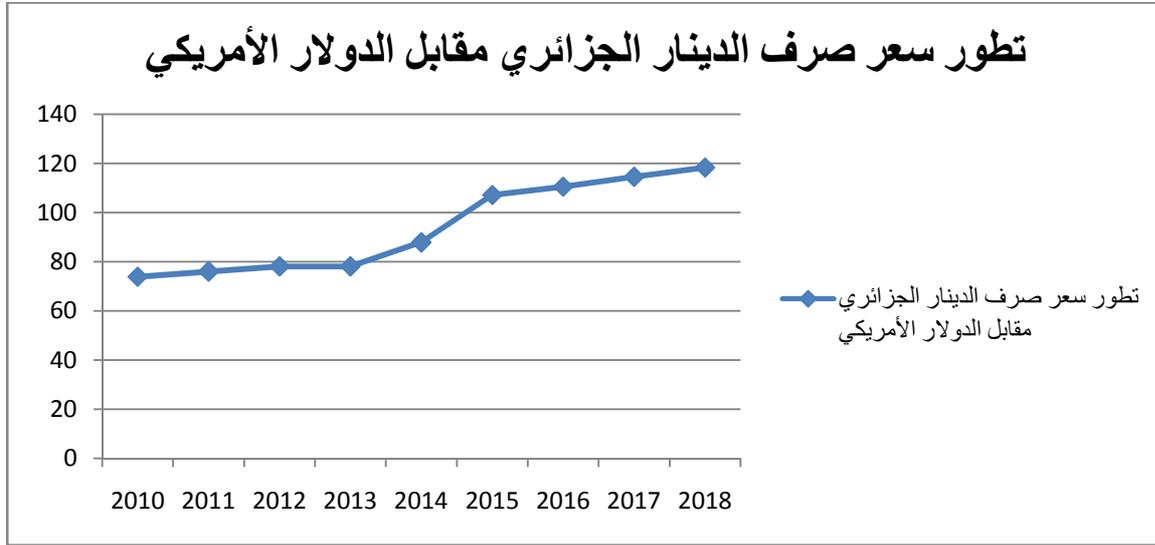
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الدينار مقابل الدولار	73.94	76.05	78.10	78.15	87.90	107.13	110.52	114.93	118.29

المصدر: النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 38، جوان 2017.

النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 56، ديسمبر 2021.

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

الشكل رقم (03): تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي في الفترة (2010-2018):



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (02)

نلاحظ من الجدول (02) والشكل رقم (03) اللذان يمثلان تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (2010-2018) أن سعر الصرف الجزائري في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة مقابل الدولار الأمريكي، حيث ارتفع سعر الصرف الجزائري من 73.94 دج /دولار سنة 2010 إلى 76.05 دج/دولار سنة 2011 وهو ما يمثل تدهور سعر الصرف بـ 2.85%، وارتفع أيضا سعر الصرف الجزائري إلى 78.10 سنة 2012 ما يمثل تدهور بـ 2.69% مقارنة بسنة 2011، كما استمر في الارتفاع ولو بنسبة قليلة سنة 2013 أين بلغ 78.15 دج/دولار أي بتدهور قدر بـ 0.06%، واستمر سعر الصرف الجزائري بالارتفاع إلى أن بلغ أقصى مستوى من التدهور خلال فترة الدراسة وذلك سنة 2015 ليبلغ 107.13 وهو ما يمثل تدهور بـ 21.87% مقارنة بسنة 2014 أين كان سعر الصرف الجزائري 87.90 دج/الدولار، واستمر سعر الصرف الجزائري بالارتفاع خلال السنوات الموالية حيث بلغ 110.52 دج/دولار أي بنسبة تدهور قدرت بـ 3.16% مقارنة بنسبة 2015 أين كان 107.13 دج/دولار، واستمر في الارتفاع خلال سنتي 2017 و2018 حيث بلغ 114.93 دج/دولار و 118.29 دج/دولار على التوالي أي تدهور بنسبة 2.99%.

المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة (2010-2018)

تتولى السلطات النقدية في الجزائر أهمية كبيرة في عرض وإصدار النقود بما يتوافق مع الأهداف الاقتصادية الكلية وهو ما يستدعي تتبع السلطة النقدية لعرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه لزيادة حجمه أو تقليله ولقد تميزت سياسة عرض النقود في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 بارتباطها بالأوضاع الاقتصادية والظروف العالمية التي أثرت على السياسة عرض النقود وفيما يلي تحليل تطور العرض النقدي من خلال مجموعات الكتلة النقدية ومكوناتها.

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

1- تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال فترة 2010 - 2018

يقصد بالكتلة النقدية هي تلك الكمية من النقود المتوفرة في فترة زمنية معينة والتي تحدد عادة من قبل السلطات النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها، ويتم تحليل مكونات الكتلة النقدية دائما بالاعتماد على درجة السيولة إلى:

أ- **المتاحات النقدية:** وهي عبارة عن وسائل الدفع السائلة التي وضعت تحت تصرف الأفراد والمؤسسات فهي تعتبر سيولة مطلقة والأصل النهائي الذي يمكن أو تتحول إليه كافة الأصول في حين لا يمكنه أن يتحول إلى أصل آخر أكثر سيولة تتضمن كل من النقود الائتمانية والنقود المصرفية.

ب- **المتاحات شبه النقدية:** تتمثل المتاحات شبه النقدية في وسائل الدفع غير السائلة فهي الودائع التي لا يمكن استعمالها مباشرة كوسائل دفع وتتضمن ما يلي:

- الودائع للأجل: هي التي يحق لمصاحبها استعمالها إلا بعد قضاء الأجل المحددة (من شهر إلى سنة أو أكثر) التي اتفق عليها المودع مع المصرف مقابل فوائد حيث كلما زادت الفترة زادت الفائدة والعكس

- الودائع باخطار أو بآاء الشعار: وهي الودائع التي لا يحق لمصاحبها سحبها إلا بعد انذار من المصرف في وقت محدد.

- الودائع على الدفاتر: مثل هذه الودائع تعطي الحق لأصحابها في الحصول على فائدة غير أنهم لا يستطيعون تحريك هذه الأموال باستخدام الشبكات، بل يتم تسجيل كل العمليات سواء السحب أو الإيداع على دفتر خاص، يكون بحوزة صاحب الحساب وتتمثل في الحسابات على الدفاتر في المصارف حساب التوفير والاحتياط أو حسابات الادخار السكني¹.

¹ نشر آية، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (201-2020)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2020-2021، ص ص 47-48.

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

الجدول رقم (10): تطور الكتلة النقدية ومكوناتها خلال الفترة 2010-2018

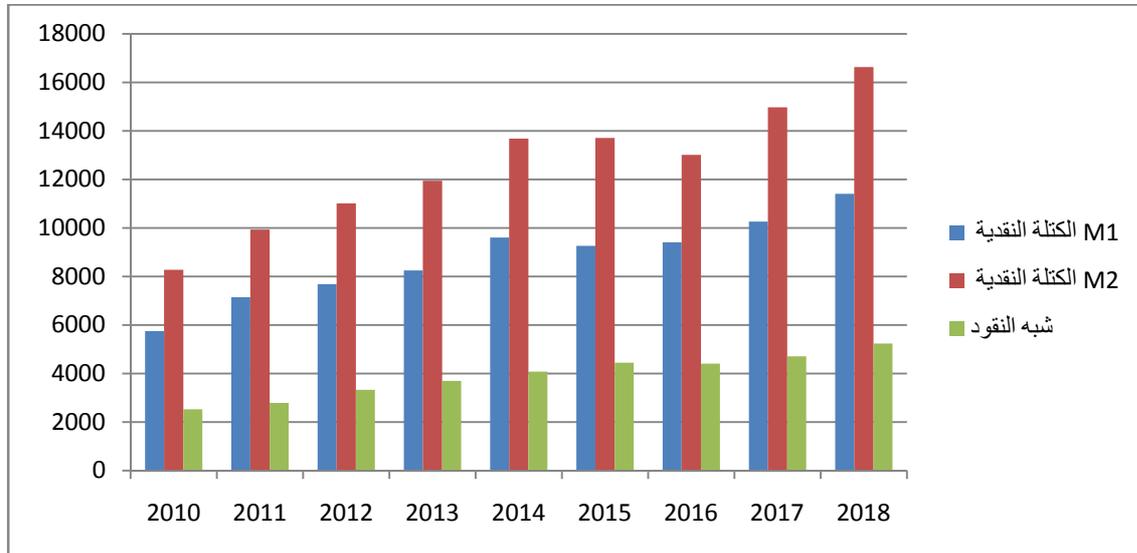
السنة	النقود القانونية	نسبة التغير	الودائع تحت الطلب في البنوك	نسبة التغير	النقود M1	نسبة التغير	أشباه النقود	نسبة التغير	الودائع تحت الطلب*	نسبة التغير	الكتلة النقدية M2	نسبة التغير
2010	2098.6	14.7	2922.3	15.0	5756.4	17.4	2524.3	16.4	3657.8	15.0	8280.7	15.4
2011	2571.5	22.5	3536.2	21.0	7141.7	24.9	2787.5	24.1	4570.2	21.0	9929.9	19.9
2012	2952.3	14.8	3380.9	-4.4	7681.5	3.5	333.6	7.6	4729.2	-4.4	11015.1	10.9
2013	3204	8.5	3564.5	5.5	8249.8	6.7	3691.7	7.4	5045.8	5.5	11941.5	8.4
2014	3658.9	14.2	4460.8	25.1	9603.0	17.8	4083.7	16.4	5944.1	25.1	13686.7	14.6
2015	4108.1	12.3	3908.5	-12.4	9261.2	-13.3	4443.3	-3.6	5153.1	-12.4	13704.5	0.1
2016	4497.2	9.5	3745.4	-4.2	9407.0	-4.7	449.3	1.6	4909.8	-4.2	13816.3	0.8
2017	4716.2	4.9	3513.3	20.5	10266.0	13.0	4708.5	9.1	5549.1	20.5	14974.6	8.4
2018	4926.8	4.4	5371.8	19.0	114.4.1	16.7	5232.6	11.1	6477.3	19.0	16636.7	11.1

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2010-2018، النشرة الإحصائية لبنك الجزائر رقم 45 و46، 2019

*في البنوك، في الخزينة، وفي مركز الصكوك البريدية.

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

الشكل رقم (04): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2010-2018



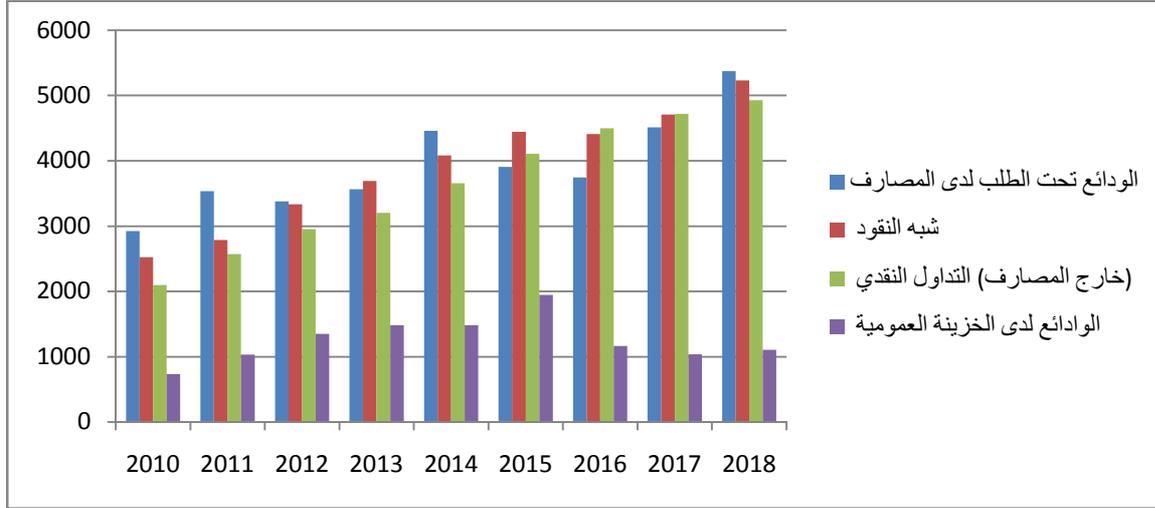
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال المعطيات المشار إليها في الجدول رقم (03) والشكل رقم (04) نلاحظ أن المجمع النقدي M2 قدر بقيمة 11941.51 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 11015.14 مليار دينار في نهاية 2012 حيث يخص تباطؤ وتيرة انخفاض معدله إلى 10.17% سنة المجمع النقدي 112 (خارج ودائع المحروقات) بسرعة وبوتيرة سداسية مقارنة بـ M2 بمفهومها الواسع، مؤكدا تراجع دور موارد قطاع المحروقات ضمن وسائل تدخل المصارف، وخلافا لسنتي 2015 و2016 أين لم تعرف الكتلة النقدية تزايد سوء بـ 0.1 و 0.8 على التوالي شهدت الأرصدة النقدية ارتفاعا في سنتي 2017 و 2018 بـ 8.3 و 11.1 على التوالي، كما شهدت الودائع تحت الطلب ارتفاعا قويا على مستوى المصارف حيث ارتفعت بـ 19.0% مقابل 11.1% فيما يخص الودائع لأجل وبـ 4.4 فيما يتعلق بتداول النقد الورقي، غير أن سبب الارتفاع القوي في الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف يعود بنسبة تقارب 65% إلى ودائع الشركة الوطنية للمحروقات والتي استفادت في أواخر 2017 من تسديد جزء من مشتقاتها على الخزينة العمومية (452 مليار دينار)، وبالتالي دون ودائع قطاع المحروقات بلغ التوسع النقدي 4.9% فقط.

يظهر الشكل التالي تطورات مكونات الكتلة النقدية خلال الفترة (2010_2018):

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

الشكل رقم (05): مكونات الكتلة النقدية 2010-2018



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر خلال الفترة 2010-2018.

يتضح من خلال لشكل السابق أن الارتفاع القوي للودائع تحت الطلب انعكس على مستوى المصارف بعد تراجعها بـ 4.7% في 2016 بازدياد المجمع النقدي 111 بما يقارب 9.0% (مقابل 1.6% ف 2016) وذلك رغم تقلص تزايد كل من التداول النقد الورقي الذي لم يرتفع سوى بـ 4.9% مقابل 9.5% سنة 2016، أما الودائع لدى الخزينة العمومية فقد عرفت مرة أخرى تسارعا في تراجعها بالغا 35.5% مقابل 24.6% في 2016، باستثناء الودائع تحت الطلب لقطاع المحروقات التي ازداد بنسبة 84.6% منتقلة من 690.3 مليار دينار عن نهاية 2017 إلى 1274.5 مليار دينار في نهاية 2018، ارتفعت الودائع تحت الطلب على مستوى المصارف بما فيها لدى بنك الجزائر بـ 17.2% بالنسبة للقطاع الخاص (المؤسسات والأسر)، في حين تقلصت الودائع تحت الطلب غير الموزعة حسب القطاع القانوني بـ 28.4، أما فيما يخص الودائع لأجل فقد عرفت من جهتها ارتفاعا ولو متواضعا نوعا ما بـ 11.1% مقابل 19% بالنسبة للودائع تحت الطلب باستثناء الودائع لأجل للشركة الوطنية للمحروقات قدر ارتفاع الودائع لأجل بـ 11.9% على أساس 22.4% بالنسبة لودائع القطاع الاقتصادي العمومي و 9.1% بالنسبة لودائع القطاع الخاص بحصة ضمن الودائع لأجل خارج المحروقات قدرها 76.3%.

2- مقابلات الكتلة النقدية:

تتكون مقابلات الكتلة النقدية من الأصول الخارجية الصافية، القروض المقدمة للاقتصاد والقروض المقدمة للدولة، إذ تشمل الأصول الخارجية الصافية العملة الصعبة الموجودة لدى الجهاز المصرفي، والتي يأتي مصدرها من: صادرات السلع والخدمات والمداخيل الصافية لرؤوس الأموال وتحويلات الأشخاص إلى الخارج في حين تمثل القروض المقدمة إلى الاقتصاد مجموع القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي إلى الأعوان الاقتصاديين المقيمين لمواجهة احتياجاتهم، أما القروض المقدمة إلى الدولة فإنها تشمل تسبيقات

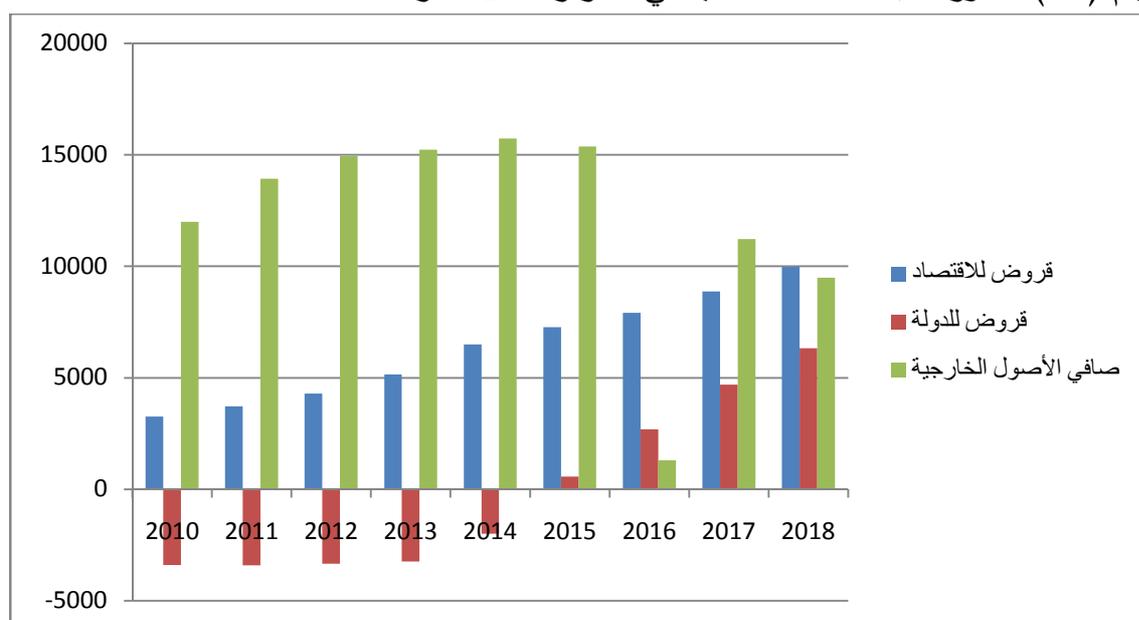
الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

البنك المركزي للجزيرة، الاكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية وودائع المؤسسات والأشخاص في حسابات الخزينة والجدول الموالي يوضح تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2010-2018):
الجدول رقم (11): تطور مقابلات الكتلة النقدية 2010-2018.

السنوات	صافي الأموال الخارجية	صافي القروض إلى الدولة	قروض إلى الاقتصاد	المجموع
2010	11996.5	-3392.9	3268.1	11871.7
2011	13922.4	-3406.6	3726.5	14242.3
2012	14940	-3334	4287.6	15793.6
2013	15225.2	-3235.4	5156.3	17146.1
2014	15734.5	-1992.3	6504.6	20246.8
2015	15375.4	567.5	7277.2	23220.1
2016	12596.1	2682.2	7909.9	23188.2
2017	11227.4	4691.9	8880	24799.3
2018	9485.6	6325.7	9976.6	25787.6

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر خلال الفترة (2010-2018) والشكل التالي يعكس معطيات الجدول أعلاه:

الشكل رقم (06): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول (11).

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019.

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

نلاحظ من الجدول (04) والشكل (06) أهم مقابيل للكتلة النقدية خلال الفترة (2010-2018) هو صافي الأصول الخارجية والتي عرفت زيادة مستمرة كل سنة، حيث بلغت ما يعادل 11996.5 مليار دج سنة 2010 وقد بلغت 13922.4 مليار دج سنة 2011 واستمرت في الزيادة سنتي 2012 و2013 لتصل إلى ما يعادل 14940 مليار دج سنة 2013، وترجع هذه الزيادة المسجلة في الأصول الصافية إلى ارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية، حيث بلغت 109.55 دولار سنة 2013 ثم سرعان ما انخفضت سنة 2014 إلى 91 دولار للبرميل وشكل هذا الانخفاض ابتداء من جوان 2014 واستمراره طوال سنة 2015 صدمة كبيرة على الاقتصاد حيث عرفت الأصول الخارجية تقلصا بنسبة 2.28% سنة 2015 لتشهد بعدها تقلصا قويا بنسبة 18.2% في 2016، وقد بلغت قيمتها 12596.1 سنة 2016، وفي السنوات الموالية استمرت في انخفاض تدريجي إلى أن بلغت 9485.6 مليار دج سنة 2018، أما بالعودة إلى صافي القروض المقدمة إلى الدولة عرفت ارتفاع وانخفاض تماشيا مع منهج التمويل فقد بلغت قيمتها -3392.9، -3406.6، -3334، -3235.4، مليار دج في السنوات 2010، 2011، 2012، 2013، على التوالي وهذا التناقص ملفت للانتباه حيث أصبحت قيمتها سالبة بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وتحسن الأوضاع الاقتصادية وتقليص دور الخزينة في تمويل عملية التنمية واستمر في التناقص إلى أن بلغ قيمة -1992.3 مليار دج سنة 2014، لكن مع بداية سنة 2015 ارتفعت القروض المقدمة للدولة حيث بلغت 567.5، ثم انتقلت من 2682.2 مليار دج سنة 2016 إلى 4691.9 مليار دج سنة 2017 وهذا تحت أثر انخفاض الموجودات في صافي حسابات الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر، التي انتقلت من 870.1 مليار دج في سنة 2016 إلى 24.8 مليار دج سنة 2017. على الرغم من انخفاض مستحقات المصارف على الدولة -6.6% ثم عاودت الارتفاع من جديد إلى أن بلغت 6325.7 سنة 2018، أما بالنسبة إلى القروض المقدمة إلى الاقتصاد باعتبارها المقابل الثاني للكتلة النقدية سجلت نمو كبير خلال الفترة 2010-2018 حيث انتقلت سنة 2010 من 3268.1 إلى 4287.6 مليار دج سنة 2012 ويفسر هذا التطور بالأثر الناجم عن استكمال برنامج إعادة هيكلة محافظ البنوك العمومية¹، وانطلاقا من 2013 الذي ازداد فيها حجم السيولة النقدية لدى البنوك عرفت القروض المقدمة للاقتصاد توسعا كبيرا حيث بلغت 6504.6 مليار دج سنة 2014 ثم واصلت القروض المقدمة للاقتصاد سيرورتها نحو الارتفاع، وهذا راجع إلى برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي التي تخللها تنشيط آليات التشغيل، ومنه كان لازم على البنوك تقديم قروض أكثر للاقتصاد، ثم بالرجوع إلى هيكل القروض حسب القطاع نجد أن الجزء الأكبر منها تم تخصيصه للقطاع الخاص من 2010 إلى 2018 حيث بلغ مجموع القروض سنة 2010، 3268.1 مليار دج منها 1600.6 مليار دج للقطاع الخاص و1485.2 مليار دج للقطاع العام، أما في سنة 2011 فقد بلغ مجموع القروض 3726.5 مليار دج منها 1983.5 مليار دج للقطاع الخاص و1742.2 مليار دج للقطاع العام وفي 2012 بلغ مجموع القروض إلى الاقتصاد حسب القطاع 4287.6 منها 2247 مليار دج للقطاع الخاص

¹التقارير السنوية لبنك الجزائر 2016-2017-2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

و2040.2 مليار دج للقطاع العام، كما بلغ مجموع القروض 5156.3 مليار دج في 2013 منها 2722 مليار دج للقطاع الخاص و 2434 مليار دج للقطاع العام، حيث بلغ مجموع القروض سنة 2014 6540.6 مليار دينار جزائري منها 3382.3 مليار دج للقطاع العام و3121.7 مليار دج للقطاع الخاص، وبلغ مجموع القروض 7277.2 في 2015، منها 3688.2 مليار دج للقطاع العام و3588.3 مليار دج للقطاع الخاص، أما بالنسبة لسنة 2016 فقد بلغ مجموع القروض المقدمة للاقتصاد حسب القطاع 7909.9 مليار دج منها 3957.1 مليار دج للقطاع الخاص و3952.2 مليار دج للقطاع العام، وبلغ مجموع القروض 8880 مليار دج في 2017، منها 4568.3 مليار دج للقطاع الخاص و4311.3 مليار دج للقطاع العام، في حين بلغ مجموع القروض إلى الاقتصاد حسب القطاع في سنة 2018، 9976.3 مليار دج منها 5032.2 مليار دج للقطاع الخاص و4943.6 مليار دج للقطاع العام، ومنه نلاحظ أن القروض المقدمة إلى الاقتصاد في تزايد مستمر¹.

المبحث الثالث: التنفيذ الفعلي للسياسة النقدية على ضوء وضعية سيولة الجهاز المصرفي

عرفت الفترة بين 2010 و2018 مرحلتين بالنسبة لوضعية سيولة الجهاز المصرفي، فالمرحلة الأولى هي مرحلة تزايد فائض السيولة على مستوى الجهاز المصرفي من 2010 إلى 2014، والمرحلة الثانية هي مرحلة انخفاض فائض السيولة على مستوى الجهاز المصرفي من 2015 إلى 2018 وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى كيفية تدخل السياسة النقدية في كل مرحلة من المرحلتين عن طريق بنك الجزائر باتباعه استراتيجيات معينة واستخدامه مختلف أدوات السياسة النقدية في حالة تزايد فائض السيولة وفي حالة انخفاض فائض السيولة.

المطلب الأول: حالة تزايد الفائض في السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري

سجل النظام المصرفي الجزائري المصرفي الجزائري منذ نهاية 2001 إلى غاية سنة 2014 فائضا في السيولة ولتشخيص فائض السيولة خلال هذه السنوات تم احتساب فائض السيولة وفق العلاقة التالية²:

فائض السيولة = الودائع - القروض

الجدول رقم (12): تطور الودائع، القروض، وفائض السيولة لدى المصارف الجزائرية (المبالغ بالمليار دج)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الودائع	5819.1	6733	7235.8	7787.4	9117.5
القروض	3266.7	3724.7	4296.4	5154.5	6502.9
فائض السيولة	2552.40	3008.30	2939.40	2632.90	2614.60

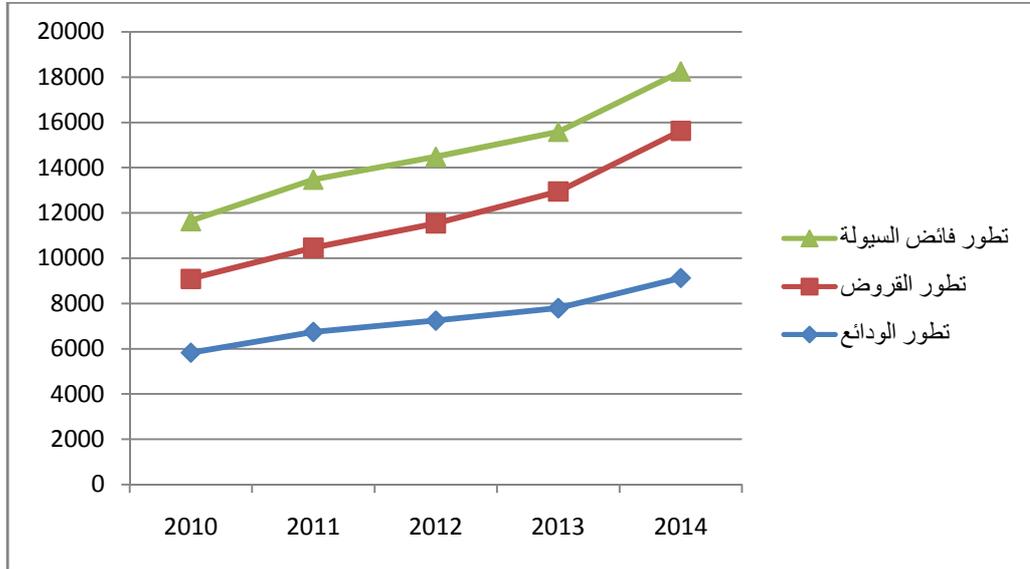
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر للفترة (2010-2014).

¹التقارير السنوية لبنك الجزائر، مرجع سبق ذكره.

² حسن بن العاربية وعبد السلام بلبالي، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال فترة (2000-2014)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 26، 2021، ص94.

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

الشكل رقم (07): تطور الودائع، القروض، وفائض السيولة في المصارف الجزائرية خلال الفترة (2010-2014).



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (12).

إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية اعتباراً من نهاية 2001 قد أدى ببنك الجزائر لتعزيز الوسائل الغير مباشرة للسيالة النقدية بشكل خاص، وهي تشمل دائماً أدوات إعادة التمويل، وهي أدوات تسمح بضخ السيولة ولكون هذه الأخيرة عديمة النشاط منذ أواخر سنة 2001 نظراً لوضعية فائض السيولة فقد اضطر بنك الجزائر ابتداءً من شهر أفريل 2002 باللجوء إلى استعمال أدوات جديدة للسياسة النقدية لامتناس السيولة والذي أصبح هيكلية، وتتمثل هذه الأدوات الجديدة في:

- أداة استرجاع السيولة؛

- تسهيلة الودائع المغلة للفائدة؛

- الاحتياطي الاجباري؛

1- أداة استرجاع السيولة:

هي تقنية استحدثها بنك الجزائر سنة 2002 لسحب الفائض من السيولة لفترات تدوم من 7 أيام إلى غاية ستة أشهر.

أ- استرجاع السيولة لمدة 7 أيام: عرفت هذه العملية دوراً مهماً كأداة ناشطة في إدارة السياسة النقدية في الفترة (2010-2014)، وعرفت هذه العملية تعديلات من زاوية التدفقات والقوائم وكذلك من زاوية معدلات الفائدة المطبقة في هذا المجال، حيث حافظ بنك الجزائر على نفس المستوى من التدخل في السوق النقدية بواسطة استرجاع السيولة لمدة 7 أيام، حيث بلغت الفائدة 0.75% خلال هذه الفترة، وقد تم التخلي عن هذه الآلية سنة 2017¹.

¹التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013، ص174.

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

ب- استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر: عرفت هذه العملية أيضا دورا مهما كأداة ناشطة في إدارة السياسة النقدية في السنوات (2010 حتى سنة 2014) حيث تسمح الاسترجاعات بثلاثة أشهر بامتصاص الأموال القابلة للاقراض في السوق النقدية بين المصارف التي تعتبر مستقرة نسبيا، وحافظ بنك الجزائر على نفس المستوى من التدخل في استرجاع السيولة خلال هذه الفترة بمعدل فائدة 1.25% ليتوقف بعدها عن الاستعانة بهذه الآلية في امتصاص السيولة ويكتفي بآلية استرجاع السيولة لمدة 7 أيام.

ج- استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر: قام بنك الجزائر بإدخال آلية جديدة للسياسة النقدية مع بداية سنة 2013 وهي استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر بمعدل فائدة قدره 1.5% وذلك بهدف امتصاص أكثر للسيولة المستقرة للمصارف ومن ثم تسيير أحسن لفائض السيولة، وبموجب هذه الآلية يعلن بنك الجزائر عن رغبته في امتصاص السيولة عن طريق المناقصة، ويعرض المبلغ المراد سحبه بمعدل فائدة يحدده بنك الجزائر والذي بقي ثابتا خلال الفترة التي تلت 2013 بمعدل 1.5%، حيث تعتبر آلية امتصاص السيولة عنصرا هاما لتنظيم سيولة السوق النقدية والتحكم في المعروض النقدي وقصد تمكين المصارف من الحصول على موارد قابلة للاقراض عمل بنك الجزائر على التخلي التدريجي لعمليات امتصاص السيولة سنة 2016¹.

الجدول رقم (13): يمثل معدل الفائدة في اطار استرجاع السيولة لمدة (7 أيام، 3 أشهر، 6 أشهر)

المبالغ: مليار دينار جزائري

2014	2013	2012	2011	2010	عملية استرجاع السيولة
0.75	0.75	0.75	0.75	0.75	معدل استرجاع السيولة لـ 7 أيام
1.25	1.25	1.25	1.25	1.25	معدل استرجاع السيولة لـ 3 أشهر
1.50	1.50	—	—	—	معدل استرجاع السيولة لـ 6 أشهر
1350	1350	1350	1100	1100	مبالغ السيولة التي يتم امتصاصها بأداة استرجاع السيولة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 42، جوان 2018، ص 17

2- تسهيلة الودائع المغلة للفائدة:

عرفت التسهيلة الدائمة للودائع المغلة للفائدة التي تعد كعملية ضبط دقيق تستعمل بمبادرة من المصارف، ازدياد في دورها كأداة ناشطة في السياسة النقدية خلال السنوات من 2010 إلى 2015 وهذا ما يتماشى مع وضعية الفائض في السيولة المصرفية.

¹ حسين بن العارية وعبد السلام بلبالي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

الجدول رقم (14): تطور معدل تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة خلال الفترة (2010-2018)

المبالغ: بالمليار دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل الودائع المغلة للفائدة	%3	%3	%3	%3	%3	%3	00	00	00
مبالغ السيولة التي تم امتصاصها بأداة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة	1016	1258	1739.9	479.9	468.6	/	00	00	00

المصدر: إعداد الطالبين بالاعتماد على النشرات الإحصائية الثلاثية لبك الجزائر في الفترة (2010_2018) يبين الجدول أن معدل تسهيلات الودائع المغلة للفائدة استقر عند 3% للسنوات (2010 حتى 2015) حيث بلغت الحصة النسبية لأداة الوديعة المغلة للفائدة في تخفيض فائض السيولة بنسبة 44.2% في ديسمبر 2011 مقابل 42.9% في نهاية جوان 2011 بينما بلغت 39.9% في ديسمبر 2010 مقابل 33.4% في جوان 2010، كما قدرت الحصة النسبية لأداة الوديعة المغلة للفائدة في تخفيض فائض السيولة بنسبة 38.3% في ديسمبر 2012 مقابل 29.2% في نهاية جوان 2012، بينما بلغت 51.3% في مارس 2012 و 53.3% في ديسمبر 2012 واستقرت تسهيلات الودائع إلى مستوى متوسط سنوي بلغ 461 مليار دينار في 2013، مقابل 834 مليار دينار سنة 2012، أي بانخفاض معتبر قدره 44.7%، في حين انخفض لجوء المصارف إلى تسهيلات الودائع لدى بنك الجزائر بقوة ابتداء من شهر ماي 2013. ونقلص دور هذه الآلية مع لجوء بنك الجزائر إلى امتصاص فائض السيولة باعتماد أدوات استرجاع السيولة لمدة 7 أيام و 3 أشهر و 6 أشهر، فضلا عن رفعه لمعدل الاحتياطي الإجباري الأدنى.

3- الاحتياطي الإجباري:

تؤدي آلية الاحتياطي الإجباري دورا مهما في التحكم في السيولة المصرفية من خلال تجميد جزء من الودائع التي تحصلت عليها المصارف في حساب لدى البنك المركزي، وتعتمد آليتها على رفع نسبة الاحتياطي في الحالات التي يزيد فيها البنك المركزي تقليص العرض النقدي، ويمكن توضيح تطور معدل الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال مرحلة فائض السيولة من خلال الجدول الآتي¹:

¹ التقارير السنوية لبنك الجزائر 2010-2014، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

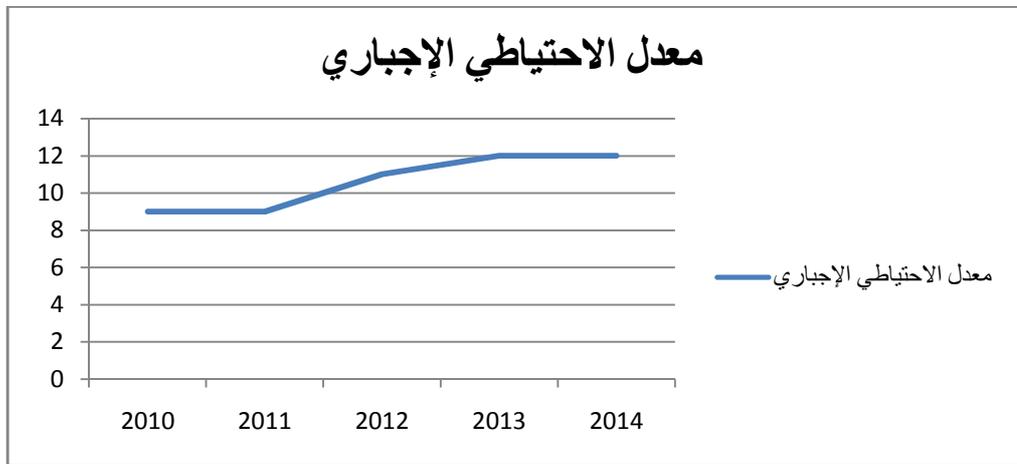
الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

الجدول رقم (15): يمثل تطور معدل الاحتياطي الاجباري خلال مرحلة فائض السيولة (معدل الاقتطاع). المبالغ: مليار دينار جزائري.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الاحتياطي الإجباري	9	9	11	12	12
السيولة التي تم امتصاصها بواسطة الاحتياطي الإجباري	494.13	569.86	754.1	891.38	1023.96

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر الفترة (2010-2014)

الشكل رقم (08): تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال مرحلة فائض السيولة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (08).

يحدد النظام رقم 04-02 المؤرخ في 4 مارس 2004 المحدد لشروط تكوين الاحتياطات الاجبارية الدنيا للمبادئ العامة والمحتملة في تحديد الهيئات الملزمة بتشكيل الاحتياطات الاجبارية أي المصارف، والمعدل الأقصى لهذه الاحتياطات والقاعدة التي تحسب عليها أي الودائع بالدينار وفترة تكوين الاحتياطات. وبلغت نسبة الاحتياطي الإجباري خلال 2010 ، 9% و بقيت ثابتة إلى سنة 2011 وتواصل ارتفاع نسبة الاحتياطي في السنة الموالية 2012 حيث بلغ 11% وبقي ثابتا خلال الفترة (2013-2014)، حيث بلغ 12% ورفع معدل الاحتياطي الإجباري منذ 2010 إلى غاية 2014 يعتبر تشديدا من السلطات النقدية على فعالية هذه الوسيلة في التأثير على سيولة المصارف من خلال الرفع التدريجي من نسبة الاحتياطي القانوني الإجباري¹.

المطلب الثاني: حالة انخفاض الفائض في السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري

سجل النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2015-2018) تراجع في فائض السيولة، ولتشخيص تراجع الفائض في السيولة خلال هذه السنوات ثم احتساب فائض السيولة وفق العلاقة التالية²:

فائض السيولة = الودائع - القروض

¹ التقارير السنوية لبنك الجزائر 2010-2014، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

² حسين بن العارية وعبد السلام بلبالي، مرجع سبق ذكره، ص94.

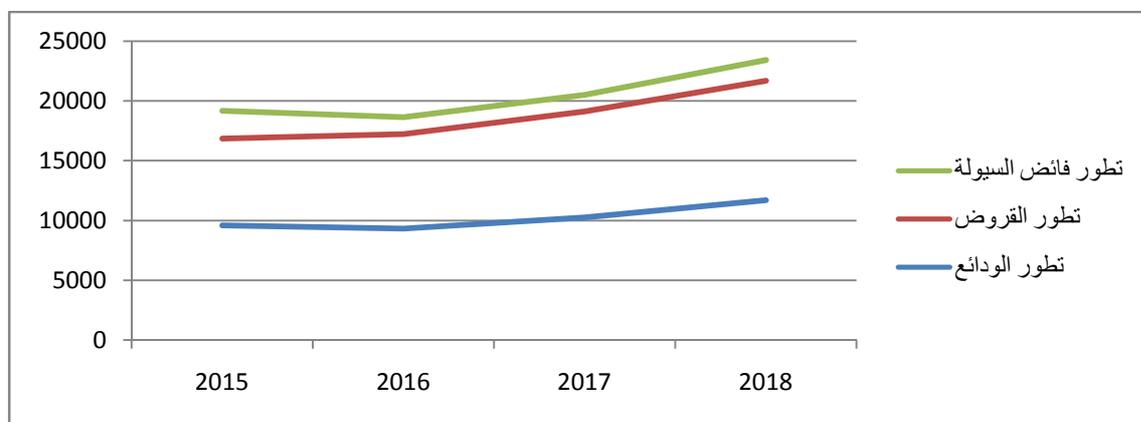
الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

الجدول رقم (16): تطور الودائع، القروض، وفائض السيولة في المصارف الجزائرية المبالغ: مليار دينار

السنوات	2015	2016	2017	2018
الودائع	9575.7	9319.1	10257.7	11709.9
القروض	7277.2	7909.9	8880	9976.3
فائض السيولة	2302.5	1409.2	1377.7	1733.6

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، الفترة (2015-2018)

الشكل رقم (09): تطور الودائع، قروض، وفائض السيولة في المصارف الجزائرية خلال الفترة 2015-2018



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (16).

تميزت المرحلة الثانية من فترة دراستنا والتي كانت بين سنة 2015-2018 بتراجع في السيولة المصرفية حيث شهدت انخفاض حاد في فائض السيولة النقدية في البنوك، حيث بلغت 1833 مليار دينار سنة 2015، ثم 821 مليار دينار جزائري سنة 2016، ثم 512 مليار دينار جزائري إلى غاية سبتمبر 2017 وبداية سنة 2018 ويسمح تحليل العوامل المستقلة للسيولة المصرفية بفهمها تطورها (توجهها نحو الانخفاض) في السنوات 2015 إلى 2018 من خلال¹:

- تقلصت الموجودات الخارجية الصافية AEN: الاحتياطات المعبر عنها بالدينار 18.1% منتقلة من 15375.4 مليار دينار في 2015 إلى 12596 مليار دج في 2016.

- وتقلصت بـ 10.9% أي من 12596 مليار دج في سنة 2016 إلى 11227.4 مليار دج في 2017 وتقلصت الموجودات الخارجية الصافية بـ 15.5% منتقلة من 11227.4 مليار دج في 2017 إلى 9485.6 مليار دج في 2018، في حين وبسبب العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات كان التغير في السيولة

¹التقارير السنوية لبنك الجزائر 2013-2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

- المصرفية سالبا بما يعادل 32.9 مليار في 2015 و 26.03 مليار دج في سنة 2016 و 21.94 مليار دولار بالدينار سنة 2017 و 15.82 مليار دولار بالدينار سنة 2018.
- تم تعويض جزء من هذا التقلص في السيولة المصرفية بالتغير السلبي لودائع الخزينة العمومية بعد تخصيص 2277.4 مليار دينار من صندوق ضبط الإيرادات سنة 2015 و 1318.2 مليار دينار سنة 2016.
- تزايد التداول النقدي خارج بنك الجزائر في 2015 بمبلغ 449.2 مليار دينار، وهو ما يمثل عاملا مستقلا لاقتطاع السيولة من النظام المصرفي.
- كما تزايد التداول النقدي خارج بنك الجزائر في 2016 بمبلغ 389.1 مليار دينار نتيجة لتحول الودائع إلى نقد ورقي وتزايد أيضا بـ 219.7 مليار دينار سنة 2017 وبـ 209.9 مليار دينار سنة 2018 وهذا بسبب تحول الودائع إلى نقود متداولة.
- في 2015 و 2016 والعشرة أشهر الأولى من 2017 وبموجب العوامل المستقلة كان الانخفاض في السيولة المصرفية أكثر مدة من الارتفاعات المرتبطة بمنح السيولة الناتجة عن تمويل عجوزات الخزينة العمومية من خلال الاقتطاعات من صافي ادخار الدولة (صندوق ضبط الإيرادات).
- وأمام الاتجاه التنازلي لفائض السيولة المصرفية، كون المبالغ المتسببة في اقتطاع السيولة أصبحت تفوق المبالغ المساهمة في زيادتها قام بنك الجزائر بـ:
- وقف عمليات استرجاع السيولة بعد قيامه بالتخفيض التدريجي لاعتبات الامتصاص، وألغى مكافأة عمليات تسهيلية الإيداع مما حفز المصارف بطرح فوائضها من الموارد لدى السوق النقدية ما بين المصارف.
- خفض معدل الاحتياطات الاجبارية من 12% إلى 4% سنة 2017.
- كما قام بنك الجزائر بإعادة تنشيط أداتين من أدوات السياسة النقدية والتي تتمثل في إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة والتي سنتطرق إليها بالتفصيل.
- وابتداء من شهر نوفمبر من سنة 2017 وفي سنة 2018 وبموجب قانون النقد والقرض 17-10 الصادر في 11 أكتوبر 2017 يتم الأمر 03-11 والصادر في الجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12 أكتوبر دخلت صيغة التمويل الغير التقليدي حيز التطبيق في الجزائر¹.

1- إعادة الخصم:

تم في سنة 2016 إعادة تنشيط عمليات إعادة خصم السندات الخاصة والعمومية وذلك بخفض معدل إعادة الخصم مثلما موضح في الجدول الموالي:

¹التقارير السنوية لبنك الجزائر 2013-2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

الجدول (17): تطور معدل إعادة الخصم ما بين 2015 - 2018

السنة	2015	2016	2017	2018
معدل إعادة الخصم %	4	3.5	3.75	3.75

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر العدد 4. ديسمبر 2017، ص17.

يلاحظ من خلال الجدول (09) أنه تم خفض معدل إعادة الخصم في 2016 من 4% إلى 3.5% وهذا من أجل المحاولة في الحد والتضييق على حجم الائتمان، ويظهر أثر هذه الأداة من خلال السيطرة على حجم الودائع وقدرة المصارف على خلق الائتمان من جهة ثانية الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى البنك المركزي لتمويل المشروعات عن طريق أداة إعادة الخصم وتمويل الجهاز المصرفي، وعاد معدل الخصم للارتفاع نسبيا مسجلا نسبة 3.75% خلال سنتي 2017 و 2018 على التوالي:

2- عمليات السوق المفتوحة:

في وقت تميز بالحاجة إلى السيولة، وبموجب العوامل المستقلة كانت مبالغ اقتطاع السيولة تفوق مبالغ منح السيولة في ظل هذه الظروف وبعد إعادة تفعيل لمدة محددة عمليات إعادة الخصم في أوت 2016 قام بنك الجزائر في مارس 2017 بإعادة إدراج عمليات السوق المفتوحة لمنح السيولة بتاريخ استحقاق مختلفة مع جعل معدل الفائدة للعمليات لـ (07) أيام القناة الرئيسية في إدارة السياسة النقدية (المعدل التوجيهي).

وسمحت عمليات منح السيولة هذه والتي بلغت قيمتها 595.6 مليار دينار في أكتوبر 2017 باحتواء الانخفاض القوي في السيولة المصرفية والحفاظ عليها إلى غاية هذا التاريخ، عند مستوى يتلاءم مع نمو القروض الموجهة للاقتصاد الذي بلغ 12.3% في 2017 مقابل 8.7% في 2016 تجسدت عمليات السياسة النقدية هذه من خلال استقرار الاحتياطات الحرة للمصارف التي انتقلت من 221.9 مليار دينار في نهاية 2016 إلى 233.6 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2017.

ومن خلال دعم هذه العمليات بالتسيير التوقعي للسيولة المصرفية لبنك الجزائر وبمنح المبالغ المناسبة من الموارد للمصارف ترجمت هذه العمليات من خلال¹:

أولاً: استمرار ارتفاع الطلب على الأموال القابلة للاقراض على مستوى السوق النقدية البنينية للمصارف، حيث بلغ الحجم المتداول بتاريخ استحقاق مختلفة بمتوسط شهري في أكتوبر 2017، 51.1 مليار دينار في السوق على أساس يومي و 20.8 مليار دينار في السوق لأجل مقابل على التوالي 37.2 مليار دينار و 19.5 مليار دينار في 2016.

ثانياً: ارتفاع معدلات الفائدة المتوسطة المرجحة للعمليات البنينية للمصارف للأجل التي ارتفعت لتتراوح بين 1.42798% و 4.37481% بينما كانت تتراوح في 2016 بين 0.70873% و 2.45120%.

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص130.

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

الجدول رقم (18): يوضح معدل عمليات السوق المفتوحة خلال (2015-2018)

السنوات	معدل عمليات السوق المفتوحة لمدة 7 أيام	معدل عمليات السوق المفتوحة لمدة 3 أشهر	معدل عمليات السوق المفتوحة لمدة 6 أشهر	معدل عمليات السوق المفتوحة لمدة 12 شهر
2015	-	-	-	-
2016	-	-	-	-
2017	3.5	3.5	3.5	3.5
2018	3.5	-	-	-

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 56 ديسمبر 2021.

الجدول رقم (10) يوضح أن معدلات عمليات السوق المفتوحة لمختلف الفترات لمدة 7 أيام ولمدة 3 أشهر ولمدة 6 أشهر ولمدة 12 شهر، بلغت قيمتها 3.5% سنة 2017 لتبقى نفس النسبة في سنة 2018 بخصوص عمليات السوق المفتوحة لمدة 7 أيام، ونتيجة ارتفاع مستوى السيولة المصرفية بواقع 1380.6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017 قام البنك الجزائري بتعليق عمليات منح السيولة في ديسمبر 2017 (انخفاض قيمة إعادة التمويل إلى 4 مليار دينار في شهر نوفمبر)، وحسب تطور السيولة المصرفية يضع بنك الجزائر الأدوات المناسبة للسياسة النقدية لامتصاص فوائض السيولة.

3- صيغة التمويل غير التقليدي:

دخلت صيغة التمويل غير التقليدي حيز التطبيق بعد تعديل قانون النقد والقروض 90-10 بموجب القانون رقم 17-10 الصادر في 11 أكتوبر 2017 يتم الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 والصادر في الجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12 أكتوبر 2017 وجوهر التعديل الذي مس قانون النقد والقرض يظهر جليا من خلال إدراج المادة 45 مكرر والتي تنص على أنه "بغض النظر عن كل حكم مخالف يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة 5 خمس سنوات بشراء مباشر عن الخزينة للسندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخزينة.

- تمويل الدين العمومي الداخلي.

- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار¹.

ابتداء من شهر نوفمبر من سنة 2017 وفي سنة 2018 وفي ظرف تميز بانخفاض عجز رصيد ميزان المدفوعات خلال سنة 2018، أدى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي من خلال الشراء المباشر من طرف بنك الجزائر لسندات الخزينة العمومية لتغطية حاجياتها من التمويل (2185 مليار دينار في 2017 و 3371.2

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، مرجع سبق ذكره، ص 132.

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

مليار دينار في 2018)، طبقا لأحكام المادة 45 مكرر من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم إلى ارتفاع مستوى السيولة المصرفية بواقع 1557.6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2018 مقابل 482.4 مليار دينار في نهاية أكتوبر 2017 و1380.6 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2017، أدى تبني صيغة التمويل غير التقليدي لتمويل عجز الميزانية العامة إلى تعزيز سيولة الجهاز المصرفي عبر عملياته مع الخزينة (مدفوعات من الخزينة لصالح زبائن المصارف عبر الجهاز المصرفي).

وأمام ارتفاع السيولة المصرفية المسجل خلال الثلاثي الأول من سنة 2017 توقف بنك الجزائر عن عمليات الضخ ووضع قيد التنفيذ الأدوات المناسبة للسيالة النقدية لإعادة امتصاص السيولة الناجمة عن التمويل النقدي وهذا من خلال إعادة تفعيل عمليات السوق المفتوحة لاسترجاع السيولة المتعددة الأطراف لسبعة أيام في جانفي 2018، وعمليات استرجاع السيولة ثنائية الأطراف لشهر واحد في ماي 2018، ومراجعة نسبة الاحتياطات الإلزامية نحو الارتفاع من 4% إلى 8% في جانفي، ومن 8% إلى 10% في جوان¹.

سمحت إدارة السياسة النقدية هذه بالحفاظ على ديناميكية المعاملات على مستوى السوق النقدية ما بين المصارف وبذلك الحفاظ على ديمومة إرساء معدلات الفائدة لهذه السوق على معدل فائدة التوجيهي بغية جعل معدل الفائدة للعمليات لسبعة أيام، الأداة الرئيسية لإدارة السيالة النقدية.

تجسدت عمليات السياسة النقدية هذه في تراجع ملحوظ للاحتياطات الحرة للمصارف التي انتقلت من 996 مليار دينار في نهاية 2017 إلى 204 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2018.

بالمثل مدعومة بالتسيير الاستراتيجي لسيولة المصرفية لبنك الجزائر وبامتصاص المبالغ المناسبة من سيولة المصارف، سمحت هذه العمليات (أولا) بالحفاظ على ديمومة ديناميكية العرض والطلب على الأموال القابلة للإقراض على مستوى السوق النقدية البنينة للمصارف حيث بلغ الحجم المتداول بتواريخ استحقاق مختلفة بمتوسط شهري في ديسمبر 2018، 28.5 مليار دينار في السوق على أساس يومي و 20.3 مليار دينار في السوق لأجل مقابل 45.2 مليار دينار و 21.4 مليار دينار في 2017 على التوالي، و(ثانيا) بارتفاع معدلات الفائدة المتوسطة المرجحة للعمليات البنينة للمصارف لأجل التي ارتفعت بمعدلات تتراوح ما بين 1.90% و 4.33% بينما كانت تتراوح في 2017 بين 1.43% و 3.45%. من الجانب الآخر للسوق النقدية وعلى عكس سنة 2017 تم تسجيل تقلصا ب 30.2% في قائم سندات الدولة المصدرة عن طريق المناقصة حيث انتقل هذا القائم من 1409.6 مليار دينار في 2017 إلى 983.3 مليار دينار في نهاية 2018².

¹ التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019، ص ص 141-142.

² نفس المرجع، ص 143.

الفصل الثالث: دراسة لدور السياسة النقدية في تسيير السيولة على مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لفترة (2010-2018)

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل الذي تناولنا فيه كل ما يتعلق بالعلاقة بين السياسة النقدية والسيولة المصرفية توصلنا إلى أن معالم السياسة النقدية أصبحت واضحة حيث يقوم البنك المركزي باستخدام مختلف الآليات والمتمثلة في أدوات السياسة النقدية لمواجهة فائض أو عجز السيولة الذي ميز الجهاز المصرفي. ففي ظل تزايد السيولة على مستوى الجهاز المصرفي قام بنك الجزائر بامتصاص الفائض عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية وهي أداة الاحتياطي الاجباري وأداة استرجاع السيولة، وتسهيلات الوديعة المغلة بالفائدة وفي ظل انخفاض فائض السيولة على مستوى الجهاز المصرفي قام بنك الجزائر بمحاولة منح السيولة باستحداث أو تفعيل أدوات جديدة للسياسة النقدية تمثلت في إعادة تفعيل أداة إعادة الخصم وأداة السوق المفتوحة والانتقال إلى أداة جديدة تتمثل في التمويل الغير التقليدي.



خاتمة

من خلال الدراسة لموضوع أثر السياسة النقدية على سيولة الجهاز المصرفي الجزائري توصلنا إلى أن أدوات السياسة النقدية لها دور فعال في تسيير سيولة الجهاز المصرفي. فالسياسة النقدية تعتبر إحدى أهم مكونات السياسة الاقتصادية. إذ تتعدى تأثيراتها السياسات الأخرى لما توفره من سيولة لازمة للاقتصاد، إضافة إلى مساهماتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية مثل التحكم في معدلات التضخم واستقرار أسعار الصرف.

تستعمل السياسة النقدية أدواتها لتحقيق الأهداف المرجوة، حيث تتكون من الأدوات الكمية والتي تستخدم قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع ما، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا، وأدوات نوعية تعتمد على استخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على طلب وعرض النقود.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن بنك الجزائر يعتمد على الأدوات الكمية في ذلك على أداة الاحتياطي القانوني إلى جانب الأدوات الحديثة كأداة استرجاع السيولة وتسهيله الوديعة المغلة بالفائدة الأمر الذي جعله يتحكم بشكل فعلي في فائض السيولة، وعليه يمكن القول أن السياسة النقدية لها أثر فعال على سيولة الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018).

ويمكننا أن نستخلص من دراستنا هذه ومن خلال بحثنا المستمر الإجابة على الفرضيات المطروحة واستخلاص النتائج والتوصيات المقترحة وآفاق البحث في النقاط التالية:

اختبار الفرضيات:

1- الفرضية الأولى محققة، فالسياسة النقدية مجموعة إجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتحكم في المعروض النقدي بهدف الحفاظ على القوة الشرائية ولمعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة

2- الفرضية الثانية محققة، فالسيولة المصرفية هي قدرة المصارف على مواجهة التزاماتها المالية التي تتكون بشكل رئيسي وكبير في تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان أي القروض بتلبية حاجات المجتمع.

3- الفرضية الثالثة محققة، فالجهاز المصرفي هو مجموعة المصارف العاملة في بلد ما وأهم ما يميزه عن غيره كيفية توزيع فروع المصارف في بلد ما، وكذلك ملكية هذه المصارف ودمجها وتوحيدها.

4- الفرضية الرابعة محققة، فالبنك المركزي الجزائري يقوم باستخدام مختلف الآليات والمتمثلة في أدوات السياسة النقدية أساسا لمواجهة فائض السيولة، ومن بين نتائج تطبيق أدوات السياسة النقدية على السيولة المصرفية هي امتصاص الفائض منها وإعادة تمويل الجهاز المصرفي الذي يعاني من تراجع فائض السيولة والذي يتحول فيها الجهاز المصرفي الذي يعاني من تراجع فائض السيولة والذي يتحول فيها الجهاز المصرفي من مقرض للسيولة إلى مقرض لها.

نتائج الدراسة: إن أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث هي:

- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع بغرض إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة في الاقتصاد والتأثير عليها وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تهدف إليها الحكومة.

- السيولة تعني قدرة المصرف على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة، ولهذا تلجأ البنوك إلى العديد من الأدوات التي تساعدها على تحقيق المرونة في إدارتها لسيولة النقدية.

- الجهاز المصرفي الجزائري يتكون من مصارف عمومية وأخرى خاصة بالإضافة إلى مؤسسات مالية تنتزع مختلف وكالاتها على الكمية والنوعية لمواجهة حالة تزايد الفائض في السيولة وحالة تراجع الفائض في السيولة المصرفية.

قامت السياسة النقدية بامتصاص السيولة عن طريق الأدوات الكمية المتمثلة في معدل الاحتياطي الإجمالي وسعر السياسة النقدية بضخ السيولة عن طريق أدوات حديثة للسياسة النقدية تمثلت في استرجاع السيولة وتسهيله الودائع المغلة للفائدة.

التوصيات المقترحة:

بعد الدراسة التي قمنا بها حول أثر السياسة النقدية على سيولة الجهاز المصرفي الجزائري، يمكن وضع بعض التوصيات:

- مواصلة العمل على تعزيز استقلالية البنك المركزي ليمارس سياسته النقدية بصورة فعلية.
- نشر الوعي البنكي لدى الجمهور بهدف استقطاب أكبر قدر ممكن من الودائع.
- جعل التحكم في وتيرة السيولة المصرفية وضبطها من الأهداف الأساسية للسياسة النقدية.
- تنويع أدوات السياسة النقدية وإعادة تفعيل الأدوات التي لم تعد قيد الاستعمال.
- يجب على المصارف أن تتعامل مع السيولة بحذر إذ أن زيادتها بشكل كبير يؤدي إلى انخفاض نسبة توظيف الأموال ونقصانها بشكل كبير يؤدي إلى التعرض لمشاكل العسر المالي وعدم القدرة على مواجهة متطلباتها المالية.

آفاق الدراسة:

إن وصولنا إلى هذه النتائج والتوصيات السابقة تجعلنا نقف أمام أسئلة أخرى لتأثير السياسة النقدية على سيولة الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2010-2018 وهذا يحتاج إلى دراسات وبحوث أخرى ومنه سنحاول طرح إشكاليات لمواضيع لاحقة أخرى وهي:

- إشكالية فائض السيولة المصرفية والأدوات المناسبة لامتصاصه.
- فعالية ضبط السيولة لدى الجهاز المصرفي الجزائري.
- فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية لدى المصارف الجزائرية.



الكتب:

- 1- أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1998.
- 2- أحمد جامع، التحليل الاقتصادي الكلي، دار الثقافة الجامعية، القاهرة، 1990.
- 3- أحمد زهير شامية، اقتصاديات النقود والمصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 4- أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك بين تقليدية الماضي والكترونية المستقبل، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007.
- 5- أسامة كامل وعبد الغني حامد، النقود والبنوك، دار الوفاء لندنيا الطباعة، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 6- أسامة كامل، النقود والبنوك، الورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2002.
- 7- أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.
- 8- باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة عبد اللطيف منصور وآخرون، دار المريخ للنشر، السعودية.
- 9- جمال لعمارة، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 10- جميل سالم الزيدانين، أساسيات في الجهاز المصرفي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 1999.
- 11- حسن جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي واداري، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- 12- رضا صاحب أبو أحمد حامد آل علي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان الأردن، 2002.
- 13- زياد رمضان ومحفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000.
- 14- زينب عوض الله و أسامة أحمد القومي، اقتصاديات النقود والمال، الدار الجامعية، بيروت، 1994.
- 15- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2005.
- 16- شاكرا القزويني، محاضرات في اقتصاديات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 17- صبحي نادر سي قريصة ومحمد العقاد، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
- 18- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2005.
- 19- عبد الغفار الحنفي و رسمية زكي قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية (البنوك وشركات التأمين والبورصات وصناديق الاستثمار)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 20- عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، إدارة البنوك وتطبيقاتها، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
- 21- عبد الله الطاهر وموفق عبد الجليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، الطبعة الثانية، 2006.

- 22- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2006.
- 23- علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012.
- 24- فلاح حسين الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل علمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003.
- 25- قريصة صبحي نادريس والعقاد مدحت محمد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.
- 26- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
- 27- محمد نجار الصانع، دراسة تحليلية للسيولة المصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2002.
- 28- مصطفى رشيد شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للنشر، القاهرة، 1985.
- 29- نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1994.
- 30- وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، الطبعة 1، لبنان، 2000.
- 31- يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول النامية، دار التعليم الجامعي، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2015.
- الجرائد والمجلات:**
- 1- حسن بن العارية وعبد السلام بلبالي، تحليل فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال فترة (2000-2014)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 26، 2021.
- 2- سليمان الحبيب، البنوك التجارية وسيط بين المودعين والمقترضين لخدمة الاقتصاد، مقال منشور على جريدة الرياض، العدد 17432، 16 مارس 2016.
- 3- وهيبه رجراج، إدارة السيولة المصرفية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد 05، 2014.
- الأطروحات، الرسائل و المذكرات:**
- **الأطروحات والرسائل:**
- 1- بلعزوز علي، أثر تغيير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية "حالة الجزائر"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004.
- 2- بن لدغم فتحي، ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك مالية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011-2012.

- 3- بن نافلة نظيرة، تقييم السياسة النقدية في الجزائر دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1980_2014، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017_2018.
- 4- الرفيعي وافتخار محمد مناجي، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع إشارة تطبيقية للعراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2007.
- 5- قويدر عياش، إصلاح السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.
- 6- محمد وسيم طعمة، دور السياسة النقدية في ظل الصيرفة الإسلامية، رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2011-2012.

- المذكرات:

- 1- سليمان و داد وكربوش ندى، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة جيجل، 2020-2021.
- 2- صيود سهام، تأثير السياسة النقدية على سيولة البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012_2013.
- 3- غديوي يمينة، دور أدوات السياسة النقدية في تحقيقها السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018-2019.
- 4- فلة بوكروس وعائشة شعلال، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم، مذكرة ماستر غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 2013.
- 5- نادية عاشور، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013_2014.
- 6- نش آية، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة (201-2020)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بني مهيدي، أم البواقي، 2020_2021.

التقارير:

- 1- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011.
- 2- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2011، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، اكتوبر 2012.
- 3- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2013.

- 4- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.
 - 5- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.
 - 6- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2017.
 - 7- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.
 - 8- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2018، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ديسمبر 2019.
- التشريعات القانونية والمراسيم:

- 1- النظام 02_04 المؤرخ في 04 مارس 2004، الجريدة الرسمية، العدد 27، سنة 2004.
 - 2- النظام 02_09 المؤرخ في 26 ماي 2009، الجريدة الرسمية، العدد 53، سنة 2009.
 - 3- النظام 03_16 المؤرخ في 28 جوان 2016، الجريدة الرسمية، العدد 56، سنة 2016.
- المواقع الإلكترونية:

1- من الموقع: www.bank-of-algeria.dz.

2- من الموقع: <http://maghrebleasingalgerie.com>

3- من الموقع: read-opensooq.com

4- من الموقع: WWW.TRUST-banque.com

5- من الموقع: <http://alsalamalgeria.com>

6- من الموقع: <http://www.societegenerale.dz>

7- من الموقع: <http://www.tauk-abc.com>

8- من الموقع: www.ag-bank.com

9- من الموقع: www.arab-bank.dz

10- من الموقع: www.arableasing-dz.com

11- من الموقع: www.badr.dz.

12- من الموقع: www.bdl.dz.

13- من الموقع: www.bea.dz.

14- من الموقع: www.bna.dz.

15- من الموقع: www.BNPPARIBAS.com

16- من الموقع: www.cnep.dz.

17- من الموقع: www.cpa.dz.

18- من الموقع: www.djazairess.com

19- من الموقع: www.echoroukonline.com

20- من الموقع: www.eldjaziridjar.dz

21- من الموقع: www.FRANSABANK.com

22- من الموقع: WWW.HSBC.COM

23- من الموقع: www.ilbaraka-bank.com

24- من الموقع: www.natixisalgerie-banque.com

25- من الموقع: www.natixisalgerie-banque.com

26- من الموقع: www.snl.dz

27- من الموقع: www.srh-dz.org

الملخص:

تناولنا في هذه الدراسة تأثير السياسة النقدية على السيولة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018)، ومن هذا المنطلق تم طرح الإشكالية التالية:
كيف كان تأثير أدوات السياسة النقدية على وضعية سيولة الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018) فقد عالجت هذه الدراسة تحاليل أدوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي الجزائري، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي تم تشخيص واقع فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي وتقييم الاستراتيجية المتبعة من طرف السلطة النقدية من خلال استخدامها لمختلف الأدوات الكمية والنوعية منذ بداية تزايد فائض السيولة وتراجعها، حيث أوضحت هذه الدراسة أن تسهيلة ودائع المغلة للفائدة وأداة استرجاع السيولة وأداة الاحتياطي الاجباري كانت فعالة وناشطة في فترة تزايد الفائض للسيولة كما أن إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة كانتا فعالتين في ظل تراجع فائض السيولة.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السيولة المصرفية، الجهاز المصرفي، فائض السيولة

Abstract:

In this study, we discussed the impact of monetary policy on liquidity in the Algerian banking system during the period(2010-2018). From this point of view, the following problem is raised: How was the impact of monetary policy tools on the liquidity pressure of the Algerian banking system during the period (2010-2018)?This study dealt with the analysis of monetary policy tools in light of Excess liquidity in the Algerian banking system, using the descriptive analytical approach, the reality of excess liquidity in the banking system was diagnosed, and the strategy adopted by the monetary authority was evaluated through its use of various quantitative and qualitative tools since the beginning of the increase and decrease in excess liquidity. Whereas this study showed that deposit facilities, liquidity recovery tool and mandatory reserve tool were effective during the period of increasing excess liquidity, rediscounting and open market operations in light of the decrease in excess liquidity.

Key words:

Monetary Policy, Bank Liquidity, The Banking System, Excess Liquidity.